المسدد

اسبوعية.. سياسية.. عامة

الاربعاء 30 ربيع أول 1428هـ الموافق 18 ابريل 2007 العدد (99) Wed. 30/3/1428 - 18 Apr. 2007 No. (99) **40 ريالاً 16 صفحة**

اتساع رقعة الحرب في صعدة يخيم على زيارة الرئيس لواشنطن

اتسعت رقعة الحرب الدائرة في محافظة صعدة منذ نهاية يناير الماضي بصورة غير متوقعة وأظهر المسلحون من أتباع الحوثي قدرات قتالية غير ما عرف عنهم في المواجهتين السابقتين، كما دخلت الساحة أنواع متطورة من الأسلحة لم تستخدم في تلك المواجهتين.

ووسط سكوت المصادر الرسمية عن وقائع مسيرة العمليات العسكرية، والإعلان

التتمة في الصفحة 4

تجاهل الحرب في صعدة وتعدد الإعلام المرئي في برنامج الرئيس

جدل ساخن ينتظر برنامج مجوّر في البرلمان

بثلاث سيارات نوع «لاند كروزر» وحراسة أقل مما كانت لسلف دلف الدكتور علي مجور إلى مجلس النواب، وأخذ يصافح من كانوا أمامه وهم في الغالب من الصحفيين لأن المجلس كان قد بدأ بمناقشة موضوع برنامج الحكومة قبل وصوله.

كان الوزراء قد اخذوا مقاعدهم في قلب قاعة المجلس منذ وقت مبكر، وكان الجزء الغربي من قاعة المجلس خالياً من اي نائب؛ إذ أن الجلسة كرست للإستماع إلى البيان الحكومي لا للتصويت عليه حيث سيتطلب الأخير حشد وإلزام نواب الأغلبية بالحضور لأداء هذه المهمة.

يحيى الراعي، نائب رئيس المجلس، كان وحيداً في المنصة إذ أن زميليه، د. عبدالوهاب محمود، وجعفر باصالح غائبان عند دخول رئيس الوزراء، الذي جوبه بنقاش حاد بين رئاسة الجلسة والنائبين الذماريين عبدالرزاق الهجري وعبدالعزيز جباري؛ بسبب عدم إرفاق إقرارات الذمة المالية للوزراء ببرنامج الحكومة.

كان الهجري وجباري مستميتين في ضرورة إلزام الحكومة بتطبيق نص المادة (153) من الدستور التي تنص على ضرورة أن يقدم البيان الحكومي مشفوعاً بإقرارات الذمة المالية للوزراء، لكن ذلك لم ينفع أمام محاولات الراعي (وهو بالمناسبة ذماري أيضاً).

ادعاء الذكاء والقول بأن النواب مطالبون بإقرارات الذمة المالية ولا يحق لهم إن يحاسبوا الغير، لكن الهجري الذي ظهر متربصاً بمحاولة رئيس الجلسة إلهاء النواب عن هذا المطلب رد بأن المجلس معني باستلام الإقرارات وتسلمها إلى هيئة مكافحة الفساد.

انتهى الجدل مع دعوة د/ مجود لإلقاء بيان حكومته الذي جاء خالياً من المفردات الرنانة التي كانت تكتب بها بيانات وخطب رئيس الحكومة السابق عبدالقادر باجمال لكنه حوصر بالبرنامج الانتخابي للرئيس علي عبدالله صالح.

التتمة في الصفحة 4

إقرأ لـ:

- عبدالرحمن الجفري
- نبيل الصوفي
- فكري قاسم
- أروى عثمان

مباني تاريخية في صنعاء القديمة آيلة للسقوط جراء المجاري

السلطة والمعارضة يتفقان على الدور الإيجابي للخارج في الانتخابات الرئاسية

ندوة سياسية ص12، 13

حمَّلت إدارة السجن مسؤولية تدهور صحة أحد موكليها

هيئة الدفاع عن المحتجزين التقت النائب العام لمتابعة الإفراج عنهم

التقت هيئة الدفاع عن المحتجزين في السجن المركزي بصنعاء ظهر أمس عبدالله العلفي النائب العام لمتابعة المذكرة المحالة إليه من وزير العدل المتعلقة بموضوع المحتجزين.

وقال محمد المداني منسق هيئة الدفاع لـ«النداء» إن اللقاء بحث الإجراء المخالف للقانون بإبقائهم في السجن تحت مسمى الوفاء بالمديونيات؛ كون قانون الإجراءات الجزائية، وقانون السجن صريحان في النص والدلالة بهذا الشأن، ويحظران إبقاءهم في السجن على ذمة حقوق خاصة.

التتمة في الصفحة 4

إقالة الضنين على خلفية الهجوم على أراضٍ في العاصمة

قالت مصادر مطلعة لـ«النداء» إن الرئيس علي عبدالله صالح أقال العميد صالح الضنين من موقعه كقائد للواء خالد في محافظة تعز على خلفية الهجوم الذي استهدف ثلاثة من أفراد الشرطة، كانوا مكلفين بحراسة مساحة أرض يملكها أحد المستثمرين في عصر.

وحسب المصادر فإن صالح الذي كان قد وجه بتوفير الحراسة اللازمة للأراضي أغضبه التصرف الذي قام به نجل الظنين حين قاد العشرات من المسلحين وهاجموا الحراسة وقتلو أفرادها قبل ان يستولوا عليها ويخوضوا مواجهات دامية مع

التتمة في الصفحة 4

الصوماليون في انتظار مبادرة.. سعودية

■ جلال الشرعبي

تبدو المملكة العربية السعودية المؤهل الآن للعب دور في الصومال وإلقاء مبادرة تلقى القبول على الأرض.

أقول هذا مستنداً على عديد معطيات لعل أولاها أن مصر التي ظلت لسنوات في الواجهة العربية لم تكن صاحبة دور يحظى برضى الصوماليين أو القوى المحلية، مثلما ظلت تتعامل مع المشكلة الصومالية إما بالتجاهل والنسيان أو باختلاق المبررات وردود الفعل طبقاً لما تحكمه علاقتها بالفرقاء بالداخل أو بدول الجوار الصومالي، وتحديداً أثيوبيا، ولهذا فإنها قد أغلقت باب الحلول القادمة حتى من الجامعة العربية.

وثانياً: إن السعودية أصبحت الآن من تقود المبادرة العربية ولها تجارب نجاح في «اتفاق مكة» بين منظمة حماس والرئيس الفلسطيني محمود عباس.. وهو ما يحتاج الصومال لتكراره اليوم معهم.

وثالثاً: ليست المملكة طرفاً في الأزمة الصومالية ولم تكن محل عداء لدى الصوماليين وما زالت العديد من الشواهد، كالمساجد والمدارس والشوارع، معاني للحضور السعودي في الصومال.

ورابعاً: فإن السعودية تبدو في الواجهة كحاملة لواء الإسلام والمدافعة عنه سيحظى حسب تقديري، برضى الصوماليين الذين يشعرون بحميمية تجاهها لارتباط يتعلق بالنفسية الصومالية الأكثر انجذاباً تجاه كل ما له علاقة بالدين، علاوة على أن الصوماليين جميعهم «سنيون»، على مذهب واحد.

التتمة في الصفحة 4

شابةٌ أميِّة أخلصت لزوجها ولأعراف مجتمعها فحصدت حكماً بالإعدام

ليمة في «البحرين»

■ «النداء»:

تمكنت «ليمة» حتى اللحظة من مقاومة إغراء الغرق في «البحرين» طيلة سنوات ثلاث، وهي تكافح حالياً من أجل إسقاط حكم بإعدامها صدر بعد محاكمة تفتقر إلى الضمانات القانونية.

عندما أُقتيدت ليمة سعيد هادي، 30عاماً، إلى «البحرين»، السجن المركزي في جعار، كانت ما تزال في فترة نفاس، وكان مقدراً لطفلها ذي الأربعين يوماً أن يؤنس في الظلمات وحشة أم مقهورة استدرجها الجهل والقهر الاجتماعي الى مصيدة القانون.

والحاصل أن عوامل اجتماعية وأسرية دفعت «ليمة» قبل أكثر من 3 سنوات إلى الاعتراف بقتل «يسلم لسود» وهو زوج شقيقة زوجها. وطبق إفادات عديدة فإن «ليمة» خضعت لضغوط من زوجها للإعتراف بجرم لم ترتكبه. أوهمها الزوج بأن المرأة «لا تُقاد برجل» في القانون اليمني، كما في العرف. ولوَّح بحرمانها من أطفالها إن لم تستجب لمشيئته.

صدّقت المسكينة المعدمة، المحرومة من التعليم، زوجها، لكنها ما لبثت أن نقضت أقوالها، معترفة أمام المحكمة الابتدائية في جعار بأن إقرارها ناجم عن انقيادها لمشيئة زوجها، ولغرض حماية أسرتها.

لكن المحكمة، كما النيابة، لم تلتفت لأقوالها، وبنت حكمها على اعتراف مشكوك فيه، لا تسنده حيثيات ودلائل قاطعة.

وإلى أفراد من أسرتها، تجد «ليمة» نصرة من اتحاد نساء اليمن فرع أبين، مستفيدة من مشروع الحماية القانونية والمناصرة الذي يتولى، بدعم من منظمة أوكسفام، تقديم العون والحماية القانونية للنساء اللواتي يتعرضن للعنف أو الخطر.

آمنة محسن، رئيسة فرع اتحاد نساء اليمن في أبين، ورئيسة لجنة مناصرة المرأة، أفادت بأن اللجنة أوكلت إلى محام مهمة الدفاع عن «ليمة» أمام الإستئناف. وأضافت في اتّصال هاتفي أجرته «النداء» معها أمس، بأن مشروع

التتمة في الصفحة 4

العسلي أول العائدين ومصورو الجامعة مستبشرون بجلال فقيرة

وزراء إلى قاعات المحاضرات

■ غمدان اليوسفي

صبيحة السبت الماضي حمل الدكتور سيف العسلي حقيبته الجامعية وترك حقيبته الوزارية.. وضع دفتر التحضير في حقيبته واتجه صوب شارع الدائري متجاوزا عمود "الحكمة يمانية" موليا ظهره منطقة الصافية حيث كان مكتبه في مبنى وزارة المالية الشهير.

الدكتور جلال فقيرة أيضا أخذ كتب السياسة بعيدا عن إرشادات الزراعة "وحشرة المن" وآلات رش المبيدات الحشرية.. كلاهما تجاوز البوابة الحمراء لجامعة صنعاء والتفا يمينا صوب وطنهما الأم (كلية التجارة).

كأستاذين للإقتصاد والسياسة في كلية التجارة والإقتصاد لم يغادر كل من العسلي وفقيرة قاعاتهما كثيرا فقد كان عليهما التواجد في ظهيرة أيام كانا ملتزمين بدوام في وزارتيهما في الصباح، لكن محاضراتهما تقلصت إلى حد ما، وكان محددا عليهما إلقاء عدة محاضرات لاتتجاوز الثلاث خلال الأسبوع.

لم يتأخر الدكتور سيف العسلي طويلا حين أعلن تغيير حقيبته من المالية إلى الصناعة، وحين قرر ترك الوزارة الجديدة كان على أبواب الكلية منتظرا محاضرته بدون تردد، ولا حسرة على كرسي الصافية الذي بدأ بالدوران خلال العام الماضي بعد جمود طال عقودا.

التتمة في الصفحة 4

الباشا المتميز

عبدالرحمن علي بن محمد الجفري

الكـرم هو أهـم صفات التميـز.. بل إن صفة الكرم هي الصفة الجاذبة للصفات المستحسـنة و القيم الراقية.. و الطاردة للصفات المسـتقبحة والأخلاق الهابطة..

فلن نجـد كريما بحق إلا وقد اتصف بالصدق والشجاعة و المروءة والنجدة..

و هكذا كان فقيد اليمن الشـيخ الباشا ناصر بـن صالح بن زبع رحمه اللـه.. الذي كان أيضا وطنيا صلبا.. و حكيما فـي قومه... يُغلّب الخير و يدفع الشـر.. و ينبذ الفتن و ينشـر الصلاح و الإصلاح.

صفـة التميـز فيه ينـدر أن نجـد مثلها في عصرنا.. ومن وصفَه بـ"حاتم" لم يجاف الحقيقة.. فالحكايـات المتواتـرة عـن كرمه و جـوده يكاد السـامع لهـا أن يعتقد أنه يسـمع قصصا من ماضي القيم والكرم..

رحـم الله الباشـا ناصر فقيد الكـرم والقيم والذي بفقده فقدنا شيخا جليلا و كريما أصيلا.. وعزاؤنـا للقيم والكـرم.. ولأبنائه الشـيخ أحمد والشيخ علوي ولآل زبع و للجدعان و لنهم و لليمن و لأنفسـنا. فالفقيد فقيد كل أهل الشيم والقيم.. و خسـارة فقده ليسـت على أهله فقط، بل على الجميع.

الحمد اللـه الذي أقر عينه فـي حياته بأبنائه الذين عرفناهم لسـنوات طويلـة.. و عرفنا فيهم الوفـاء و الرجولة.. وبصدق فقـد خلف رجالا.. ومن خلف ما مات.

رحمه الله و أسـكنه فسـيح جناتـه وجمعنا وإياه على الحوض.. لنشـرب من الكف الشريف للمصطفى صلى الله عليه و آله و سـلم شربة لا نظمأ بعدها أبدا..

على نقمة «كل شيء ممكن إلاَّ بعادك يا عدن»!

مستثمر متنفذ يبتلع معسكر الدفاع الجوي ويبسط على أراضي الموطنين في بئر فضل

■ «النداء» - عدن:

اعتصم جمع مـن المواطنين وممثلين عن المغتربين في الولايـات المتحـدة الأمريكيـة، من أبناء مديرية الشـعيب محافظة الضالع، الذين اشـتروا الأراضي بموجب وثائق رسـمية التـي صرفـت لمئـات القـادة والضبـاط والأفراد العسـكريين في منطقة بئـر فضل بمحافظةعدن في مطلع التسـعينات وقبـل أن تحـل علينـا أزمـة 1994م، وفتنة الإقتتال الأهلي الذي نشـب بين دُعاة الوحدة والشـرعية مـن جانب وزمرة الانفصال والعودة للتشـطير من جانب آخر.

وقد نصب المعتصمون خيمة علقوا على حائطها يافطة طالبوا فيها بتمكينهم من حقوقهم وتسـليم الأرض التي صرفت لهم بعقود موثقة منذ عام وبموجب الاشـتراطات القانونية للازمة.

وتنفيذ أوامر رئيس الجمهورية بهذا الصدد والتزاماً بالتوجيهـات الصـادرة مـن الجهـات ذات الاختصاص، وعلى رأسها قيادة المحافظة ومصلحة الأراضي وعقارات الدولـة، التـي سـميت مؤخـراً الهيئـة العامـة للأراضي والمساحة والتخطيط العمراني.

منـدوب «النداء» كان في موقع الحدث عصر يوم الأحد الماضـي والتقى بعدد من المعتصمين الذين أكدوا له أنهم أصحاب الحق الشـرعي والقانوني للأراضي في مخطط منطقـة بئـر فضـل بمدينـة دار سـعد الواقعـة فـي إطار بلوكات 6 و7 و8 و9.

وتحدث للصحيفة الأخ أبو بكر السعدي، ممثل عدد من المغتربـين المنتفعين بالأراضي حيث أفاد أن المسـتثمرين مـن أبناءالضالع المقيمين في أمريكا تجاوبوا مع نداءات الرئيس للعودة والإسـتثمار في أرض الوطن، وبناء عليه عاد مجموعة منهم وقاموا بشـراء اراضي بمئات الملايين فـي مخطـط بئـر فضـل مـن أشـخاص يمتلكون عقـوداً رسـمية صـادرة عن مصلحـة أراضـي وعقـارات الدولة فـي عدن وقد كانت هنـاك جهات متنفذة تحـاول التعدي علىاراضينا بين فترة وأخرى، وكانت المشكلة في البداية توسـع معسـكر اللواء 120 دفاع جوي وضمه جزءاً من الاراضـي الخاصة بالمواطنين وكلف بعد متابعات حثيثة صدرت التوجيهات بإزاحة الشبك وتمكين المواطنين من اراضيهم. واستمرت المعانات حتى عام 2005م وبعد حل هذه الإشكالية ظهرت المفاجاة الكبرى أثناء حملة الرئيس الانتخابيـة بوضـع لوحة ضخمة باسـم المدينـة التقنية التابعة للمستثمر صالح المحمدي وفوقها صورة الرئيس وتعجـب من هذا الفعل بالوضـع الذي يقوم به المتنفذون عندما يسطون على حقوق الناس وممتلكاتهم.

وبعدها توجه أصحاب الحق إلى محافظ عدن ورئيس مجلسـها المحلـي برسـالة لوقـف الاعتـداءات وتمكـين المواطنـين مـن أرضهم وبدره طلـب الإفادة مـن مصلحة الأراضي التي قال مديرها العام إن في المستثمر المحمدي مكلـف بتطوير الارض التـي كانت معسـكراً للواء(120) دفاع جوي.

قبـل أن ينقـل الموقـع إلـى جولـة وأن لا علاقـة لـه بالموضـوع، وطالـب فـي إفادتـه التوجيـه إلـى جهـات الاختصاص بتمكين الشاكين من أرضهم، بموجب العقود التـي بأيديهم وتنفيذاً للمحضر الموقع مع الدفاع الجوي لحـل الإشـكال، وأكـد أن وجود المسـتثمرفي هذه الارض غير قانوني.

وأوضح المتحدثون أن الباسـط على أراضيهم لا يزال متواجداً في المخطط وانه يعيق إقـدام اصحاب الارض على تنفيذ مشـاريعهم بالإضافة إلى أنه تم تغيير طريق جديـد يسـمى خط الخمسـين لينحـرف باتجـاه مخطط بلـوك 8 ويقتطـع جزءاً منـه ويلحق الضـرر بالمواطنين. أما بخصـوص إصرار المحافظ ومصلحـة الاراضي على الالتـزام بالمحضـر الموقع مع قائد الدفـاع الجوي، فيقول المعتصمـون (أصحاب الارض) انهم لـم يكونوا طرفاً في الاجتماع. وان الحلول التي اتفق عليها المجتمعون تضر بأصحـاب الأراضـي الموجـودة على خط التسـعين التي ستؤول للمستثمر دون منحهم تعويضاً عادلاً!

ومرة أخرى سـلك المواطنون الطرق القانونية لانتزاع حقهم وإخـراج المعتدي من أرضهم، هذه المرة ذهبوا إلى قبة البرلمـان حيث نظرت لجنة الخدمات بمجلس النواب فـي الشـكوى والوثائـق المرفقـة وأوصت بإعـادة الحق لأصحابه وضبط المعتدين وإزالة المخالفات والأبنية التي قامت عليها؛ وحسـب قرار النيابة والمحكمة؛ وبذلك وجه الأخ يحيى الراعي نائب رئيس المجلس مذكرة رسمية إلى محافـظ عـدن لتمكين الشـاكين مـن أرضهم، ولكـن يبقى التنفيـذ هـو المحـك والاعتصام ما يـزال قائمـاً إلى أجل غير مسـمى والمسـتثمر اخـذ يخطط المسـاحة التي قبع فيهـا ويعـرض الاراضـي للبيع بموجب عقود شـخصية وكأن معسـكر الدفاع الجوي أصبح ملكاً له وليس أرضاً للدولة.

والبعـض يتسـاءلون إن كانـت هنـاك صفقـة قد تمت بـين قائد القوات الجويـة والدفاع الجـوي محمد صالح الأحمر.

والمسـتثمر المحسـوب علـى الجنوب صالـح المحمدي ألـت فيـه ارضيـة المعسـكر ومـا جاورها مـن مخططات اراضي المواطنين في بئر فضل للمسـتثمر، الذي أعطيت له من قبل مساحات شاسعة في منطقة كابوتا بالمنصورة وطريق البريقة لبناء مشـاريع سـكنية تصل قيمة الشقة فيهـا إلى 35 ألـف دولار، وها هو اليـوم يعرض اراضي مواطنين للبيع وقد حصلت الصحيفة على و ثيقة توضح تسـعيرة الارض فـي الخط الأول للموقع تتـراوح ما بين سـتة إلى 37 مليون ريال يمنـي. ويبلغ إجمالي قيمة 78 قطعـة معروضـة للبيع، بمسـاحة إجماليـة 18.500 متر مربع، أكثر من مليار و334 مليوناً و800 ألف ريال.

جديـر بالذكـر أن رئيـس الجمهوريـة وجه فـي يناير 2006م بتسـليم الأراضـي للمواطنـين بحسـب العقـود والمخططـات العمرانيـة ولـما يزيـد عن أربعة عشـر ألف مواطـن، عـدد كبير منهم من أبناء وأسـر الشـهداء ولكن لا حياة لمن تنادي.

شوذب تعيد أحمد بعد رحلة من التعب والعذاب

■ ياسر المياسي

بعـد جهـد أسـتمر أكثـر من سـنة دشـنت مؤسسـة شـوذب للطفولـة والتنميـة الأسـبوع الماضـي، باكـورة أعمالها الكرتونية لأجل الطفولة بفيلم "عودة أحمد" الذي يهـدف إلى التوعية بمخاطر تهريب الأطفال.

الفيلـم الذي تتجاوز مدته عشـرين دقيقة يعتبـر الأول من نوعه في اليمن فـي معالجة تلـك الظاهرة حيث يحكي قصـة مـن الواقـع تتكـرر بمختلـف الأسـماء والوجوه والمناطـق اليمنية، ويركز على تشـخيص أسباب الظاهرة بخلفياتـه الاقتصاديـة والاجتماعيـة والثقافية والجغرافية؛ فهو يسرد قصة أحمد الطفـل الذي عاش حيـاة معذبة وكيـف تم تهريبه مع عـدد من الأطفال إلـى إحـدى الدول المجـاورة لليمن في ظروف صعبة وقاسـية، وكيف استغل ذلك الإنسـان الفاقـد للضمير (المهرب) ظـروف أسـرة أولئـك الأطفـال الذيـن منعتهم براءتهم من الظن سـواءً بذلك الشرير.

ويسـرد الفيلـم رحلـة مـن العذاب تتنوع فصولها بين الصحراء والسهل والجبل ليكن قسـطاً من الراحة لأولئك الأطفـال هو لدغة ثعبان سـام لأحدهم، الـذي توفى فيما بعد وهـو ينادي أمه وأبـاه، فـي مشـهد يحمـل كل معانـي الحزن والأسى لطفولة انتهت مبكراً.

الفيلـم الـذي تم إعـداده بطابـع يمنـي وتم تنفيـذه فنيـاً فـي إحـدى اسـتوديوهات العاصمـة المصريـة القاهـرة، شـارك فـي تنفيـذه أطفـال يمنيـون أكـدوا أنهم يشـعرون بحزن أولئك الأطفال المعذبين.

لمياء الإرياني، رئيسـة مؤسسـة شـوذب أكدت أن تنفيـذ هذا الفيلم هو لأجـل الطفولـة المعذبـة التي شـوهته فـي كثير مـن الأماكـن عبثيـة أصابع الفقـر والتفكك الأسـري والمسـؤولية المبكـرة، وأنـه يقدم نوعاً مـن الحماية للأطفال مـن خلال التوعية المبكرة لهم بطريقة ولغة هي أقرب إلى مشـاعرهم وعقولهم.

وأكـدت أن تهريـب الأطفـال قضية مليئة بالقسـوة والعنف وأبشع صور الإنتهـاك، وأن الظاهـرة تنذر بمخاطر حقيقة ومخيفة تهدد حياة الأطفال.

وتـرى مـريم إبراهيـم الشـوافي، الأمين العام والمدير التنفيذي لمؤسسة شـوذب أن الإهتمـام بالطفولـة هـو التأكيـد علـى مسـتقبل أفضـل، وأن هذا الفيلـم يعتبر مقدمة لحملة كبيرة للتوعيـة بالمخاطـر المختلفـة التـي يتعرض لهـا الأطفال فـي بلادنا، وأن مخاطر التهريب يجب الوقوف أمامها بمسـؤولية؛ فمكافحـة هـذه المشـكلة ليسـت مسـؤولية فردية، بـل جماعية ويجـب علـى جميـع أفـراد المجتمـع العمل على التصدي لها.

إعـــلان

وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات

يسر وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات وبرعاية من شركة يمن موبايل وسبأفون والشركة اليمنية للاتصالات الدولية (تيليمن) وشركة سبيستل يمن إقامة ندوة دولية حول:

«الطرق السليمة للتعامل مع مصادر الإشعاعات الكهرومغناطيسية»

خلال الفترة 28-30 أبريل 2007م

تحت شعار:

«من أجل خدمة لاسلكية أفضل والحفاظ على الصحة وجودة البيئة والمنظر الطبيعي ومن أجل خلق توازن بين منافع التكنولوجيا ومخاطرها المحتملة»

وتحقيقاً للهدف التوعوي للجمهور تم إنشاء موقع خاص بهذه الندوة (WWW.DER.GOV.YE) لمشاركة الباحثين والدارسين والمهتمين بتقديم أوراق عمل حول موضوع الندوة وإغنائها بالآراء والمقترحات وستكون عاملاً مساعداً لإثراء ما سوف تتمخض عنه هذه الندوة بالتوصيات لإعلان صنعاء 28 – 30 ابريل 2007م وسيشارك في الندوة عدد من الخبراء والباحثين والمختصين على المستوى المحلي والدولي.

وسيتم تقديم جوائز مادية وعينية لأفضل الأعمال المقدمة وستنشر في موقع الندوة الذي يشتمل على جميع فعالياتها.

ترسل المشاركات على البريد الالكتروني التالي: DER@YEMEN.NET.YE

لمزيد من الاستفسارات حول شروط تقديم البحث والمشاركة في المسابقة يرجى زيارة الموقع الالكتروني WWW.DER.GOV.YE

أو الاتصال على سكرتارية الندوة على أحد الأرقام التالية 337687 - 339262

دعوة الإعلام الرسمي لإقراض المستقبل..

استكشاف التحديات أولا..

نبيل الصوفي
nbil21972@hotmail.com

السبت سيكون أول أيام مؤتمر لاستكشاف الفرص الاستثمارية في اليمن.

ذات التجربة خاضتها الأردن، ومصر وكثير من الدول، لكنها لم تفض إلى مايقوله لنا الخطاب الرسمي في بلادنا، "مفترق طرق" حد تعبير معالي وزير التخطيط.

الأمر مهم ولكنه لإضاءة نقطة واحدة، من ألف نقطة تحتاجها أي بلد تسعى لتغيير الظروف المعيشة.

وحينما يريد أي طرف أن يقول لك إن هذه النقطة ومغنية عن الـ1000، فلك أن تدرك مباشرة أن الأمر إذا، حملة علاقات عامة للداخل، لعل ذلك يصح إذا كنا في حملة انتخابية، لكننا لسنا كذلك.

هنا أقول للقارئ، وأنا أجهد على تتبع سطور الخطاب الرسمي منذ بدأت تتخلق فكرة مؤتمر لترويج اليمن، إنني لم أجد من التفاصيل سوى أن 300 معني بالاستثمار سيجتمعون في فندق الموفنبيك في صنعاء للحديث عن فرص يمنية للإستثمار.

ولست أدري إن كان مهماً أن يعرف القارئ أن كل مشارك لم يفعل سوى دفع 200دولار رسوم التسجيل للمشاركة في الملتقى.

وأنه حتى اليوم –الثلاثاء مساء– لم تعلم اليمن من هم المسؤولون الخليجيون رفيعو المستوى الذين سيراهم مستثمرو الخليج على منصة افتتاح المؤتمر لتشجيع رأس المالي الخليجي على التمدد نحو اليمن.

كما يمكن الإشارة الى أن المنظمين لم يوجهوا للإعلام غير الحكومي أي دعوة محددة الملامح.

قد يقال إن الأمر تجمع للقطاع الخاص، وهنا مدخل النقاش.

إننا حين نراجع تجربة مؤتمر الأردن، مثلا، سنرى أن الأمر كان عبارة عن نشاط للقطاع الخاص الأردني "الغرف التجارية"، والتي دعت ونظمت واستضافت مؤتمرا شبيها وتحدثت عن التحديات والفرص. حتى صار الأمر مطالب محددة أمام الحكومة، كلما لبت جزءا منها رأت استثمارا لايهمها أكان محليا أم خارجياً يتدفق على منطقة المعالجة.

مؤتمر صنعاء ليس فعالية للقطاع الخاص. حتى وإن شاركت هذه الشركة أو تلك بهذا القدر أو ذاك من الرعاية والتي تولت تنسيقه شركة سعودية لبنانية.

ليس لدي علم بحصص التكاليف، ولكني أعرف أن الحكومة ومنذ وقت مبكر رفضت تسليم المؤتمر للقطاع الخاص، وما شركة اقتصاد وأعمال التي وقع معها ثاني عقد للتنظيم بعد إلغاء عقد سليفتها (كنزاي) دون أي أسباب لا للتوقيع أو الإلغاء مع الأولى أو الانتقال للثانية.

هذه الشركة ليست سوى مكلف للتنسيق وخاصة أنها سعودية الجنسية.

لقد كنت شاهداً منذ وقت مبكر على الجدل بين القطاع الخاص والمؤسسة الحكومية (مجلس الوزراء، ووزير الصناعة)، بشأن ترتيب الطرفين في سلم اتخاذ القرار الإداري بشأن أجندة المؤتمر. وكنت واحداً من الذين طلبت استشارتهم من قبل القطاع الخاص في سياق ما كان يعتقد أنه سيتولاه من مهمة، قبل أن يعلن الأخير أنه لم يعد له من علاقة، إلا من حيث تولى مدير الاتحاد العام للغرف التجارية –وهو منصب إداري– رئاسة الجانب اليمني في لجنة الإعداد للمؤتمر، الذي ترأسه الأمانة العامة لمجلس التعاون، ولكن حتى ذلك بتكليف حكومي.

ولعل اختيار شخصية أكاديمية مقدرة كالدكتور الميتمي كان حلاً وسطاً بين قطاع خاص محلي غير معتبر مؤسسياً، وحكومة تدرك أنها لن يمكنها أن تلغي الطرف الآخر مع الإستثمار الخارجي.

فالشركات الدولية ما لم تكن مقامرة أو من ذوات المخالب كالشركات النفطية لن تستثمر في أي بلد ما لم ترى فيه شركاء فاعلين في السوق وليس خطباء وراء أسوار المؤسسات الحكومية.

قد يمكن القبول بالقول إن القطاع الخاص المحلي، عاجز حتى عن الإدعاء أنه مستعد لإدارة ملف التنمية اليمنية ومشكلاتها، ولكن هذا ليس مجالنا، حديثنا هنا يقرر أنه لأسباب عدة قررت الحكومة أن تحتل الكرسي الأول في سلم اتخاذ القرار، خاصة وأن الطرف الثاني، (أمانة التعاون) هو طرف حكومي أيضا.

عن الفرص.. عن المعوقات..

كان الخلاف الجوهري بين المهتمين بالمؤتمر من القطاع الخاص من جهة، ومن الحكومة من جهة ثانية هو أيهما الأولوية: تسويق الفرص.. أم تقييم المعوقات.

ولقد كان الملف الأكثر حساسية هو وعد طائر من الحكومة للقطاع الخاص المحلي بأنها مستعدة لتلتزم لهم مبكراً ببرنامج زمني لمواجهة "المعوقات" التي يمكن أن يعدها فريق مشترك، كما أن الحكومة ناقشت قبيل التأجيل الأول للمؤتمر (من فبراير الى أبريل) مع اتحاد الغرف التجارية وغرفة صنعاء قبل عيد الأضحى "تاسيس مجلس أعلى للشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص"، يكون من مهامه تعزيز الدور الإستثماري والإقتصادي للقطاع الخاص، واستكمال خدمات البنية التحتية للإقتصاد، وتعزيز قاعدة البيانات والمعلومات التي يحتاجها المستثمر.

غير أن هذا المشروع اختفى مع تصاعد الخلاف بشأن ضريبة المبيعات. وبدء لاعد التنازلي لرئاسة الأستاذ عبدالقادر باجمال للحكومة.

ولذا فقد اختفى تماماً الحديث عن "المعوقات" واستمر فقط الحديث عن الفرص.

ولا يمكن بأي حال من الأحوال "التقليل" من أهمية انعقاد مؤتمر كالذي تنظمه شركة "العربية للصحافة والنشر والإعلام مجموعة اقتصاد وأعمال" في فندق موفنبيك خلال الأسبوع القادم.

غير أنه لا يمكن مطلقاً القبول بهذه الضجة الإعلامية التي تريد أن تقول لنا أن الأمور بخير طالما عقد المؤتمر. وصار كل طرف حكومي يقلب في دفاتره ليؤكد لنا –معشر القراء اليمنيين– أن الاقتصاد في اليمن صار "خليجيا".

علماً بأن الأخيرين، لن يكونوا مفتاح حلول لليمن؛ فالدول الخليجية حتى الآن لم تتقدم ولا خطوة واحدة تجاه توفير أي دعم لليمن، رغم وعودها في مؤتمر لندن، ولا أظنها ستفعل في ظل رؤيتها الأقل ماتوصف به أنها "لامسؤولة" تجاه اليمن واليمنيين.

أما القطاع الخاص الخليجي، الذي يزاحم الفساد والاختلالات في نيجيريا، بحثاً عن فرص للإستثمار لن يأتي إلى اليمن، لأسباب عدة منها، التجارب غير المشجعة له مع الإدارة اليمنية، وآخرها تجربة دبي وعدن، وثانيا لأن اليمن تظل أقرب إلى بطين السياسة في قلب الدولة الخليجية منها الى المحفظة الإقتصادية.

إلا إذا تحدثنا عن صغار المستثمرين الذين قد يجربون السباق مع الرغبة السياسية في اليمن، فيحققون طفرات خاصة لايمكن اعتبارها شيئا تجاه توقعات اليمنيين.

قصقصة المحلي.. وتبخير الخارجي..

أولاً يتوجب توجيه نقد خاص للقطاع الخاص المحلي والمحافظة على تفكيره الذي ما يزال بعقلية دكاكين الزمن الغابر، في زمن صارت التحويلات تجوب الدنيا باحثة عن فرصة لتعمل. إضافة إلى كثير من المعطيات كالشللية، وتغليب العلاقات السياسية ومصالحها.

غير أن هذا القطاع هو أول مفاتيح الحل في اليمن–فيما يتعلق بالاستثمار فقط–، سواء عقد مؤتمر أم لا.

ومن هنا فكم يثير الاستغراب هذا الإندفاع للحديث عن الإستثمار الخارجي، ونحن لانرى أي اهتمام بتطوير –ولو بالضغط– على هذا القطاع المحلي!

إن المراقب يتساءل خاصة إذا حضر الرئيس علي عبد الله صالح مؤتمر الاستكشاف، ترى ما الذي منع صالح من ترؤس اجتماعات مشابهة للقطاع الخاص المحلي، لمرات عديدة حتى تتحرك أشجار هذا القطاع، فتتساقط أوراقه اليابسة وتنمو وريقاته الخضراء.

لماذا التكبر الرسمي على القطاع المحلي، مقابل هذا التهافت على شخصيات لا رصيد لها سوى الإدعاءات؟!

إنه ومع تقدير أهمية تسهيل حضور شركات عملاقة للداخل اليمني، فإن السؤال ذاته يصبح ملحا.. هل ثمة مانع لمنح القطاع الخاص المحلي فرصة مساوية؟

إن إعطاء شركة "إعمار" امتيازات مهمة في مناطق كان ممنوعاً على المواطن، أو حتى كبريات الشركات اليمنية المحلية، الحق في الدخول لها كالجبال المطلة على أمانة العاصمة يجعلنا نقول للسلطة اليمنية إن "إعمار" عملاق تنموي في المنطقة، ولكنها مازالت تجوب اليمن فقط، فيما قد بدأت مشاريع عملاقة في غير بلاد، ولا نظن مجاملاتها دونما مشروع واضح المعالم سيغريها على الاستثمار في بلد لا يحكمه القانون.

خلاصة القول.. نتمنى النجاح لرجال المال والأعمال.. مع أمنيات خاصة للإعلام الرسمي أن "يدين" المستقبل أو "يضع عنده وديعة" حتى يستخدمها حين تتحقق، أما أن يستهلكها اليوم كاملة فإن حاله سيكون أسوأ من الإعلام المعارض الذي يرفض –في المقابل– أن "يسلف" المستقبل ولا حتى قضية واحدة. بحيث يقول إنها فشلت بدلا من الخطاب المقرر سلفا إنها سـ"تفشل".

كما أن إلغاء القطاع الخاص المحلي وتحويله إلى مدان ومتهم، مقابل إطلاق الوعود للقطاع الخاص الأجنبي لن يحقق الكثير، خاصة أن القطاع الأجنبي ما لم يضمن كامل هدفه بغض النظر عن هدف المجتمع المحلي، فإنه لن يواصل أي نشاط.

التعريفات

الكسموس

تعني الكلمة في الفلسفة اليونانية القديمة: النظام والزينة و العالم والكون أي أنها مصطلح يشير إلى العالم بما هو بنية كلية ذات نظام. ووحدة النظام الكوني من الأفكار الأساسية في الفكر اليوناني القديم. وكان يظن أن فيثاغورس أول من استخدم هذا المصطلح؛ إذ اعتبر العالم المنظم كسموسا (يكتبها بعضنا كوزموسا) وقد اعتمدت رسم المعجم الفلسفي، (مجمع اللغة العربية، 1979). ولكن هذا يتعارض مع معرفتنا أن الفلسفة الملطية، قبل سقراط قد استخدمت هذا المصطلح في سياق عرض أفكارها الكسمولوجية، أي علم الكون.

تضمنت فكرة الكسموس في البداية إمكاناً ينطوي على مبدأ غائي، وذلك نتيجة للتنظيم الذي يدخله الصانع «ديمورجوس» وهو غير الخالق، لأن الصانع، كما تنبه المفكر والرياضي الكبير أبو ريحان البيروني، إنما يصنع من الطينة الأولى الخالدة، في كتابه المشهور: تحقيق ما للهند من مقولة مقبولة في العقل أو مرذولة، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر اباد الدكن – الهند 1377هـ – 1958م.

وقد وظف الفيلسوف أنكساغوراس هذا المفهوم جزئياً، أما أفلاطون فقط وظفه بصورة كاملة في محاورة طيماوس، وقد انطوت هذه الفكرة دائماً على إمكان تأليه الكسموس، في مذهب وحدة الوجودفي طبعته المادية.

كان قدماء اليونان يعتبرون الكسموس وجوداً كاملاً بصورة مطلقة، وهو وجود استاطيقي كامل وبريء، ويبدو مناقضاً للتصور اليهودي والمسيحي الذي يتصوره وقد اعتوره النقصان أو العطب منذ البداية، بعد أن كان وجوداً كاملاً؛ وذلك بوساطة الخطيئة الأولى أو الأصلية. ورؤية الإسلام لا تختلف في هذا الشأن عن رؤية اليهودية والمسيحية إلا من حيث مكان ودور الخطيئة الأولى، والخروج من الجنة، فلا تربط الرؤية الإسلامية بين هذا الحدث والعقيدة، على شاكلة المبحث المسيحي الذي يربط ذلك الخروج بفكرة الفداء المحورية في المسيحية، إذ يكتفي ا القرآن بتبيان الفرق الأنطولوجي (الوجودي) بين الله والإنسان المخلوق، كما أنه لا يوجد أي ربط بين المعرفة والشر والخطيئة. الإسلام هنا في موقف وسط كما في قضايا محورية كثيرة في أمور الدين. بما في ذلك القصص وأخبار الأنبياء والرسل.

إن مفهوم الكسموس عند اليونان يظهر بصورة جلية ذلك النزوع القوي عندهم إلى إضفاء الإنسجام على الوجود وكذلك مثلنته، أي رفعة إلى مصاف المثال.

أبوبكر السقاف

الرجل السبعيني الذي يحتفي بالثورة كل عام ولا يُحتفى به إلا بكونه «خزنة» عليها أن تدفع

علي محمد سعيد.. قصة الأعمال والإستثمار الأكثر رواجاً في البلد

فكري قاسم
fekry19@hotmail.com

إنسَ أنه من ذوي البلايين، فهناك الكثير من الأسباب الجيدة للكتابة عنه؛ فهو –مثلاً– كان عضو مجلس قيادة الثورة، وأول وزير للصحة في أول حكومة يمنية تشكلت بعد ضرب دار البشائر العام 1962م.

وفضلاً عن كونه أسهم في دعم مسيرة الثورة «سبتمبر» وكذا الخطوات الجنينية لتحقيق الوحدة اليمنية صبيحة 22 مايو 1990 المجيد. أسس «علي محمد سعيد» مدينة النور الطبية بتعز. هي الآن مهملة كما تاريخ الرجل تماماً.

وكعقلية تجارية، أسهم أيضاً في تأسيس البنك اليمني للإنشاء والتعمير، وشركة النفط اليمنية، وكهرباء تعز.

منذ فترة –بصدق– أحاول الكتابة عن «علي محمد سعيد» ثم أتراجع لأسباب –أظنها أحيانا– منطقية.

وفي أحايين أخرى لا أراها أكثر من سذاجة خصوصاً وأن تاريخ الرجل، الذي لا يمكن نطق اسمه إلا ثلاثياً، مكتنز بما يمكن اعتباره نقاط تحول في حياة بلد.

وهو بالنسبة للكثيرين لظروف صعبة ومعقدة سبقت الإعداد للثورة قبل 45 عاماً، يبدو كذلك فعلاً، وأيامها طبعاً، لم تكن «صلعته» قد أصبحت ثلثي دائرية، أو شعره الأجعد –القصير أصلاً– قد أصبح بلون الغيم، كما لم تكن أعراض الروماتيزم –حسب ظني– قد تسللت إلى عظمه كما فعلت الآن وجعلته يجلس متكئاً على عكاكيز من الوجوه المرتعشة أصلاً، وعلى الذكريات، الذكريات التي كلما جاء موسم رسمي للحديث عنها تنط من فوق اسمه، كما لو أنها لاعب يجيد تماماً رياضة الوتب العالي.

● النسيان، بلا مروءة أحياناً والمال كذلك

و«علي محمد سعيد» الذي التحق بالعمل الوطني في عدن وهو لم يتجاوز الـ(20) من عمره، والتقى هناك بالشهيد محمد محمود الزبيري، وبالأستاذ النعمان –رحمهما الله– وأسس معهما النشاط الثقافي، «وثمة عتب حول حالة الموات الثقافي التي تعاني منه تعز الآن»، وعمل بصحبة الرجل المسني هو الآخر «عبدالغني مطهر» عملا –معاً– على تأمين مطار تعز (وهذا الأخير –المطار– بعد 45 سنة من عمر الثورة، يبدو بائساً جداً، كما لو أنه يتلقى عقاباً لاشتراكه في دعم الثورة).

النسيان بلا مروءة أحياناً. والمال كذلك.

و«علي محمد سعيد» الرجل الذي دعم الثورة مادياً وعملياً، هو نفسه الرجل السبعيني الذي يحضر الآن بقميصه الأبيض –كل عام– محتفياً بالثورة، ولا يحتفى به كمناضل حسبما ينبغي بل ك«خزنة» عليها أن تدفع!!

وكم هذا مؤلم!

كثيرٌ هم الذين استفادوا من الثورة، حتى اولئك الذين حملوا السلاح ضدها في غير وقت، لكن ومع هذا للوطن عليهم حق، هذا صحيح، شركات هائل سعيد أنعم –رحمه الله– استفادت كثيراً من الثورة، أصبحت إمبراطورية اقتصادية على مستوى الداخل، كما أن «علي محمد سعيد» الذي عمل على تطوير العمل الإداري، ويرأس الآن مجلس إدارة المجموعة، أصبح هو الآخر قصة الأعمال والإستثمار الأكثر رواجاً في البلد.

غير أن أحد الأشياء المثيرة للإهتمام، أن الجاذبية لدينا ليست في قوة الأداء أو في الحضور الفاعل بالأمس واليوم، وغداً أيضاً، قدر ما هي في قوة :«خلينا ننْتَعُه، من ظهره حلال؟!».

وإلا ما الداعي –مثلاً فقط– أن تستضيف إحدى الصحف الرسمية في احتفالات الثورة قبل عام تقريباً علي محمد سعيد في حوار عن الذكريات، تماماً كما تستضيف غيره من الشخصيات الوطنية في حوارات مماثلة، يتحدثون فيها عن أدوارهم، وبطولاتهم ، وعن الثورة؛ كحدث نقل البلد إلى آفاق أوسع من الحياة واحترام ذات الإنسان دون تمييز.

غير أن حوار «علي محمد سعيد» لوحده ظهر، آنذاك في صفحات توزعت على غير صحيفة رسمية، حواراً مدفوع الثمن!! إذ كتب أعلى الصفحات بخط أنيق: «ريبورتاج إعلاني». لرجل نشرت صورته وهو يبتسم. كما لو أنه يعلن عن منتج جديد –قديم– اسمه الثورة!!

المضحك فعلاً ، هو أن ذلك أمر محزن، وقاس بجد.

عبارة «ريبورتاج» في حديث لآدمي، أسهم مادياً وعملياً في إدارة العجلة، هي ليست أكثر من تدليك سيئ للصمت، الصمت الذي يختبئ خلفه رجل ربما أدرك جيداً أن أصعب مهمة بالنسبة إليه، هي إفهام الرجال الآليين كلام البشر.

هل بالإمكان –مثلاً– أن تطمح الجهات المختصة في مصر من ورثة رائد الحركة المصرفية (طلعت حرب) مبالغ مالية نظير ارتكاز تمثاله الشامخ والأنيق في ملتقى أكثر شوارع القاهرة ازدحاما وسط البلد؛ ومهما بلغ السُخف، فإن شيئاً من ذلك لا يمكن له أن يحدث.

إن قوة الفكرة الجيدة عموماً، تكمن في أنها تُبدد الخلط بين «الصابون» كمنتج، و بين الثورة كصابون لتنظيف الذهن والعقلية معا.

● علي محمد سعيد

لكن جزءاً من تحييط الإعتبار إلى حين في ظني يتحمله الرجل الغيمي ذاته.

هل هي الطيبة المُفرطة مثلاً؟ أم الترفع عن الصغائر، والصُغار أيضاً، لتحقيق هدف أكبر؟

أم لا هذا ولا ذاك. هي القناعة بأن يبقى لاعب احتياط، رغم ما يتمتع به من عديد مواهب وملكات، ناهيك عما تتمتع به عائلة طيب الذكر (هائل سعيد أنعم) من حضور كأقوى مجموعة اقتصادية في البلد.

وأياً يكن..

فإن الأشخاص المؤثرين في حياة الناس «هم قلة» إن تحدثوا لهم صوت مسموع طبعاً، وإن صمتوا، لا يورثون للناس دونهم سوى الخيبات.

جدل ساخن

(تتمة الصفحة الأولى)

وغابت عنه التزامات نواب الحزب الحاكم في البرنامج الانتخابي الذي قدموه لناخبيهم، وإذا كان عدد قليل جدا من الصحفيين قد تمكنوا من تجاوز الحواجز العسكرية التي لا تعرف لغة التفاهم ولا تقدر إلا من يصل وبرفقته عدد من المرافقين المدججين بالسلاح، إلا أن الدهشة سيدة الموقف عند الحصول على نسخة من البرنامج.

صعدة والحرب الطاحنة فيها ليست من اختصاص الحكومة ولا هي مسؤولة عنها، هذه هي الأولى. الثانية أن البرنامج كان توليفة من تصورات الوزارات ولم تكن انعكاس لدراسة معمقة حول الوعود والإمكانات المتاحة لتنفيذها إلا في الجانب السياسي؛ اذ أنه لا يحتاج إلى موازنات.

وعد برفع مستوى الإلتحاق بالتعليم إلى 86٪ مع أن النسبة لا تتجاوز الآن 65٪ ونسبة التسرب من التعليم تصل إلى نسبة 50٪. في مجال الطاقة وعدت الحكومة برفع معدل انتاج الكهرباء إلى 900 ميجا، مع أنها تقر في ذات البرنامج أن المحطة الغازية في مأرب لا تزيد قدرتها عن 400 ميجا، وهكذا يواصل البرنامج الحديث عن رفع المستوى المعيشي، وعن الاهتمام بالإستثمار وبالمغتربين، لكنه لا يقدم إيضاحات عن كيفية تحقيق هذه القضايا.

البرنامج كان واقعياً في الشق السياسي اذ أعلن تبني الحكومة لإجراء تعديلات دستورية «محدودة» في ضوء ما وعد به البرنامج الإنتخابي للرئيس، وأكد دعم الحكومة للحوار السياسي القائم الآن بين الحزب الحاكم والمعارضة، وتعديل النظام الانتخابي، ودعم إستقلالية اللجنة العليا للإنتخابات، وأعاد التأكيد على فقرة كانت الحكومة السابقة قد ضمنتها في برنامجها وتخص دعم الحياة الحزبية وتماسك الأحزاب مع أن ذلك ليس من اختصاصها.

في جانب الحريات العامة أعادت الحكومة التأكيد على أنها ستدعم الحريات وتعزز منها، غير أنها لم تشر إلى إجراءات عملية في هذا الجانب عدا القول إنها ستعمل على إصدار قانون جديد للصحافة يعزز من الحريات ويوسعها، في حين أن المشروع المقدم من وزير الإعلام السابق (الحالي) لا يشير إلى ذلك إطلاقاً، بل إنه اكثر تقييداً للحريات من القانون المعمول به حالياً.

الحكومة بشرت بتحويل القناة الثانية إلى قناة فضائية، وافتتاح قناة أخرى للشباب والتعليم، بشرت ايضاً بدراسة إنشاء اذاعة للقرآن الكريم و تعميم تجربة الاذاعات المحلية، ولكنها تجاهلت ما وعد به الرئيس أثناء الانتخابات الرئاسية من أنه سيسمح بامتلاك محطات تلفزونية غير سياسية، كما لم تشر إلى المطالب المحلية والدولية بالسماح للأفراد والجماعات بامتلاك محطات إذاعية وتلفزيونية.

رئيس الوزراء الذي ظهر واثقاً من أن النواب لن يقسوا عليه حدد عمر حكومته بعامين تبدأ من الآن وتنتهي في العام 2009م بعد الانتخابات النيابية، وتجنب التعليق أو الرد على أي حديث للنواب أثناء قراءة البيان الحكومي على عكس ماكان عليه رئيس الوزراء السابق.

وكان لافتاً غياب الأوراق التي عادة ما يحرص كثير من النواب على تقديمها لرئيس الحكومة، ووزير المالية، ووزير الخدمة المدنية. في مثل هذه الجلسات للظفر بتوجيه إيجابي منهم على مطالبهم، إلا أن الامر يحتاج للتريث؛ اذ أن جلسة التصويت التي يُنتظر أن تتم الخميس قد تعيد تذكيرنا بتلك المشاهد.

الكتلة النيابية، وكما هو متوقع، اعلنت مواقف مختلفة من البرنامج الذي تبدأ اليوم مناقشته، حيث أعلنت الكتلة البرلمانية لإصلاح تحفظها عليه، وقالت أنه انشائي وغير محدد بأزمنة. وقال رئيس الكتلة عبدالرحمن بافضل أنه يتحدى الحكومة أن تعيد الأسعار إلى ما كانت عليه قبل الانتخابات الرئاسية.

أما سلطان البركاني، رئيس كتلة الحزب الحاكم فقد رأى في سرعة انجاز الحكومة لبرنامجها مؤشراً لقدرتها على تنفيذه عملياً.

اتساع رقعة

(تتمة الصفحة الأولى)

عن سحب المتطوعين من رجال القبائل الذين كانوا يقاتلون إلى جانب قوات الجيش وإدخال لواء العمالقة في المواجهة. تحدثت مصادر رسمية في المحافظة عن تمكن اتباع الحوثي من فتح جبهتين جديدتين للقتال: الأولى في مديرية رازح، والثانية في مديرية قطابر بعد أن احتلوا مركز مديرية غمر.

وفيما ما تزال المواجهات العنيفة مستمرة بين الجانبين في مدينة ضحيان للشهر الثاني على التوالي بعد إجلاء غالبية عظمى من السكان تأكد محاولة المسلحين الدخول إلى عاصمة المحافظة وتنفيذهم لعدة هجمات على مواقع للجيش خارج المدينة ومشرفه عليها.

وطبقاً للمعلومات الشحيحة التي تصل من المحافظة فإن أتباع الحوثي بدوا باستخدام صواريخ «لو» المحمولة على الكتف في استهداف الآليات العسكرية، كما أنهم يستخدمون مدافع الهاون في قصف المواقع العسكرية.

هذه المصادر ذكرت أن العشرات قتلوا وجرحوا في المواجهات وان مدينة ضحيان تشهد أعنف المواجهات بعد أن تمكنت القوات من الوصول إلى قلب المدينة تحت غطاء كثيف من نيران المدفعية، إلا أن المطاردين استمروا في المقاومة من وسط الأحياء.

ومع الإعلان عن قرار سحب المتطوعين من رجال القبائل والدفع بلواء العمالقة إلى ساحة المواجهة، فإن ما ترد من معلومات تشير إلى أن القرار اتخذ في اجتماع مجلس الدفاع الوطني الأسبوع الماضي والذي يهدف إلى حسم المواجهة في ضحيان تحديداً قبل الزيارة المرتقبة للرئيس إلى واشنطن في مطلع الشهر القادم.

ووفق مصادر سياسية فإن حسم المعركة في ضحيان سيسهل مهمة الرئيس صالح أمام وسائل الاعلام الدولية عن المواجهة؛ إذ أن بإمكانه الحديث عن انتصار للجيش مع بقاء بعض الجيوب سيتم معالجتها.

وحسب المصادر فإن اتساع ساحة المواجهة لتشمل نحو ثلاث عشرة مديرية من أصل خمس عشرة فإن ذلك سيقحم المواجهة في جدول الزيارة، إذ بدا أن المعارك ستستمر لوقت إضافي قد يتجاوز الوقت الذي استغرقته أولى المواجهات والتي استمرت ثلاثة وثمانين يوماً، وانتهت بمصرع حسين الحوثي.

هيئة الدفاع

(تتمة الصفحة الأولى)

ولفت إلى أن النائب العام أبدي تجاوباً مع مطالب الهيئة. ونقل المداني عن الدكتور العلفي قوله إنه يقدر المشكلة ويبحث عن حل سريع لها، وعرض أن تجتمع هيئة الدفاع به مجدداً الأحد القادم لمتابعة حل الموضوع.

وعلمت «النداء» من مصدر مسؤول في نيابة السجن أن المحتجز «علي بن علي الظرافي» أحد موكلي الهيئة يعاني من حالة صحية سيئة تتفاقم يوماً إثر يوم، بسبب عدة أمراض ألمت به في السجن بعضها خطير أقعده حتى عن السير.

وحمّل مصدر في هيئة الدفاع عن المحتجزين إدارة السجن ونيابته المسؤولية الكاملة إذا ما تعرض موكلها للوفاة. واستغرب المصدر من إصرار الجهات المسؤولة على حبس الظرافي وهو على تلك الحالة الصحية الحرجة وقال: «يفترض أن يكون في المستشفى وليس في السجن»، وحذّر: «في حالة وفاة موكلنا وهو في هذا الوضع فإن نيابة السجن وإدارته تكون هي من قتلته».

ويعاني الظرافي من أمراض ارتفاع الضغط، وتآكل غضروف المفاصل الذي أدى إلى إفقاده القدرة على تحريك الجانب الأيسر من جسده وكذلك ضعف شديد في العين.

يذكر أن هناك حالات أخرى لمحتجزين في السجن تعاني من أمراض خطيرة، وبعضها معدٍ كالكبد والربو والتحسس.

وعلمت «النداء» أن المحتجزين الذين يقاضون الأجهزة المختصة الآن، فقدوا حاسة البصر، كما في حالة عبده محمد عبدالله سباعي المحتجز منذ خمس سنوات على ذمة الفين وثمانمائة دولار، قضى الحكم بحبسه سنة واحدة.

إقالة الضنين

(تتمة الصفحة الأولى)

تعزيزات عسكرية أخرى أرسلت إلى المكان.

ذات المصاد أوضحت أن ثلاثة آخرين من أفراد الشرطة قد أصيبوا إصابات بالغة، وأن اثنين من المهاجمين قتلوا كما جرح منهم أربعة آخرون بينهم نجل الظنين الذي يرقد في غرفة العناية المركزة.

وقالت: «تم اعتقال نحو خمسة وعشرين من المسلحين حيث يخضعون للإستجواب، وأن الأمر سبب الكثير من الحرج للرئيس، الذي كان قد استقبل قبل الحادثة بساعات وفد شركة «إعمار» الاماراتية العملاقة العاملة في مجال الإعمار وكرر دعوته لها للإستثمار في اليمن، ولأن الحادثة وقعت أيضاً قبل أيام من موعد انعقاد مؤتمر استكشاف فرص الاستثمار والذي ترعاه الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي.

وتأتي هذه الخطوة مع إعلان الشرطة العسكرية تنفيذ خطة مراقبة لسلوكيات منتسبي الوحدات العسكرية الذين يقودون سيارات تابعة لتلك الوحدات.

وقال قائد الشرطة العسكرية مجيديع لموقع «نيوز يمن»: إن الهدف هو ضبط حركة سيارات الجيش ومنع المخالفات وطالب المواطنين التعاون معه عبر الإبلاغ عن أية مخالفات ترتكبها سيارات الجيش.

الصومال في

(تتمة الصفحة الأولى)

وخامساً: تملك المملكة العربية السعودية الإمكانات المادية والدبلوماسية اللازمة التي تؤهلها للعب هذا الدور.

وسادساً: فإن الحضور اليمني والقبول الذي تحظى به لدى الفرقاء الصوماليين سينصب تجاه مساندة الدور السعودي بالتأكيد، وخصوصاً وأن اليمن ربما تكون الوحيدة من دول الجوار التي تحظى بالقبول في الداخل الصومالي ولدى الدول المجاورة للصومال وتحديداً اثيوبيا.

وسابعاً: فإن لدى «الرياض» حضوراً خارجياً وثقلاً يزكيه قوة في الإقتصاد وباستطاعتها كسب التأييد الخارجي وحشد المواقف لممارسة الضغط على اثيوبيا للخروج من الصومال.

وأعتقد أن الولايات المتحدة الأمريكية قد أدركت الدرس في العراق، وهي بحاجة الآن لاستيعابه وعدم تكراره في الصومال.

وثامناً: فإن العديد من رجال المال والأعمال الصوماليين لهم تجارة إلى السعودية، ويشعرون حيالها بالرضى، وسيكون تدخلها محل طمأنينة لهم.

وتاسعاً: إن العديد من الأدمغة من الصوماليين المهاجرة سترحب بالمبادرة السعودية، بل وستكون عاملاً مهماً لإنجاحها.

وإن التعويل على مؤتمر مصالحة صومالية، منتصف الشهر القادم، في «مقديشو»، جزء من حياة الوهم التي ظلت تأتي وتغيب طوال 16 عاماً، عن سماء الصومال، ولم يعد الوضع الإنساني محتملاً في «مقديشو» اليوم؛ فالقتل خبز يومي، والفوضى دليل جيل جديد لم ير الدولة منذ الولادة.

وبدلاً من المزايدة دونما جدوى علينا أن نقول شيئاً يستحق تذكره في الغد الصومالي الحزين.

وزراء يعودون

(تتمة الصفحة الأولى)

اليوم يدرِّس الدكتور سيف العسلي -الحاصل على دكتوراه في الاقتصاد من الولايات المتحدة- كعادته مادة الإقتصاد، ويدرِّس الدكتور جلال فقيرة مادة العلوم السياسية في المستويات الثالثة والرابعة، وهما أستاذان يتحدث عنهما طلابهما بشكل جيد وسط أعداد كبيرة من الأساتذة الذين لايحظون بذلك التقييم.

يحتفظ "عمار" الطالب السابق في الكلية والعامل حاليا في محل للطباعة وإجراء البحوث قرب الجامعة بانطباع جيد عن الدكتور جلال فقيرة، وهو المستفيد منه أيضا في مصدر رزقه ذاك، فهو ينتظر دوما أعمالا كثيرة يكلف بها الدكتور فقيرة طلابه ليقوموا بالبحث حولها.

يقوم عمار إما بطباعة البحوث أو البحث في الانترنت فيلاقي مبتغاه غالبا، لأن السياسة -حسب حديثه للنداء- متوفرة مادتها كثيرا في شبكة الانترنت، وهي تدر عليه مبالغ جيدة من الطلاب الذين يقومون بتلك البحوث.

وجد عمار نفسه محتاجا لتعويض مافات حين تم تعيين الدكتور جلال فقيرة وكيلا لوزارة التربية والتعليم لقطاع التدريب والتأهيل، ثم أمينا عاما لرئاسة الوزراء، ثم وزيرا للزراعة حيث أصبح حينها غير متفرغ للتدريس كما كان بالرغم أن بحوثه مازالت تمر عبره، إلا أنها خفّت كما قال.

تخسر الجامعات عددا من كادرها أثناء تعيين كل حكومة جديدة، حيث مازالت هناك مقاعد شاغرة للمغادرين كلياتهم إلى الوزارات، حيث تم تعيين عدد منهم في التغيير الحكومي الأخير وزراء، منهم وزير التعليم الفني، ووزير الزراعة، الذي كان نائبا لرئيس جامعة الحديدة للدراسات العليا والبحث العلمي، ووزير المغتربين الذي يدرس بكلية الشريعة والقانون جامعة صنعاء، إضافة على وزراء لم يتم تغييرهم، منهم وزيرة الشؤون الاجتماعية الأستاذ المشارك بكلية التربية جامعة صنعاء، وكذلك وزير الدولة أمين العاصمة الذي كان مدرسا في كلية العلوم بجامعة صنعاء ووزير الخارجية وغيرهم.

ليمة في

(تتمة الصفحة الأولى)

الحماية القانونية والمناصرة أعد خطة لنصرة «ليمة»، وحشد التأييد لقضيتها في الأوساط الحقوقية والإعلامية. وتتضمن الخطة ندوة تعقد صباح اليوم في زنجبار لمناقشة أوراق قانونية وحقوقية وإعلامية أعدها مختصون.

وطبق مصادر عديدة، فإن «ليمة» كانت تقطن مديرية المحفد شرقي محافظة أبين، رفقة زوجها وأطفالها الأربعة. وهي تنتمي لأسرة من البدو الرحل. وبسبب طبيعة مجتمعها فإنها لم تحظ بفرصة دخول المدرسة. وارتبطت «ليمة» بعلاقة عاطفية قوية بزوجها. وكانت شقيقة الزوج قدمت إلى منطقة سكنها، لتقيم مع زوجها (المجني عليه).

ورجحت المصادر أن يكون زوج «ليمة» تورط في قتل صهره (زوج شقيقته) لدوافع ذات أبعاد إجتماعية وأخلاقية.

وبُعيد مقتل يسلم لسود، انصاعت «ليمة» الأميِّة المحبة المُنذَرة لزوجها، لفكرة الزوج بأن تعترف بارتكاب الجريمة لأن «المرأة لا تقاد بالرجل» بحسب أعراف القبيلة، وبالتالي القانون.

هكذا تقدمت الزوجة المقهورة لحقن دماء آخرين في اسرتها، بينهم، وربما في مقدمتهم الزوج.

نقلت المتهمة البريئة (بالمعنيين القانوني والإنساني) من المحفد إلى مدينة جعار، حيث يقع سجن «البحرين» الصرح الوحيد في المحافظة الذي توجد فيه غرفة مخصصة للسجينات، الغرفة التي تستضيف منذ نحو 3سنوات، ليمة وطفلها الأصغر الذي جاء إلى الحياة في رحابة السجن، وعمره من عمر محنة حملت أمه إلى «البحرين».

تخلت «ليمة» عن أعز حقوقها من أجل زوجها، وما كان لها إلا أن تحصد حكماً بحرمانها من حقها الأخير: الحق في الحياة.

وفي المقابل تخلى زوجها عنها، وطلقها، واختفى حاملاً أطفالها الأربعة.

صدر الحكم الابتدائي قبل عدة شهور. وقد عقدت محكمة الاستئناف بالمحافظة عدة جلسات، للنظر في استئناف المتهمة.

وكانت آمنة محسن ناشدت في فبراير الماضي رئيس الجمهورية ووزراء العدل وحقوق الانسان والشؤون الاجتماعية والتأمينات، ومحافظ أبين فريد مجور، ومنظمات حقوقية ومدنية العمل على نصرة المتهمة وتأمين ظروف طبيعية لتحظى بمحاكمة عادلة، تُسقط حكم الاعدام الصادر في حقها، والعمل من أجل «إعادة أطفالها الذين أنتزعوا منها بالقوة»، بحسب المناشدة.

وكانت إشراق المقطري مديرة مشروع الحماية القانونية والمناصرة، أملت في تصريح لـ«النداء» ألاّ تكون المتهمة «ليمة» ضحية عنف قانوني وقضائي بعدما ظلت لسنوات ضحية عنف أسري ومجتمعي. كذلك حال «ليمة» التي تكاد تغرق في «بحرين»: بحر من الظلمات القانونية وآخر من الظلمات الاجتماعية!

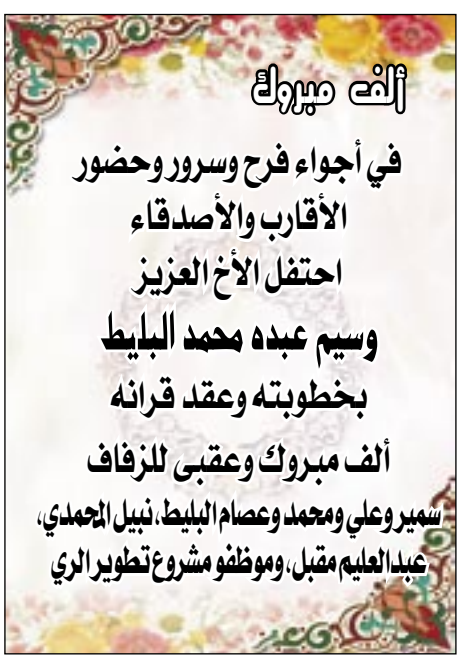

النداء
اسبوعية.. سياسية.. عامة
الناشر رئيس التحرير
سامي غالب
صنعاء - الدائري الغربي - جولة الجامعة القديمة
عمارة الخير - شقة رقم (12)
تلفاكس: (403191) ص.ب: (12070)
التوزيع: سيار 733799063

• توجيهات لا يلتفت إليها أحد

• سقف يترقب صافرة النهاية

• برجين مائلين في قلب صنعاء القديمة

صنعاءِ القديمة في لحظة إحتضار

عشرة مبانٍ تاريخية تطفوا على بحيرة مجاري

كانت تلّوح بيديها الصغيرتين من خلف إحدى نوافذ المبنى الذي تقطنه في صنعاء القديمة، وتصدر ضحكة مسموعة، عندما كنت التقط صوراً لها. وبرغم أن ربيعها الرابع لم يكتمل، خُيل إليَّ أنها أدركت ما أقوم به. وللحظات اتضح أنها كانت في حالة نشوة تلعب مع إضاءة فلاش الكاميرا أثناء التصوير.

«أمل» طفلة أفرحتها إضاءة صدرت من الكاميرا التي كانت تصور وربما توثق عشرة مبانٍ تحتضر، غربي الجامع الكبير في صنعاء القديمة.

هي لا تعي الكارثة، وغير مدركة للمصير الذي قد تؤول إليه تلك المباني.

■ بشير السيد
basheralsaeed@yahoo.com

تسكن «أمل» (3 سنوات و8 أشهر)، واسرتها المتفرعة إلى ثلاثة عائلات وعددهم 38 فرداً، في ثلاثة طوابق فقط من منزلهم المكون من خمسة. هو واحد من عشرة مبانٍ عائلة منذ خمس سنوات على بحيرة منَ المجاري ومياه الصرف الصحي، لكن الباسمة لا تزال في النافذة، توزع ابتساماتها على المارة أمام منزلها. لا تدرك ماذا يعني ان تلك المباني المتجاورة آيلة للسقوط في أي لحظة. ومثلها أطفال كثيرون يسكنون وعائلاتهم هذه المباني.

نزهة مع الفيران ورائحة المجاري

نهاية الأسبوع الماضي، قصدت صنعاء القديمة، باحثاً عن المباني العشرة التي تقع غربي الجامع الكبير. وبحسب بلاغ الهيئة الوطنية للدفاع عن الحقوق والحريات «هود» لرئيس الجمهورية، فإن تلك المباني آيلة للسقوط منذ خمس سنوات جرّاء تسرب مياه المجاري والصرف الصحي إلى أساساتها.

وأثناء بحثي عن تلك المباني شاهدت حركة نشطة لرصف ممرات وأزقة صنعاء القديمة بأحجار «شبامية» جديدة بعد إزالة الأولى، وبدا لي أن ذلك البلاغ لم يكن دقيقاً، وأن اهتماماً ملموساً تبديه الجهات المسؤولة عن الحفاظ على صنعاء القديمة، المدينة الأثرية والمحمية وفق اتفاقيات دولية.

ولكن عند وصولي إلى غربي الجامع الكبير، أصبحت الصورة أكثر وضوحاً ومرعبة في آن. بلاغ «هود» كان حقيقياً، أنت تضطر، لوضع مفكرتك الصحفية على رأسك متوهماً حمايته.

في الممرات المحيطة بالمباني. ستدرك أن قدميك ترفض المواصلة وسط جدران لانت وتعرجت بعد تشبعها بمياه المجاري. أنت في غربي الجامع الكبير: أنت في خطر، هكذا شعرت.

«يحيى علي عصدة»(52 عاماً) يملك أحد مباني الرعب، ويمضي عامه الخامس في متابعة الجهات المسؤولة عن الضرر الذي لحق بالمباني، والجهات المسؤولة عن حماية صنعاء القديمة.

وبنبرة حادة لا تخلو من الحزن: «هم خربوا بيوتنا انفجرت المجاري تحت البيوت حتى اهتمسين (ويشير بيده إلى الأسفل) وتشققين دفرة (دفعة) واحدة».

العم «عصدة» يقطن هو وشقيقاه وعائلتهما في الطوابق الثلاثة العلوية في منزلهم فيما هجروا الطابقين السفليين، بعد ان زحفت الرطوبة إليهما، وما تزال تطمح في الوصول حتى الطابق الأخير.

وفي منزل الرجل المثابر الحزين قضيت خمس عشرة دقيقة في ممرات ودهاليز المبنى أحمل قدميّ المتصلبتين من الخوف (تشققات وفجوات كبيرة على جدران المبنى تحولت إلى أزقة ومنافذ الفئران ورائحة عفنة تنبعث منها). الرجل في محاولة لاثبات الضرر مدّ قبضته إلى الجدار وأخذ جزءاً من سطحه. كان عملاً سهلاً؛ إنها مبلولة تماماً، والرائحة العفنة مصدرها ذلك البلل (مجاري)، كما وحرص على إطلاعي على حجم المأساة فاتحاً أبواب طابقين مهجورين إلا من الفئران، التي تشاركهم حتى في الطوابق العلوية عبر تلك الشقوق والصدوع الممتدة من السطح إلى بقية المبنى: «لما يجي المطر كأننا في الشارع ما بش فرق، وبالليل إحنا والفيران مطاردة».

هو وسبعة ملاك آخرين يصرون على البقاء في منازلهم حتى تعالج المشكلة فيما عائلتان هجرتا منزلهما تماماً. «أمين حسن الدراب»(27 عاماً) يتحدث بحسرة: «خرجنا من الدار واستأجرنا في بيوت الناس. وأنا مستأجر بـ12 ألف ريال وأخي مثلي وشقيقي الكبير مستأجر بـ15ألف إحنا هربنا من الموت بيتنا تشرخ من الطابق الأول إلى الطابق الأخير (الرابع)». وقال واصفاً أيامهم في المنزل قبل هجره: «لا ليلنا ليل ولا نهارنا نهار».

صفارة الإنذار

قبل خمسة أعوام كانت مياه المجاري والصرف الصحي بعد انسداد مواصيرها تتسرب إلى أساسات المباني العشرة وتمكنت من تهشيم أرضيات المباني محدثة إرتخاء في تربتها.

وفي مساء أحد أيام شهر مايو من نفس العام 2002 أطلقت المباني صفارة إنذار مصدرةً صوت انفجار قوي وهزة أيقظت كل قاطنيها ومن بينهم العم «عصدة» الرجل المثابر الحزين، الذي قال: «بعد ما سمعنا القارح واهتزت البيوت خرجنا إلى الشارع وما دارينا أيش الذي حصل».

لكنه يتذكر ان جاراً له يدعى «الخولاني» في ذلك اليوم رفض أن يعود إلى بيته، ونام في باحة الجامع الكبير من شدة الخوف. لحظتها لم يدرك الأهالي مصدر الصوت والهزة الارضية. كانت من فعل المجاري وهبوط المباني وليس صاروخاً كما كانوا يعتقدون.

«في الصباح شفنا البيوت قد هبطين وتشققين والشارع مهفوس، مفتوص (هبط من الوسط)» قال عصدة. ومنذ ذاك التاريخ يواصل متابعة الجهات ذات العلاقة بصنعاء القديمة بين مؤسسة المياه والصرف الصحي، باعتبارها الجهة المسؤولة عن إحداث الضرر، وبين الهيئة العامة لحماية المدن التاريخية، التابعة لوزارة الثقافة، ووزارة الأوقاف كونها أحد المتضررين (مبنى مكتبة الجامع الكبير) وكذا أمانة العاصمة، المسؤولة إدارياً وجغرافياً عن صنعاء القديمة، إضافة إلى المجلس المحلي للمديرية. وخلال السنوات الخمس الماضية حاز الرجل المثابر على مئات الأوراق، منها المذكرات والأوامر والتوصيات...إلخ.

«يمكنونا محاضر ومذكرات: «عانصلح هذه السنة هذا الشهر هذا الأسبوع. وهات ياسلسلة جري اختك. ما صح منهم شي، حبر على ورق وما ينفذوا ولا شي».

خيانة

يطول سرد وشرح ملف مثخن بأوامر وتوجيهات من شأنها معالجة مباني الرعب التي قد تسقط على رؤوس ساكنيها في أية لحظة وقد يطال سقوطها أرواح المارة من أمامها وقد يكون بينهم سياح.

ولكن وبعد مرور عامين من ميلاد الرعب القاتل، يكشف محظر الإجتماع التاسع للجنة العليا للمحافظة على صنعاء القديمة، التي يرأسها علي محمد الآنسي مدير مكتب رئيس الجمهورية، وعضوية 13 آخرين، أربعة منهم وزراء. وجاء فيه: «ناقش المجتمعون تحت بند ما يستجد في قضية المنازل الواقعة جوار الجامع الكبير، وقد تقرر في اجتماع سابق بحث إمكانية شراء المنازل من أهلها للإستفادة من مساحتها كمرافق للجامع الكبير» وشكل لجنة لذلك من خمسة أشخاص.

هكذا قرر حينها بحضور رئيس الهيئة العامة للتنمية السياسية، ورئيس الهيئة العامة للمحافظة على المدن التاريخية، إضافة إلى وزير الثقافة!! إنها أشبه بخيانة لمهامهم وواجبهم إزاء الوطن.

وفي مارس من العام المنصرم أقرت اللجنة العليا للحفاظ على صنعاء القديمة تحميل أمانة العاصمة دفع إيجارات لساكني تلك المباني، وتحميل وزارة الثقافة إعادة ترميمها الذي كان يفترض البدء به حسب الإتفاق في مثل هذا الشهر (ابريل) من العام الفائت.

خمس سنوات كافية لإعادة ترميم صنعاء القديمة كلها لكن يبدو أن في الأمر سر!!

سلطة السماسرة

إذ قدر لك زيارة صنعاء القديمة ومشاهدة الحركة النشطة لإعادة رصف ممراتها وشوارعها بالأحجار الشبامية بعد إزالة الأولى كما وتجرأت على الاقتراب من مباني الرعب، ستدرك أن ثمة خللا ما. مصادر مطلعة قالت إن إزالة الرصف السابق هو عمل عبثي ولم ينته عمره بعد. مشيرا إلى سمسرة واضحة تقف وراء هذا المشروع.

يبدو عصدة أكثر قلقاً كلما تذكر أن عمل الرصف يقترب كل يوم من مباني الرعب: «أسالك بالله بيوتنا متضررة وتجوا تصلحوا الشارع»، قالها لـ«علي الآنسي» من خلف باب مكتبه قبل أن يدفعاه الجنود إلى الخارج، هكذا أبلغني كما ويعتبر النائب احمد الرقيحي، إمام الجامع الكبير، مستفيداً من رصف الممرات المحيطة بالمباني «يشتوا يهدوا بيوتنا ويضموها للجامع». ويزعم الرجل المثابر الحزين أن الرقيحي يقول لأعضاء اللجنة العليا للحفاظ على صنعاء القديمة: «صلحوا الشارع مش وقت البيوت».

«المسؤولون يصدقوه لأنه إمام وفقي دين، ما فيهم رحمة»، الحديث لـ«عصدة».

وفي مذكرة مدير مديرية صنعاء القديمة، حسن لطف القريطي بعثها لـ«علي الآنسي» نهاية مارس الماضي يطلب منه التوجيه إلى الجهات المكلفة بترميم مباني الرعب قبل البدء في عملية رصف الممرات التي حولها. وكان الأمين العام للمجلس المحلي لمديرية صنعاء القديمة، مجاهد الغيل، أفاد لـ«النداء» أن المشكلة طالت أكثر من اللازم، وحمل وزير الثقافة الاسبق المسؤولية الكبرى لمماطلته في توفير تكاليف الترميم الذي لا يتجاوز 45 مليون ريال.

وكيل الهيئة العامة للحفاظ على المدن التاريخية خالد جباري قال: «إننا نتابع الموضوع منذ خمس سنوات وهي ليست مدة طويلة ومش معقول تنهار البيوت خلال سنة أو سنتين» قالها محاولاً تخفيف هول الكارثة التي قد تحدث في أي لحظة.

جباري يتحدث وهو غير راغب وابلغني أنه مشغول حينها بكشف كان على سطح طاولة أمامه، تحمل، كما أخبرني، أسماء المخالفين لقانون الهيئة ونوعية المخالفة والغرامة المفروضة على كل واحد منهم،، وقبل مغادرة مكتبه قال لي محذراً بطريقة أكثر لياقة: «هؤلاء القاطنون مباني الرعب) يُضرِّبوا بأنفسهم عندما يلجأوا للصحافة».

خواء

وأنت في الممرات المحيطة بمباني الرعب، وكذا في مداخل تلك البيوت ستلحظ خطوطاً بيضاء عريضة على جدران المباني، عند الإقتراب منها ستكتشف أن الخطوط هي من مادة «الجص» لقد سدوا بها التشققات. ويعلق العم «عصدة»: «الدولة سدت الشروخ والشقوق في الجدران بجص لأن الصحفيين والسياح كانوا يصوروها (...) يسدوا عوراتهم ويخفوا الحقيقة».

هذه المشاهد القاتمة الفجائعية، ما هي إلا إطار لنوع آخر من الكارثة، تتجسد في مهام مسؤولين لم يعودوا يحملون الشعور بها.

■ أبراج صنعانية آيلة للسقوط والمدن التاريخية تقلل من الكارثة

• أمل على اليمين تجهل كابوس المجاري تحت قدميها

تعود أبرز قضية كان للصحافة فضل السبق في إثارتها إلى الواجهة مجددا، ويبدو أن توريث الحكم كحكاية منغصة لليمنيين ستكون مثار جدل مقبل يستأثر بنقاشات مرحلة تسترخي على مساحة تقترب من سبع سنوات، هي الفترة المتبقية من حكم الرئيس صالح.

هذه المرة لم يكن مصدر النقاش صحيفة معارضة كالشورى التي واجهت موجة ملاحقات انتهت بوقوعها تحت سيطرة مجموعة مسلحة اعتبرتها إدارة تحرير الصحيفة ثمنا لتناولاتها الجريئة لقضية توريث الحكم في اليمن وقضايا فساد أخرى.

وإن كان الحديث عن القضية جاء في سياق حوار صحفي، فإن القيادي في المؤتمر الشعبي العام، ياسر العواضي بدا كمن يزيح الستار عن منصة تستعد لترتيبات إطلالة رسمية (لبطل جديد) ربما بدأت عجلة الترويج له بالدوران الآن.

وبالنظر إلى ما يحدث في أنظمة ملكية تتداول السلطة بين أفراد الأسرة وفق مقتضياتها، فإن انتقال السلطة من الأب إلى الإبن بالنسبة لنظام ينص الدستور على أنه جمهوري، أمر يرقى إلى مستوى الخيانة والإنقلاب على النظام وفقا للمفاهيم الثورية ذاتها التي تتدثر بها الأنظمة، ومع ذلك فإن إمكانية حدوث التوريث وعلى نحو فج لا يثير أي مشكلة" ثورية".

ويقدم حزب البعث في سوريا نموذجا محفزا لآخرين، إذ لم تتطلب وراثة بشار الأسد رئاسة "الجمهورية" عن أبيه أكثر من تعديل دستوري مستعجل لإعادة تفصيل شرط العمر على مقاس سنوات حياة الإبن. وكذلك كان يستعد نصف البعث الثوري الآخر في العراق لتوريث عدي وقصي لتعصف طريقة صدام حسين بالحكم بالعراق قبل أن يعصف الغزو الأمريكي لبلد والنظام ويحيل رموزه إلى " شهداء " تتدلى أعناقهم على المشانق.

في الواجهة يقف الآن نجل الرئيس مسنودا بقوة بدأت تأخذ بعدا سياسيا، لكنه ليس الوحيد في أسرة الرئيس الذي يتبوأ منصبا رفيعا في قيادة الجيش ونفوذا قويا في السلطة..

عودة التوريث: إطلالة رسمية لبطل جديد

عبدالعزيز المجيدي
Aziz_zi@yahoo.com

● علي عبدالله صالح

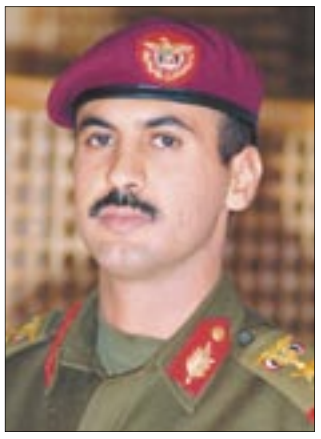

● أحمد علي

وبالنسبة لبلد كاليمن فإن تحقيق عملية توريث الحكم يحتاج إلى عناية مختلفة بوسيلة تستطيع تسجيل شيئ مضاف، وربما أفضل ما لدى المؤتمر الشعبي العام في هذا الشأن: إبداء الإعتراض على جانب إجرائي ليس إلا، إذ أن ما قد يثير حفيظته إقرار العملية بالطريقة التقليدية " بقرار رسمي أو على ظهر دبابة " حد ما صرح به ياسر العواضي.

لكن أحسن ما قد يفكر به المؤتمر لتلافي التوريث المباشر هو البحث عن بوابة أخرى يمكن لأحمد المرور منها إلى قصر أبيه دونما حاجة لخلق شعور شعبي بوصمة التوريث.

وقد عاد الحديث الآن إلى الواجهة بعد حوالي ثلاث سنوات من أول نقاش علني للقضية التي ظلت حبيسة جدران المقايل. وربما كان للصدفة نفوذها أيضا، ففي هذا الشهر نفسه (ابريل) من عام 2004م فتحت صحيفة الشورى الصادرة عن حزب اتحاد القوى الشعبية المنضوي في تجمع اللقاء المشترك المعارض ملف " توريث الحكم " بالتزامن مع توريث الوظيفة العامة للمقربين والنافذين في الحكم، ووُصف في حينه بأنه أهم ملف شائك في اليمن يجري الترتيب له بعناية تأخذ بعض الأحيان منحى سافراً، وحذرت الصحيفة من السير في هذه الخطوة.

وخلال هذا الشهر من أبريل في أسبوعه الثاني طرح عضو اللجنة العامة للمؤتمر الشعبي العام القضية ذاتها على نحو مناقض لمنحى صحيفة الشورى، وهو إذ أعلن الرفض للتوريث " التقليدي" لم ينس وضع مخارج بواسطة " الانتخابات " قد تكون السيناريو المرجح خلال المرحلة المقبلة.

" إذا قرر(احمد) أن يترشح عبر الانتخابات والصندوق فساكون من أعضاء قيادة حملته الإنتخابية بكل شجاعة وهذا لا يعني توريث"، قالها العواضي في حوار مع صحيفة الناس الأهلية بكل صراحة و بثقة تبدو مطمئنة لترتيبات تغلي خلف كواليس السياسة.

وقال العواضي إن نجل الرئيس " جدير بحكم البلاد، وأنه شخص جيد ومن حقه ذلك ليس لأنه ابن الرئيس، بل لأنه مواطن يمني لديه مؤهلات وقدرات قيادية عالية".

وعلى نحو مبشر بحسم حتمي لوراثة الرئيس توقع القيادي في المؤتمر بأن مستقبل اليمن سيكون أفضل في عهد أحمد إن "قرر الترشيح بطريقة سلمية ".

ألف باء الحكاية

وقد مرَّ الكثير من الوقت على أول إطلالة لما صار قصة عن توريث الحكم في اليمن، فقد بدأ الظهور العلني لأحمد علي عبد الله صالح (37 عاما) في الحياة العامة قبل عشر سنوات، و كانت انتخابات عام 1997م أول محطة رسمية، فقد ترشح لعضوية مجلس النواب في إحدى دوائر العاصمة، حسمها بمجرد الإعلانِ عن الترشح ولم ينافسه فيها احد.

وفي عام 2000م أنشئت قوات خاصة عين كاول قائد لها بعد تخرجه من أكاديمية عسكرية في الأردن. ولم يجدد ترشيح نفسه في الانتخابات النيابية عام 2003م، إذ زادت مشاغله بإسناد قيادة الحرس الجمهوري خلفا لعمه علي صالح الأحمر، الذي ترك المنصب لأسباب غير معلنة، غادر بعدها العم إلى أمريكا قبل تعيينه سفيرا في سوريا، ليستقر مؤخرا مديرا عاما لمكتب القائد الأعلى للقوات المسلحة.

وعلى مستوى آخر دارت حوله الكثير من الشكوك مررت السلطة تعديل دستوري استهدف إعادة ترتيب المدة الزمنية للرئاسة، وبعد تعديل دستوري سابق أقرته عقب حرب 1994م تضمن حصر حق الترشح للرئاسة بدورتين انتخابيتين مدة كل منها خمس سنوات، مررت السلطة تعديلا دستوريا آخَر من خلال استفتاء شعبي في عام 99م بالتزامن مع الانتخابات الرئاسية، استهدف تمديد المدة الزمنية للدورة الواحدة للرئاسة إلى سبع سنوات، لكن أهم ما ترتب عنه: تصفير المدد السابقة للرئيس ومنحه الحق لبدء دورتين رئاسيتين وهو ما أثار جدلا قانونيا سرعان ما خمدت جذوته.

وقد قرأت الأوساط السياسية والقانونية في حينه الخطوة بأنها تمهيد دستوري لطريق أحمد إلى الحكم، فيما يطرح الآن على طاولة الحوار بين المعارضة والمؤتمر فكرة تعديل دستوري جديد قد يستهدف ذات الفقرة المعدلة لإعادة فترة الدورة الانتخابية للرئاسة إلى خمس قد تنسخ الفترات السابقة للرئيس وتعيد الحسبة من الصفر.

ومع أن الرئيس ينفي دوما اعتزامه توريث نجله الحكم فإنه لا يلبث أن يؤكد أن " من حقه كمواطن أن يترشح للرئاسة "، وتبدو الصيغة المحبذة لإنجاز العملية " بوابة الانتخابات " ليكون بعده "الصندوق حكما" وفق ما تذهب إليه الاحتمالات المتداولة؛ ما يجعل من إمكانية المرور إلى القصر بالنسبة لنجل الرئيس أمرا محسوما. لكن، هل عهد لصندوق الانتخابات يوما ما حكم اليمن؟

لقد شهدت اليمن منذ السماح بالتعددية السياسية وحرية التعبير مقترنة بالإعلان عن توحيد شطري اليمن في 22مايو عام 1990م 7 عمليات انتخابية، ثلاثا لعضوية مجلس النواب، واثنتين للمجالس المحلية، ومثلها لرئاسة الجمهورية.

وفي كل العمليات الانتخابية حاز الرئيس صالح وحزبه الفوز في جميعها، تاركين للمعارضة شيئا من حضور محدود رأته السلطة محبذا لإبقاء الديمقراطية في صورة المحدد لحكم اليمن في بلد لم يشهد حتى الآن أي تداول فعلي للسلطة عبر صناديق الإقتراع.

وأبرز ما تضعه المعارضة في قاموس أسبابها لاستمرار سيطرة الرئيس وحزبه على العمليات الانتخابية: تجيير المال العام والوظيفة العامة والإعلام الحكومي لمصلحة الرئيس، غير أن اكبر ما تراه مانعا لتطور التجربة الديمقراطية والانتقال إلى التداول السلمي للسلطة: وقوع القوات المسلحة وأجهزة الاستخبارات والأمن تحت السيطرة المطلقة للرئيس وبالتالي حزبه، وهي من جملة انتقادات وجهها تقرير صدر نهاية العام الفائت عن بعثة الإتحاد الأوروبي للرقابة على الانتخابات الرئاسية والمحلية التي جرت في سبتمبر الماضي.

مصنع الحكام

وإذا كان الجيش وأجهزة الأمن هي المنتج الحقيقي للسلطة في المنطقة العربية في حقبة الحرب الباردة وما بعد ثورات التحرير العربية، فإنها ذاتها تبدو الأكثر سيطرة حتى مع الخطوات الشكلية التي دفعت عديد أنظمة للإعلان عن تحولات في النظام السياسي نحو الديمقراطية مدفوعة بضغوط دولية ناتجة عن سيطرة القطب الواحد.

ولم يكن الأمر في اليمن مختلفا، فقد ظلت أجهزة الجيش والأمن خاضعة للحاكم الأول. وحسب ما بات الآن معلوما لدى النخبة في اليمن والأوساط الشعبية أيضا، فإن أحمد علي عبد الله صالح صار له رصيد من المؤسسة التي تصنع الحكام الفعليين في المنطقة العربية على وجه الخصوص،فهو الآن على رأس قوة ضاربة في الجيش جرى تسليحها على نحو خاص خلال السنوات الماضية، فيما تتسع دوائر نفوذه في قطاعات أخرى، وقد بات للرجل لمسته الخاصة حتى في تعيين الوزراء، حد ما تسرب عن التشكيلة الجديدة للحكومة.

ورغم أن الترويج لنجل الرئيس قد تجاوز المجالس الخاصة وقطاعات الجيش قبل سنوات إلى وسائل الإعلام العامة والملصقات التي تجمعه بوالده في زيهما العسكري وتنتشر بكثافة، فإن مناقشة الأمر الآن، اعتبره مراقبون تدشينا لمرحلة تهيئة تعد الجماهير نفسيا لنزول احمد في الانتخابات الرئاسية عام 2013 ما لم يحدث طارئا.

ويبدوأن المؤتمر الشعبي العام -بطبيعة نشأته كحاجة للسلطة- الذي تصفه المعارضة بحزب الرئيس تقليلا لشأنه في الحكم شرع في لعب دوره التقليدي الذي دمغ أداءه في فترة الرئيس الأب مع الإبن أيضا.

ولم يعد سبك الإشادات بالتميز الشخصي والقيادي يقتصر على الرئيس صالح وحده، فهذه أشياء تبدو جزءا من تركة مرتبة، فالشيخ ياسر العواضي، وهو عضو في مجلس النواب أيضا، يمتدح العقيد الركن أحمد علي عبد الله صالح على نحو شبيه بما يحدث الآن لأبيه، وقد قال إنه " منفتح على الكل وليس له عقد من الماضي وهو لم يعاصر "بحكم شبابه" فترات الصراعات السياسية..... "

ويذهب العواضي مقارنا بين الرئيس وابنه على نحو ذي دلالة:" كل له مهارات خاصة واعتقد أن أحمد شخص مدني أكثر وبميل إلى الدولة وحكم المؤسسات بعيدا عن الاعتماد على الأفراد". وزاد: "إذا كان والده رجل المرحلة الراهنة من وجهة نظري ونظر الكثيرين فانا أعتقد أن احمد أو شخصا بمثل مواصفاته سيكون في المستقبل رجل المرحلة".

ومع أن رسائل كهذه تبدو دافئة بالكثير من اليقين من ترتيبات مصيرية بشأن مستقبل الحكم والبلد فإن المعارضة في اليمن تبدو غير مكترثة، وتعتقد أنه ليس هناك ما يجعلها تبدي إنشغالا بالأمر.

ويقول الناطق الرسمي لأحزاب اللقاء المشترك (محمد الصبري) في تصريح لـ" النداء" أن أي حديث عن التوريث "لا يستحق الوقوف عليه".

وما تعتقد المعارضة أنه سندها لتبرير عدم الإهتمام بالأمر، وجود نصوص دستورية وقانونية تمنع حدوث ذلك، وهو أمر تبدو المراهنة عليه أشبه بمحاولة للإفلات من المسؤولية.

ويضيف الصبري متسائلا: "لماذا ننشغل بهذا الموضوع وبلدنا فيه دستور وانتخابات لتداول السلطة..المفروض أن الانتخابات الرئاسية التي جرت في سبتمبر الماضي قد أوصلت رسالة واضحة للجميع بشأن المنافسة على السلطة عبر صندوق الانتخابات ".

لقد نافست أحزاب اللقاء المشترك في الإنتخابات الرئاسية الماضية الرئيس صالح، بمرشح مستقل هو المهندس فيصل بن شملان، وشهدت الحملات الانتخابية الكثير من التوتر سبقها وصاحبها تحذيرات من جهة الرئيس صالح بأن أي تغيير سيؤدي إلى صومالة اليمن، لكن الإنجاز الذي ترى المعارضة أنها حققته رغم فوز صالح بالنتيجة التي أحاطتها بالكثير من الشكوك: كسر حاجز الخوف ومنافسة الرئيس في أول انتخابات رئاسية تنافسية، مع أن الاستحقاق لم يحدث فرقا عمليا في الأوضاع القائمة، فقد عاد الرئيس رئيسا والمعارضة إلى حالها السابق محاولتها إبداء منافسة جادة لتأوي إلى بياتها التقليدي.

ومع ذلك فإن رئيس الهيئة التنفيذية للمشترك يقول: " الوضع الدستوري والسياسي القائم هو ما يجعلنا في غنى عن الحديث عن الأشخاص أو الأسر ". في إشارة إلى الحديث الذي لاح عن التوريث.

لكنه لم يترك الأمر دون توجيه رسالة هو الآخر من طرف المعارضة، فمجرد الحديث عن التوريث يعتبر " خيانة لدماء الثوار وتضحيات أبناء الوطن وتفريط بكل منجزات الثورة والجمهورية والوحدة"، حد قوله.

ورغم مرور أكثر من 40 عاما على اندلاع ثورة الـ26 من سبتمبر عام 1962م فان ذاكرة اليمنيين الذين عاصروا العهد الأمامي مازالت ثرية بأحد أهم أسبابها، وكان استحداث: الاستبداد وأوزاره، ولاية العهد (التوريث) في فترة حكم الإمام يحيى قرأها المؤرخون كأهم مقوض لمشروعية نظامه لا سيما لدى إتباع المذهب الزيدي الذي تقوم عليه ولايته ويمنع فقهياً ولاية العهد، وكانت أولى تصدعات النظام جراء ذلك ظهرت من خلال ثورة 1948 م التي مهدت لثورة سبتمبر.

ويبدو أن المعارضة تتخذ من ذلك متكأ للتحذير من مخاطر تعدها وشيكة، وتعتقد أن بريق الثورة لم يخب بعد. ويقول القيادي في المشترك:" الثورة والجمهورية هي ثقافة المجتمع، وأي حديث عن عودة الماضي أو استرجاعه حديث خارج الزمن ولا يمكن أن يجد له صدى مهما كان ".

وفي الواجهة يقف الآن نجل الرئيس مسنودا بقوة بدأت تأخذ بعدا سياسيا، لكنه ليس الوحيد في أسرة الرئيس الذي يتبوأ منصبا رفيعا في قيادة الجيش ونفوذا قويا في السلطة، فابن عمه يحيى محمد عبد الله صالح عُيِّن أركان حرب الأمن المركزي عقب وفاة والده مباشرة، في حالة سجلت كوراثة مباشرة، وأخوه طارق عين قائدا للحرس الخاص للرئيس، وشقيقه الثالث عمار وكيلا لجهاز الأمن القومي، والأربعة يشتركون في كونهم حديثي عهد في الارتباط بالقوات المسلحة والأمن.

وقبل هؤلاء تبوأ، ومازال، محمد صالح الأحمر قيادة القوات الجوية، وعلي محسن الأحمر قيادة الفرقة الأولى مدرع، فضلا عن شخصيات أخرى تربطها صلات أسرية بالرئيس من الدرجة الثانية، وصولا إلى أبناء منطقته سنحان.

يعتبر القيادي في المؤتمر الشعبي العام ذلك حقا لهم كمواطنين، وردا على سؤال عما إذا كان حزب الرئيس يحضر لتعيين المزيد من المقربين لأحمد، فقد نفى العواضي وجود شيء من ذلك القبيل، لكنه في ذات الوقت يقول: " فليكونوا من أسرة واحدة جميعا إذا كانوا هم الأفضل ويستحقون هذه المناصب ".

«وطن.. في مهب التوريث»

ورغم ما ذهبت إليه صحيفة الشورى المعارضة، في تحقيقين صحفيين نشرا قبل ثلاث سنوات " وطن في مهب التوريث" عن أن تعيين الأقارب متزامن مع منح "أبناء مسؤولين ومشايخ ونافذين ومقربين، مناصب في الدولة خطوات لتوريث الحكم"، فإن أحزاب المشترك لا تعتبر إحلال الأبناء والمقربين في مناصب قيادية في الدولة أكثر من فساد سياسي يشبه القائم في جميع البلاد العربية.

ويستند الصبري إلى ما قال إنه تعريف شامل يعتبر أن الفساد هو " استخدام السلطة لخدمة المصالح الشخصية والأسرية" وذلك ماعتبره "أخطر أنواع الفساد.. ويتدخل العالم اليوم كله لمكافحته "، حسب قوله، مذكرا باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد التي وقعت عليها اليمن.

في التفاتة موحية كان العواضي أشار أكثر من مرة في الحوار الصحفي إلى ضعف المعارضة وهشاشة ارتباطها بالشارع؛ ربما ذلك ما يتم المراهنة عليه،ولعله هو ما يمكنه أن يجعل فرص تحقيق التوريث مزدهرة.

إن أهم ما تراه المعارضة مُلحا الآن هو محاربة الفساد بجدية، إذ تعتبر ما يحدث في الطوابق العلوية للحكم" احد مظاهر فساد السلطة ". ولم تنس الإشارة بشئي من التهكم إلى ما تعلنه السلطة عن عزمها شن حرب شعواء على الفساد. حد تعبير الرئيس صالح في خطابه أمام الحكومة التي شكلها برئاسة الدكتور علي مجور خلفا لحكومة عبد القادر باجمال.

ودعا الناطق باسم أحزاب المشترك السلطة إلى التوجه إلى محاربة هذا النوع من الفساد الذي قال إنه ذلك " المتمثل بتوظيف المال العام والسلطة العامة من أجل الحصول على مصالح شخصية وأسرية ".

وأبلغ ما صدر عن المعارضة حتى الآن حيال هذه المسألة إبداء مزيد من التجاهل، فالناطق باسم المشترك قال لي نهاية الأسبوع الماضي تعليقاً على حوار العواضي إن المعارضة " لم ولن تناقش هذه القضية". وكان ذلك قبل أن يطل في صحيفة الناس هذا الأسبوع ليضيف: " الحديث عن التوريث خطأ أحمر " لكنه في نفس الوقت اتهم الصحفيين بالترويج للتوريث".

ويظل الأمر رهن قرار فوقي بيد الرئيس صالح، فهو من يدرك حجم معارضيه جيدا وطريقة أدائهم، وخبرة 29 عاما من الحكم "على رؤوس الثعابين " تبدو كافية لحسم القضية، وإذا كان ثمة ما يمكن مراعاته، فهو نفوذ الأقارب، إذ قد يستغرقه قبل الإقدام على الحسم، خلق توافق في أعلى هرم السلطة سيما في محيط الأسرة لتأمين ارتقاء هادئ لنجله إلى الحكم.

وبإمكان المعارضة، هي الأخرى، أن تحدث فرقا في إمكانية تحقيق مشروع التوريث من عدمه، وهي من يمكنه تدوين مستوى الحضور في صنع مستقبل البلد.

لكن ـــ وهذا اشتراط لياسر العواضي – فإن ذلك يمكن الحدوث عندما تكون المعارضة قوية وجادة " كي تخلق شأنا آخر " في كل شئ.

وبالاستناد للخبرة فإن أصدق معطى يعيشه اليمنيون اليوم ويعبر عما يحدث: الإعتقاد بان أسوأ الأشياء يمكن أن تمر هنا..وببساطة.

● صالح محسن العمراني (تصوير: بشير السيد)

أول وفاة من ضحايا حريق مسجد عمران

■ المحرر:

غادرنا صالح محسن العمراني، الأحد الماضي، متأثراً بجراحاته التي أصيب بها أثناء صلاة الجمعة في حريق مسجد بيت العامرية في محافظة عمران قبل أسبوعين.

«العمراني» (55عاما) التقته «النداء» الأسبوع الماضي في قسم الحروق بمستشفى الجمهورية بأمانة العاصمة ولكن آلامه أعاقته عن الحديث معي طويلاً، فقط، وبصوته المتقطع: «إحنا نصلي ساجدين، وسمعنا اللبجة بووو (لحظة اندلاع الحريق)، ولا درينا منهو، أنا كنت في الصف الأول».

الحريق التهم ملامح وجهه وأطرافه، كان يتمتم: «أمره لله»، وعرفت من الأطباء أن حالته خطرة ودرجة الحريق عنده بلغت 35 درجة. لكن حينها كان في الطرف الآخر من القسم يستلقي محمد سعدالله(52 عاماً) في غرفة العناية المركزة ولا يزال فيها ودرجة الحروق عنده بلغت 55 درجة، بينما بدت تتحسن وهي الأخطر، فيما تحسنت حالة اربعة آخرين من أصل ثمانية يتلقون العلاج في الغرفة رقم 2 في الطابق الخامس في المستشفى.

وذكر موقع «نيوز يمن» أن كشفاً بأسماء المصابين بحريق مسجد بيت العامرية أفاد أن خمسة مصابين آخرين يتلقون العلاج في مستشفى الدكتور عبدالوهاب عجلان، وسبعة في مستشفى القدس العسكرية، وستة آخرين في المستشفى الحكومي بعمران إضافة إلى خمسة مصابين موزعين في منازل أقربائهم في العاصمة صنعاء.

وكان ستة وثلاثون مصلياً تعرضوا للحريق اثناء أدائهم صلاة الجمعة في مسجد العامرية قبل أسبوعين على يد شخص قيل إنه مصاب بحالة نفسية، ووجهت النيابة بعرضه على طبيب نفسي.

يقتل شقيقه على «عصا».. والأمن يحتجز الأم

■ حجة - عبدالواسع محمد

منذ الخميس الماضي والأجهزة الأمنية في مديرية «بني قيس» - محافظة حجة تنتظر أن يبادر الجاني ويسلم نفسه لها هي على أمل بذلك. لكن الجاني (ع. ج) ما يزال فاراً منذ ذلك التاريخ بعد أن قتل أخاه (ص. ج) وإختبائه في منطقة «بلخير»، العزلة القريبة من قريتهم.

وأكد مدير أمن المديرية، يحيى الشومي، أن أجهزة الأمن تطوق مداخل المنطقة التي يختبئ الجاني فيها، كيما يقبضوا على الجاني الذي قتل أخاه على خلفية شجار نشب بين ابنيهما على «عصا»؛ ما أدى إلى غضب الجاني (الأخ الأصغر) فاستغل حلول الظلام ليطلق رصاصة إخترقت رأس شقيقه الأكبر فأردته قتيلاً.

الحادثة انتهت بالقتل، لتبدأ قصة أخرى مع أمهما، التي قدمت من السعودية للتحقق ولملمة ما تبقى من أسرتها، لكن الاجهزة الأمنية احتجزتها للضغط على ابنها الجاني الذي ما يزال فاراً.

وكما يقول مدير أمن المديرية (الشومي)، أن الأم محتجزة لأنها تنوي الهروب بابنها (الجاني) وأبنائه وابناء أخيه القتيل، وإدخالهم إلى السعودية رفقتها. و هوما اعتبره المحامي «ناصر الأعور» احتجازاً مخالفاً لقانون الإجراءات الجزائية الذي لم يجز إحضار شخص للمساءلة إلا عما ارتكبه من أفعال يعاقب عليها القانون، كما أن الحرية الشخصية مكفولة.

مصادر محلية أفادت لـ«النداء» بأن قوات الأمن احتجزت ايضاً اثنان من أبناء الجاني لم يتجاوزا العاشرة مع جدتهما، إلا أن الشومي نفى ذلك، مكتفياً -حد قوله- باحتجاز الأم وأصر على عدم إخراجها إلا بالتزام الوسطاء (مشائخ ووجهاء المنطقة).

الجوف محافظة الثارات

معاقين، يتامى، وأرامل

■ الجوف - مبخوت محمد

بقدر من الحظ فإن فاطمة (11 عاماً) لم تمت، قدر لها أن تعيش. لكن من غير المحتمل ان تنسى ذلك اليوم عندما كانت ووالدها في إحدى أسواق مديريتها، «خب» - الجوف، عندما أصابتها رصاصة في ذراعها الأيسر، انطلقت أثناء اشتباك قبيلتين متنازعتين على خلفية ثارات.

اسمها الآن ضمن كشوفات جمعية المعاقين، فعند تلقيها العلاج كسرت ذراعها عن طريق الخطأ تقول فاطمة: «ليس لدينا مشكلة مع أحد». بيد أنها ولدت في محافظة، هي الأكثر قتالاً بسبب الثارات.

فاطمة ليست الوحيدة التي تتحرج أثناء مشاهدة إعاقتها، هناك في جمعية المعاقين، رتل هائل من البشر، لا ذنب لهم سوى وجودهم في اللحظة الخطأ والمكان الخطأ.

يستند (ص. ع)(18 عاماً) على عكاز عند ذهابه إلى المدرسة إضافة إلى رجل صناعية هو في الصف الأول الثانوي، يحكي أنه أصيب بعيار ناري في قدمه اليمنى قبل 12 عاماً بالقرب من منزلهم أثناء عودته من المدرسة إثر اشتباك بالأعيرة النارية بين قبلتين: «لم أتمكن من الهروب». ظل خمسة أشهر يتلقى العلاج ثم قرر الأطباء بتر ساقه من الركبة.

أنت في الجوف: أنت في محافظة الثأر بحكم تركيبتها القبلية، هي المرتبطة دائماً بهذه المشكلة التي يصعب حصر ضحاياها حتى على جهات الاختصاص، المكتفية بتقييد البلاغات فقط، وليس على سبيل الحصر فإن العام 2006 حصدت فيه نزاعات الثأر 87 قتيلاً و 103 جرحى، غالبيته عن طريق الخطأ، وتشريد مئات الأسر منها 34 اسرة شردت في معارك الثأر بين قبيلتي همدان والشولان.

وهما قبيلتان ضمن عشرات قبائل الجوف المرتبطة بمشاكل الثأر ومنها «ذو محمد، وذو حسين وبني نوف، الأشراف، ووائلة».

مظاهر الخراب والدمار والدماء غدت مشاهد مألوفة في المحافظة، الشيخ صالح عبدالله (ذو محمد - برط العنان)، قال: «الثارات أدت إلى نزوح أعداد كبيرة من الأهالي إلى خارج المحافظة ومنهم إلى خارج الوطن وخلفت الظاهرة أيتاماً وأرامل وضحايا لأبسط الأسباب» وحمّل الجهل وغياب الأمن مسؤولية ما يحدث، كما وانتقد بعض الأعراف القبلية المؤيدة للأخذ بالثأر.

ووفق مصادر في دار الأيتام فإن عدد الأيتام وصل إلى (426) يتيماً ثلثهم تيتموا جراء مواجهات الثأر.

«علي العمس» المدير التنفيذي لمنظمة السلم الإجتماعي، المنظمة المهتمة بمعالجة قضايا الثأر، قال: «إن عملنا يشمل عدداً من المحافظات التي تنتشر فيها ظاهرة الثأر ونصدر بيانات لوقف القتال كما نقوم بنشر الوعي وتعريف القبائل ومشائخها بأضرار هذه الظاهرة».

وأفاد بأن المنظمة لا تعلم بشأن دور أجهزة الضبط، مؤكداً أن اشتباكات قبلية بالآليات والقذائف الصغيرة تتم بالقرب من المعسكرات، ولكن هذه الجهات لا تتحرك وقال إن هذه النزاعات تطال النساء والأطفال وتدفع إلى تصحر الأراضي الزراعية، مستشهداً بأن العام 2006 شهد رحيل 67 أسرة من المحافظة. وإن حركة التعليم تتوقف أثناء نزاعات الثأر ويضطر الطلاب إلى البقاء في منازلهم، فيما المدرسون يسافرون إلى محافظاتهم ولا يعودون إلا عند استلام رواتبهم.

لكن الأهالي أفادوا لـ«النداء» أنهم لا يعلمون بشأن لجنة معالجة ظاهرة الثأر «ص. ع». أحد المدرسين في مديرية الغيل أفاد أنه أمضى خمسة شهور في محافظة تعز وعند نهاية كل شهر يعود إلى المحافظة لاستلام راتبه؛ فالمدرسة مهجورة منذ عام جراء نزاعات الثأر.

«يحيى احمد» عضو المجلس المحلي لمديرية برط المراشي، قال: «إن نزاعات الثأر مستمرة في المديرية بشكل يومي وأن الحلول التي تبذل ليست مثمرة إنها اشبه بالمهد». مشيراً إلى أن غياب المشاريع التنموية في المديرية أسهم في بقاء السلاح بين الأهالي والتمسك بالأعراف القبلية وتحديداً تلك التي تؤيد الأخذ بالثأر، خصوصاً أن الاجهزة الضبطية والقضائية لا تعمل بشكل جيد.

أما الأمين العام لمديرية الحزم فأعاد استمرار نزاعات الثار إلى انتشار البطالة والفقر بين الشباب وتسربهم من المدارس وغياب الأمن والقضاء، إضافة إلى عدم وجود تواصل بين اللجان ذات العلاقة بقضايا الثأر، والمجالس المحلية. وقال: «هذه اللجان لم تقدم شيئاً ولم نسمع عنها حتى في وسائل الإعلام».

ويشكو عبد الصمد محمد، أحد مدرسي مدرسة الحصن من استمرار سقوط القذائف بجوار المدرسة، مبيناً أن «جزءاً من المدرسة دمر جرّاء سقوط القذائف في الصيف الماضي. وغادر السكان من المنطقة ولم نقدر نخرج من المدرسة إلا بصعوبة وانتقلنا إلى المدينة حتى هدأت المواجهات بين قبائل همدان وشولان».

قتلي ومصابون ودمار ونزوح، مشاهد تواصل حضورها منذ سنوات في محافظة الجوف، وأيتام يومياً يتم ضمهم إلى رفاقهم، وأرامل؛ إنها صورة مأساوية.

الأرملة « ج. أ»(52 عاماً) تعول منذ خمس سنوات 12 فرداً منذ قتل زوجها على مقربة من منزله أثناء عودته من مهمة عمل تقول: «لم يكن يعلم (زوجها) بأن حرباً اشتعلت بين قبيلته وقبيلة أخرى، عندما كان غائباً خارج المحافظة، وأني لم استطيع إبلاغه لأخذ حذره».

فعند عودته قتل في كمين نصبه أبناء القبيلة الأخرى لإبن عمه ولكنهم اكتفوا به.

هي تقوم الآن مقام الأب والأم وتأمل أن يكمل أبناؤها تعليمهم، لكنها خائفة على ولديها الكبيرين (شابان) واللذين بدأ يفكران بأخذ الثأر لوالدهم المقتول.

شيخ قبيلة سفيان يهدد الحوثيين برد موجع لاسترداد أخيه

■ عبدالعزيز الحيلة

● القردعي المخطوف

هدد شيخ قبيلة سفيان الشيخ صغير حمود عزيز، عضو مجلس النواب عن الدائرة 280 برد موجع وقوي قد تقوم به قبيلته في القريب العاجل ضد أتباع الحوثي في حال لم يفرجوا عن أخيه المختطف لديهم منذ عشرة أيام.

وأكد لـ«النداء» أن قبيلته تحتجز 11 فرداً تابعين للحوثي من قبيلة «المهاذر» التابعة لمديرية «سحار» التي تمت فيها عملية الإختطاف. مبرراً ذلك بقوله: «القبيلي مسؤول عن ساحته» وأن ذلك ردة فعل طبيعية لأن المخطوفين «الذين لدينا هم من منطقة الخاطفين وأقاربهم».

وكانت مجموعة من أتباع الحوثي اختطفت الأحد قبل الماضي بمنطقة «آل سالم» الشيخ القردعي حمود عزيز الشقيق الأصغر للشيخ صغير، ومعه اثنين آخرين هما حسين قناف ويحيى محسن علي، وثلاثتهم من أفراد الجيش الذين شاركوا في الحرب ضد الحوثيين في صعدة.

ويعتقد الشيخ صغير بأن إقدام الحوثيين على اختطاف شقيقه ومرافقيه هو بسبب وقوف القبيلة الداعم للدولة في المعركة التي تقودها ضد الحوثيين في صعدة.

وعن عملية الإتصال بالخاطفين ومطالبهم، أكد الشيخ: «ليس بيننا وبين الجهات الخاطفة أي اتصال شخصي، بل تم ذلك عبر مشائخ وأعضاء في مجلس النواب الذين أوضحوا لنا مطالب الخاطفين المتمثلة في إقامة صلح بين قبيلة سفيان وجماعة الحوثي، بحيث لا يقاتلوننا ولا نقاتلهم» وذلك مقابل تبادل المخطوفين. مؤكداً بالرفض: «سنقاتل المتمردين ولكن تحت إمرة الدولة.. ولن نكف عن ذلك إلا بأمرها عندما يعودون عن الإخلال بالأمن».

قتل فتاة بعد اغتصابها في المراوعة

ماتزال الأجهزة الأمنية في مديرية المراوعة-الحديدة،تواصل تحقيقها مع عدد من المشتبهين في قتل فتاة (15) عاماً بعد اغتصابها.

وقالت مصادر أمنية لـ"النداء"إن اجهزة الأمن شنت مطلع الأسبوع حملة اعتقالات للعديد من المشتبه بهم في مديرية المراوعة في أعقاب العثور على جثة فتاة قتلت بعد أن تعرضت للإغتصاب. وأوضحت ان بلاغا لأمن المديرية بوجود فتاة قتيلة ،شبه عارية في إحدى المزارع غرب المديرية أخفيت جثتها داخل الحشائش.

وأكد المعمل الجنائي بعد فحصه جثة الفتاة أنها قد تعرضت للإغتصاب قبل قتلها خنقاً، وأن جثتها سحبت لتخفى وسط كمية من أعواد القصب في إحدى مزارع المديرية.

مجرد فكرة

أحمد الظامري
aldamery@hotmail.com

سامحوني

■ العودة إلى كتابة عمود أصعب بكثير من عوده اللاعب إلى المستطيل الأخضر بعد فترة توقف –حيث أن الأول يصاب بتبلد والأخير يحتاج إلى وقت فقط حتى يستعيد مستواه وشتان مابين الإثنين. وسامحونا على إقحام المصطلحات الرياضية من حين لآخر فأخوكم من هواة الكبة، على رأي أبناء عدن الطيبين.

■ في كثير من الأحيان يكون احتجاب الكاتب عن عموده في مصلحة القراء مثل غيبة العبد لله وأحيانا تكون الغيبة في مصلحة الكاتب كي يلتقط الأنفاس قليلاً ويراجع النفس ويبحث عن أفكار جديدة يطل بها على قراءة خاصة، وإن كان العمود يحمل عنوانا« مجرد فكرة » ونحن نعرف أن كل شيء هذه الأيام يطير العقل من النفوخ على إخوانا المصريين ثم أن مجمل الأفكار في هذا البلد تذهب إلى سلة المهملات أو على الأقل مع الدخان الذي يتسرب من نوافذ المقايل

■ لا ادري لماذا اخترت هذا المسمى لهذه الزاوية، لكني أصارح القراء أني كتبت في مرات عديدة مقالات أحاول فيها قدر الإمكان الابتعاد عن بلاوي السياسة وهمومها بالكتابه في مواضيع خفيفة لاقت بعض الاستحسان من رئيس التحرير المهذب سامي غالب، خاصة وأن زملاء كثيرين غارقين لشوشتهم في تقصي أخبار اللقاء المشترك أو تتبع كل المواضيع التي تسبب عسر الهضم للقارئ والتي تبدأ عادة بلاشك ومن المؤكد وتوطئة.

وحقيقة اني فكرت مراراً بالإستمرار في الإنقطاع عن كتابة هذا العمود أو العودة إليه فوجدت أن العودة إليه أفضل على الأقل للتنفيس ورغبة في الإستمرار بالتواصل مع القراء وهي السعادة الحقيقية في كتابة أي عمود.

■ وتتضاعف المسؤولية كثيراً عند الكتابة في مطبوعه رصينه مثل "النداء" حيث يكتب لها أساتذه كبار وتكون المنافسة صعبة للغاية في لفت انتباه القراء لمساحتك، لكن مايدفع المرء للتفاؤل أنني أسعى بكل جد واهتمام للكتابة في المواضيع الخفيفة وهي المواضيع التي لاقت رواجاً عند الناس.

■ وتبدو الكتابة بعد فترة انقطاع مثل الكتابة لأول مرة، لكن تشجيع الزملاء وسؤال بعض القراء هو المحرك الأساسي لمجبرة أي كاتب ولعل التوفيق يحالفني أن استطيع تذكير القراء بهذه المساحة.

ومثلما يقولون: عفواً على اي تقصير، أقول عفواً عن هذا الإنقطاع الذي يحدث من حين لآخرلأسباب خارجة عن إرادتي لاعلاقه لها طبعا بالإنتاج الفكري، لكن أرجو أن لايحدث مستقبلاً وعندها لن أجد ما أقوله.

حكومة كل عام... مبروك جالك وزير

أحمد الزرقة
alzorqa11@hotmail.com

يترقب الناس دوما التغيير الحكومي وكأنه الخبر الأهم الذي سيغير مجرى حياتهم ويحدث التغيير. وتذهب حكومة وتأتي أخرى ولا يتغير شيء وينتظر المواطن في حلقة الترقب مرة أخرى،وإذا قدر لك أن تتواجد في أحد المقاهي الشعبية لحظة إعلان خبر تشكيل الحكومة فستلحظ الترقب الممتلئ، دهشة ولحظات السكون التي تسود أرجاء ذلك المقهى، حيث تتوقف حتى حركة الصدور ولا يعلو أي صوت على صوت المذيع الذي يقرأ المرسوم الرئاسي بتسمية الحكومة الجديدة، ويبدأ كل شخص في عصر ذاكرته للبحث عن أسماء الوزراء القدامى ومقارنتهم بالأسماء الجديدة، تتغير الملامح مع كل اسم ينطقه المذيع فمرة يرتفع الحاجبان وفي أخرى يزم شفتيه وبعد قليل يهز كتفيه ويضرب كفيه وما أن ينهي المذيع حتى يبدأ السؤال عن الوزير سين وصاد، ومن هو فلان ومن يدعمه؟ وكيف خرج زعطان؟ وأين سار فلتان؟ الخ من الأسئلة البلهاء التي لا معني لها، ويخلص الجميع بعد ذلك إلى نتيجة مفادها أن أي تغيير حكومي لا يعبر عن طموحاتهم أو ميولهم وآرائهم، ولا يلحظ المرء أي تغيير أو تحسن على مستوى المعيشة أو على صعيد حياته الشخصية، ويعتقد الكثير من المواطنين أن حركة تغيير الحكومات ليست أكثر "من ذر للرماد على العيون"، وظهرت موضة الوزراء التكنوقراط، والوزراء الدكاترة، الوزراء أبو سنة، كما أن عملية التغيير الحكومي والتشكيل لا تخضع لمعايير الزمن والمعايير الكفيلة بإنجاح أي وزير وتخيلوا وزيراً يعين لمدة سنة واحدة ويتم تغييره، وأي وزير ما أن يبدأ في العمل حتى تبدأ الشائعات القريبة من مركز صنع القرار تتحدث عن تغيير حكومي ويظل الوزير مسكونا بهاجس التغيير أو التعديل، كما أن تعدد الهيئات في الوزارات يضعف صلاحيات الوزراء في اتخاذ القرارات، وفي عديد من الوزارات التي تتبعها الهيئات غالبا ما يكون الوزير هو الحلقة الأضعف حيث يعجز في عديد من الأحيان عن تغيير مدير عام في أي مؤسسة تابعة له؛ نظرا لأن هناك فلسفة: "صاحب قرار التعيين هو صاحب قرار التغيير". وفي أحسن الحالات يكون ذلك الشخص معينا بقرار رئيس الوزراء،إن لم يكن من أصحاب البراشوت ويأتي قرار تعيينه من القصر الرئاسي،

ويحسب لفلسفة التغيير والتعديل الحكومي أنها رفعت من سقف أحلام الناس بأن يصبحوا وزراء بين ليلة وضحاها وعمًا قريب سيصبح عدد الوزراء مثل عدد العقداء والعمداء ومدراء العموم، وربما سيصل الأمر الى حد أن تبشر الممرضة أي مسؤول عند ولادة مولود جديد له بعبارة مبروك جالك "وزير" بدلا عن جالك "ولد" خاصة في ظل توزير أبناء أسر معينة في بعض الوزارات وحداثة عمر الوزراء فمتى صاروا "تكنوقراط"؟! إلا إذا كان المقصود "تكنو قرواط".

تفاصيل صغيرة تصنع المأساة

نظرة عابرة في الوضع الإنساني للعاملين بجامعة تعز

لطف الصراري
openask@hotmail.com

عندما تشعر أن الكثير من الأشياء الجميلة في حياتك توقفت عن الحدوث، فلا تفسر يومياتك السيئة سوى بالبؤس. وعندما تدرك أنك قد صرت بائساً محترفاً فليس أمامك إلا أن تستسلم لرهاب القسوة والحرمان أو أن تبدأ بتكسير الحاجز الذي أوقف اشياءك الجميلة أو حول مسارها إلى اتجاه آخر.

ليست هذه مقدمة تستهدف إثارة عاطفة من نوع معين أو الاستهتار بسلبية القرار لدى شريحة العاملين بجامعة تعز، إذ أن الأمر لا يعدو أكثر من عرض، سأحاول أن يكون موضوعياً، ووجهة نظر شخصية حيال ما تعارف بنو البشر على تسميته بالمأساة منذ نشوء نظام المجتمعات.

أنشئت جامعة تعز في العام 1993م، وافتتحت بإعلان استقلال أربع كليات كانت تابعة لجامعة صنعاء حتى العام 1995/1994م، لتنشأ ابتداءً من العام التالي جامعة وصفها البعض بأنها ولدت بأسنانها. كان عدد الموظفين فيها لا يزيد عن (300) شخص موزعين على إدارات وأقسام محدودة الهيكلة. وفي العام 1998م تقريباً حدثت نقلة هيكلية مفاجئة في توسيع الإدارات إلى إدارات عامة، والأقسام إلى إدارات، ومنذ ذلك الحين حتى عام 2006م تضاعف عدد العاملين إلى أكثر من (700) شخص، رغم أن التوظيف الجديد لم يستهدف ملء الفراغات الناتجة عن تطور الهيكلية الإدارية بقدر ما كان خاضعاً للعواطف الإنسانية أو الضغوط المتعددة الأشكال على سبيل التوصيات الملحة والمحرجة معاً. هذا بالنسبة للموظفين الرسميين، أما المتعاقدون فقد ظلوا يتوافدون على الجامعة بكافة الوسائل هرباً من غول البطالة، ويقدم أغلبهم تضحيات تصل إلى حد توقيع تعهدات بعدم المطالبة بأي اثر مالي، كل ذلك على أمل الحصول على درجات رسمية. وفي المحصلة لم يرافق هذه الزيادة في عدد الموظفين واستحداث الإدارات تطوير الآليات وخطط تحسين شروط الأداء، مما أدى إلى انخفاض مستوى الأداء وظهور الكثير من الأعراض التي لا تدل بأي حال سوى على نشوء مشكلة إنسانية – قبل أن تكون إدارية –مزمنة– أو إذا جازالتعبير، «تليف إنساني إداري». تتمثل هذه المشكلة بمجموعة من التفاصيل التي أفضت إلى المأساة. وإذا كان وجود اي مشكلة يقتضي بالضرورة العمل على إيجاد الحلول المناسبة لها، فإننا لا نرى لهذه المشكلة إمكانية لحلول من النوع السهل أو من تلك التي يمكن سردها على المستوى النظري، لأن هذه المشكلة – المأساة مثل مرض عضال لا يمكن القضاء عليه سوى بجرعات متوالية من الإجراءات التي يمكن ان تفصل خيوط التعقيد الحاصل في شبكة العلاقات الإدارية الإنسانية داخل الوسط العام للجامعة وإعادة النظر في القوانين واللوائح التي تنظم العلاقة بين الموظف وعمله من حيث الحقوق والواجبات ومعايير التقييم.

الصراع في مقدمة التفاصيل

كما هو معروف من خلال الدراسات المتخصصة، لا يخلو أي مجتمع من صراع قائم على أساس النوع أو الجنس أو الطبقة أو الديانة أو القومية، وتظل الفئات المتجانسة، ذات المصلحة المشتركة، تشكل تحالفاً ضد فئات اخرى مغايرة لها، حيث يبدأ الصراع بتسلط القوي واستئثارته لردة فعل الضعيف الذي غالباً ما يكون الأعنف لشعوره بالاضطهاد.

يشكل الجهاز الإداري والفني بجامعة تعز المرتبة الثانية بعد الطلبة من حيث العدد. وذلك من بين الثلاث شرائح من منتسبي الجامعة. ورغم أن شريحة أعضاء هيئة التدريس هي الأقل عدداً، إلا أن مكانتها تتربع قائمة الأهمية داخل الجامعة. يساعد في ذلك الدرجات العلمية والمناصب الإدارية العليا التي يشغلها في الغالب اساتذة (دكاترة). ولأن أعلى درجة علمية يمكن ان يكون عليها الموظف الإداري هي البكالوريوس او الماجستير، في افضل الاحوال (حث هذا مؤخراً)، فقد ولد هذا الفارق درجة حساسية لدى الإداري من أي صوت مرتفع أو خطاب أكاديمي. هذا الفارق في الدرجة العلمية و الشعور بالأهمية لدى «الأستاذ» يأتي على رأس مثيرات هذا الجانب من الصراع. ومن هنا انقسم الجهاز الإداري والفني بين متطلع للإنظمام إلى فئة الأساتذة، وبين مدافع شرس عن وضعه في فئته، مستسلم ينخر فيه رهاب ضعفه وركونه في مصيره إلى مصير غيره من أعضاء الفئة. يأخذ الصراع أشكالاً تتمثل في المشادات الكلامية أو الإشتباكات اليدوية المعتمدة على القوة الجسدية فقط، وهذا ما ينعكس على «الإداري» باقصى عقوبة ويحظى الأستاذ بالمقابل على امتياز أو عدة امتيازات تبدأ فردية ثم ماتلبث أن تشمل باقي أعضاء الفئة من منطلق المعاملة بالمثل. لكن الأمر لا يمر بسلام، إذ لا بد أن يمر المستفيد من امتياز ما عن طريق الادارات المعنية مالياً وإدارياً، وهنا، وبسبب تراكم المواقف، يتربص «الإداري» بـ«الأستاذ» أيما تربص، وهذا أمر بقدر ما هو مبرر كوسيلة لإنصاف الذات أو كنتيجة للشعور بالاضطهاد، إلا أنه من وجهة نظر متحضرة، سلوك غير لائق، خاصة أن مبدأ «السيئة تعم» يصبح مسيطراً مع شعور كثيف بالنقمة لدى الإداري.

إن بواعث الصراع لا تكف عن التواجد في المناطق الحرجة من الحقوق العامة؛ فمثلاً كان الموظف يتلقى الرعاية الصحية أو يتقاضى مبلغاً سنوياً –وإن كان زهيداً– مقابلها، وبالمثل كان الوضع بالنسبة لعضو هيئة التدريس.

وشيئاً فشيئاً، أصبح بدل الرعاية الصحية يقل كل عام بالنسبة للإداري والأستاذ على حد سواء. ولما كان «الأستاذ» في الموقع الأهم حسب الشكل العام، استطاع ان يطالب بحقوقه عبر كيانه النقابي أو بطريقة فردية، وأسفرت النتائج عن ضمان حقوقه مقابل الضياع التدريجي القاتل لحقوق الموظف. في هذا الصدد (أي فميا يتعلق بحقوق الرعاية الصحية) برزت مؤشرات إيجابية، خاصة بعد المطالبة الحثيثة من قبل نقابة العاملين بالجامعة، وشاع حينها ان بدل الرعاية الصحية سوف يصرف كل شهر مع الراتب، لكن الجبل الذي تمخض لم يلد حتى فأراً. أما الحالات المرضية ا لطارئة فإن القانون واللائحة والعرف وكل الأشكال القانونية تقريباً، لا تسمح بإنقاذ حياة موظف. مات عبدالقوي المهير (مدير مكتب رئيس الجامعة) في اليوم التالي تقريباً من استكمال إجراءات صرف المساعدة العلاجية التي لم تكن تفي بعشر تكاليف العلاج، وبعد موته بأيام تناهى إلى مسامعنا أن توجيهاً قد صدر بتوريد المبلغ المنصرف، ولولا تدخل أحد قيادات الجامعة بتسليم المبلغ لأسرة المتوفى، لتم إعادته إلى الحساب الذي صرف منه.

الأستاذ/ عبدالرحمن المحيا (مدير عام الخدمات الطبية) مات ايضاً قبل استكمال تكاليف العملية، رغم تعاون كل منتسبي الجامعة تقريباً في التبرع لصالح إجراء العملية، ما عدا القوانين واللوائح الصارمة، والدور يأتي على بقية المصابين بهذا المرض أو ذاك من الأمراض الخطيرة المستعصية خاصة مع تفشي فيروس الكبد بشكل مخيف في أوساط الموظفين (ألف سلامة للجميع). يموتون ويتركون في نفوس زملائهم كرهاً عميقاً لكافة اشكال القانون وكافة المعايير الإنسانية السائدة، يموتون لأنهم ليسوا في قائمة الأهمية أو قائمة «شابع من بيتهم». سيموت المزيد من الموظفين وامن يعولونهم بسبب نقص الغذاء وانعدام الرعاية الصحية ويتركون علامة استفهام كبيرة عن بنود الميزانية العامة والخاصة بالجامعة، وعلى وجه الخصوص بند الكيماويات الذي يعرفون مدى قابليته لإنقاذ حياتهم ما دام القانون أكثر صرامة في البنود الأخرى. ولعل أكثر من يعرف ذلك هم الفنيون في الكليات والأقسام المعملية الذي يقضون معظم وقت الدوام بين المحاليل ورائحة احتراق المواد الكيماوية السامة بدون أدنى اكتراث رسمي للمخاطر التي تهدد حياتهم، ولعلهم أيضاً أكثر العارفين عن كمية المحاليل التالفة كل عام نتيجة الشراء غير المقنن بحسب الحاجة النوعية والكمية.

إن تعسفاً كهذا للحقوق الملحة يؤدي، بكل المسوغات ا لمنطقية، إلى زيادة النقمة وبالتالي إحتدام الصراع، لا سيما حين يدخل فيه عنصراً جديداً منشقاً عن الجهاز الإداري والفني؛ أولئك هم الموظفين المتربعون على رأس الإدارات المهمة. فبين ضغوط زملائهم الموظفين والتوجيهات الرسمية التي يمكن ان يضمن لهم تنفيذها عدم ضياع حقوقهم على الأقل، يفضلون الإنضمام إلى الفئات الأقوى. وبدلاً من التزام الحد الأدنى من منح الحقوق لأصحابها (الرعاية الصحية، المكافأة الموسمية أو الشهرية مثلاً)، تزداد القطيعة نتيجة النقمة التي يشعرون بحدتها عليهم من قبل زملائهم أصحاب الحق الضائع، فيروق لهم وضعهم الجديد وينسحق كل من لا يتبعهم.وليس من قبيل المبالغة إذا قلنا إن الصراع في الوسط الجامعي سواء على المستوى الاكاديمي أم المستوى الإداري، قد أدى إلى تدهور إنساني تفوح منه رائحة المأساة المتقرحة.

ألقى هذا الصراع بكامل ثقله على الموظف الذي أصبح في أفضل حالاته وأكثرها صحة ينذب حظه على المكاتب ويلتزم –بالكاد– بملء فراغات حافظة الدوام حضوراً وانصرافاً، أما الانجاز، الأداء، فهذا ما أصبح بالنسبة إليه الغول الذي يهدد شعرة العقل المتبقية في رأسه، وبالتالي توجه ميول البعض إلى السكون والهدوء، ومن ثم إعلان العجز، وتوجه البعض الآخر إلى توظيف طاقته ونشاطه إلى إبرام التحالفات مع أي فئة يمكن أن يحصل من ورائها على مكافأة تكفيه شر الحاجة لراتب (أولاده) وتؤمن له تكاليف القات والسجائر ليوم أو يومين. هذا بالنسبة لطبقة البسطاء من الموظفين، أما أولئك الذين يندرجون في قائمة «شابع من بيتهم» فهم الأكثر تواطؤاً في إدانة مطالب الآخرين بحقوقهم، والأكثر بحثاً عن التحالفات القوية حتى إذا كانت تعمل ضد المصلحة العامة. ما يهمهم هو أن يشعروا بالوجاهة وسينفقون على كيان الحلف من أموالهم الخاصة التي يعرفون جيداً كيف يعوضونها.

إن اختلال الإدارة المالية في أي مصلحة أو مؤسسة يجر وراءه سلسلة لا متناهية من الاختلالات الإنسانية والإدارية، وليس بالضرورة أن يؤخذ هذا التناول بالمعنى الضيق، المتمثل بالإختلاس والرشوة أو ما شابه. إن الإختلال المالي الأخطر يتمثل في سوء توزيع الفرص ومن ثم سوء توزيع الأجور (أي نوع من المكافأة المالية) بين جميع الموظفين بشكل عادل، وهذا ما يغذي نار الصراع والحقد المستعصي على الإزالة، وهو ما يرسخ الفوارق الطبقية بين فئات العمل الواحدة: فلو أن زميلين يعملان في مستوى إداري واحد ويشتركان في نفس الظروف الاجتماعية، حصل احدهما على فرص مضاعفة ومن ثم أجورمضاعفة من شأنها أن تجعله يتميز عن الآخر بمستوى وأسلوب المعيشة؛ على أن يشعر أحدهم تجاه الآخر بالتمايز، ناهيك عمًا يمكن أن ينشأ بين أولادهما من تمايز إن كانت علاقة قرابة أو صداقة أو جيرة قد ربطتهما؟

إن نظاماً إدارياً مماثلاً يمكن أن يؤصل لصراع طبقي من نوع آخر تدخل فيه الإدارة الحديثة لاعباً أساسياً. أما ما تجنيه المؤسسة ككيان وطني من وراء ذلك كله فهو الضياع و الإنحدار المؤسسي لا أكثر. لم يعد أحد يهتم سوى ان يبرر كل صباح ما قاله عن فلان في «مقيل» الأمس؛ (قال فلان عن فلان «كلاما يا ربي لا كان صدقا). هكذا تنشر الشائعات كإحدى الوسائل الأكثر ضراوة في إثارة الصراع، ولا أحد يملك القدرة كي يفعل شيئاً حاسماً.

تلاشى الفعل من قاموس مجتمع الجامعة وصار من النادر جداً أن يوجه المرء استجواباً من نوع:«هل فعلت كذا؟» بدلاً من: «هل قلت كذا؟». إذا أحدنا الصراع كمسلمة تاريخية، إن لم نقل أزلية، ففي ا لتاريخ –المقروء على الأقل– نماذج من الصراعات ذات الهدف الواضح، لكننا هنا لا نرى هدفاً أو حتى مؤشراً لهدف للأطراف المتصارعة، والتي أصبحت متداخلة لدرجة تشبه حرب عصابات لم تعد تعرف لها عدواً محدداً. القلة القليلة يبنون والأغلبية يهدمون، وكما يقول المثل الشعبي: «مكسّر غلب آلف مدّار».

■ يولد انخفاض مستوى الدخل الرئيسي للموظف (الراتب) حاجة ملحة للبحث عن مصادر دخل إضافية تكفل له تغطية التزاماته المعيشية. خاصة مع عدم تورع الضوابط الإدارية الفجة عن خصم مبالغ جارية لكرامة الموظف.

فقدان الثقة بالنفس

يبدو هذا التفصيل نتيجة لمجمل الاختلالات السابقة، لكنه من زاوية نظر أخرى، يبدو تفصيلاً أكثر مأساوية؛ إذ أن الإنصهار التدريجي في بوتقة اليأس أكثر بشاعة من أقسى وأنكل وسائل التعذيب. وعلى أن القانون في بعض البلدان يضمن للمعتقل الذي تعرض للتعذيب حقه في المطالبة بالتعوي المادي والنفسي فهل يحق لموظف الجامعة أن يطالب بالتعويض عما لحق به من أضرار نفسية واجتماعية؟ بقدر ما يثير هذا السؤال من دافع للتظاهر بالسخرية لدى البعض إلا أنهم سيدركون أهميته في حالة إصابتهم بمرارة فقدان أشيائهم الجميلة التي لم تتوقف بعد عن الحدوث. لقد سُجلت اكثر من ثلاث حالة جنون في صفوف العاملين في جامعة تعز وعشرات الحالات من الإحباط المرضي المزمن. أما حالات الاضطراب السلوكي غير المنتظم وغرابة الأطوار فتقدا بالمئات. معظم هذه الحالات ظهرت في فترة لا تتجاوز الإحدى عشرة سنة (عمر الجامعة منذ افتتاحها)، والبقية تاتي، لا سيما من صفوف المتعاقدين المعلقين على الصراط المستقيم الذي تبتعد نهايته عن إقدامهم كل عام مثل «سراب بقيعة» رغم ثبات خطوات الكثير منهم.

وكما تقتضي الحركة داخل الدائرة المغلقة، تتلاقح مجمل التفاصيل المأساوية وتتكاثر بطريقة كريات الدم البيضاء، ثم ما تلبث الدورة النفسية للموظف –الفني– العامل أن تنفجر بالصديد الذي ينفر منه الأطباء أو من يدعون الطبابة الإدارية. وإزاء هذه التقرحات والنفور يظهر تساؤل أخير: أية مقبرة أو مصحة تستوعب هذا العدد من الكائنات المأساوية؟ لعل المدينة السكنية التي يكافحون ذاتياً من أجل إنجازها تحتويهم، لكن حتى هذه لن تتسع لكل آلامهم مادامت الدوائر مغلقة على التقيح.

في هجاء الإحتياج لمناضل، وربما في وصف الإحتياج له!!...

ماجد المذحجي

maged231@yahoo.com

لفترة طويلة نسبياً من حياتي الشخصية، استهلكني تضخم نموذج المناضل، وتلك المجموعة المتناظرة من التوصيفات، والإحالات، التي تستمد حضورها من قيمته البلاغية المتعالية، ومن تمدده الصوتي، والتي تجد تكثيفاً لها بشكل ما في كلمات مثل: الثوري، والمتمرد، والبطل، والرمز (الوطني، أو القومي، أو الديني، أو الأممي). بكل الشغف الذي تثيره مُطلقات " رومانسية " حرضها هذا النموذج لديّ، واستولى بها على تقييمي النظري للأشياء، وطبيعة انفعالي بها. مُعززاً بشكل حاد، تعاطفاً مسبقاً، وتلقائياً، مع كل ما ينتمي لحقل هذه القيمة " النضالية "، من مفردات، وأفكار، ومواقف، وتجارب!. وهو تعاطف ينشط بشكل أساسي – وشبه دائم – على حساب الفعالية النقدية للفرد، ويُفرمل أي انتباه، أو تفكير مُستقل، ومتخفف من ثقله؟!.

تغذى هذا النموذج في تجربتي الشخصية –وبشكل ما لدى تجارب الكثيرين، ممن نتشارك في ذات حقول الاهتمام والرغبات– على احتياجي الصامت لتفصيلين: الفرد الايجابي المبادر تجاه الواقع، وغير المستسلم لرداءته، والملتزم بالسعي لتغييره. وتطابق هذا الفرد مع قيم: الوطنية، والشرف، والنزاهة، والإنكار للذات!. وهما تفصيلان ينتميان بشكل كبير، إلى المأثر القصصية المتواترة، عن الأبطال التاريخيين للذاكرة الجماعية، التي يتم سردها، وتثبيتها في وعي الأفراد، عبر مرويات، تاريخية، ودينية، وشعبية، ورسمية متكررة، تم التعاقد على صوابها وحقيقتها، وتم الإجماع القطعي على ضرورتها، وأهمية تعميمها، لتتحول إلى قيمه مرجعية لهم، رغم تعاليها عن واقعهم!. بالإضافة إلى تغذي هذا المناضل على ما أسلفت. اتسعت دائرة التخييل، والتعاطف الشخصية، التي تحمي قيمة هذا المناضل، و" تُزينه " بالنسبة لي، بالإتصال النظري والشخصي مع تجربة اليسار، والتصاقها الحميم بفكرة الثورة، ونموذج التضحية، والتمرد على القيم المحافظة. وتعزيز اليسار لقيمته النظرية، برأسمال رمزي مهم، صاغه بشكل أساسي " مناضلون " مسلحون، دفعوا " دمهم " لتأكيد هذه الرمزية، ويبدو أبرزهم هنا، وأكثرهم إلحاحاً كنموذج لذلك "جيفارا". ولكن بالطبع لا يمكن تجاوز مناضلين " مدنيين "، لم يستخدموا " البندقية "، ولكنهم " بذلوا " الدم، مثل فرج الله الحلو، والمهدي بن بركة، ومحجوب. بالإضافة إلى تميز جملة " اليسار " النضالية بأنها غير عنيفة كلياً، أو مستنده بالخالص إلى تعبيرات القوة، حيث عُمم عن اليسار كثيراً فكرة كونه حاضناً للتعبيرات الثقافية " النخبوية "، ذات الطابع المغامر والمتمرد على القوالب والصيغ السائده. وهذا شأن كان يؤكد عليه، بالإنتماء الكثيف من المثقفين، والفنانين، والمبدعين من كل المستويات له: (مارسيل خليفة، سميح شقير، احمد قعبور، مظفر النواب، صادق جلال العظم، الطيب تيزيني، حسين مروة، مهدي عامل، محمود أمين العالم، سمير أمين، الشيخ إمام، احمد فؤاد نجم، صنع الله إبراهيم، قاسم حداد، فالح عبد الجبار، أميل حبيبي، سعدالله ونوس... الخ). وهو شأن رتب تصور شائع بشكل ما – وفي العالم العربي تحديداً – عن ضرورة كون المثقف يسارياً!. أو أن يكون انتمى لخيارات اليسار، وموقفه السياسي و الإجتماعي، والثقافي لفترة من حياته؟!. ويحضر هذا الانطباع بشكل ملح، حين يتم تلقي مثقف ذو نبرة اعتراضية واضحة، نافره عن الإجماعات العامه، والسلطوية، ومسكونة بمطلبية تغيرية، حتى وإن كانت غير واقعية في بعض الأحيان، او في الأغلب منها!. حيث يتبادر الشك مباشرة لدى الكثيرين بأنه ذو خلفية، أو هوى يساري؟. وان كان المثقف ذو المزاج الليبرالي حالياً، الذي لم يشكل ارثاً سابقاً في الذاكرة الجماعية، بدأ يُزاحم " اليساري " في هذا التوقع، ويفكك احتكاره لهذا الموقف النقدي من المجتمع، والأفكار، والسياسة. رغم أن أي اقتران قد يحصل بين أي مُثقف والانتماء النظري لليبرالية، ومايستدعيه ذلك الإنتماء قيمته بالنسبة للطبقة السياسية والثقافية، التي يحتكرها اليساريون، والقوميون، والاسلاميون. وبشكل اقل بالنسبة للعموم. بل و يُشكل مُبرراً مُلحاً في بعض الاحيان – في حال الاختلاف حول الاولويات الوطنية مع " المثقف الليبرالي " – لاتهامه بـ " العماله "، والتواطؤ مع " الاستعمار " و" الامبريالية "؟!، بشكل تعميمي فاسد، مبني على الذعر الأعمى والمرضي من " الغرب ".

ومما ساهم في تعزيز " وصالي " الحميم مع نموذج المناضل، وأفكار الثورة، والمساواة، والعدالة الاجتماعية، وغيرها. أنني انتمي إلى آخر جيل على علاقة – ولو كانت واهنة، ومليئة في بعض مستوياتها بالإرتياب – مع حقب المشاريع الكلية، والنظريات الكبرى والجماعية، والنضال الثوري، والتضامن الأممي بين " المستضعفين "، التي استولت على ثلاثة أرباع القرن الماضي. رغم أننا بالطبع، نعتبر ضمن الحاضرين على أنقاضها تماماً، بالمعنى الحقيقي والزمني، حيث كنا شهود عيان على تفكك الاتحاد السوفيتي، وانهيار المعسكر الشرقي ومنظومته الاشتراكية، وعلى أفكار صادمة مثل " نهاية التاريخ "، وتزعزع نموذج الدولة القومية، وتلاشي حدودها، ورأينا الحضور الاجنبي المسلح والكثيف في المنطقة العربية، في حرب الخليج الثانية 1991م، وفي السنوات التالية لها، بشكل مُعلن لأول مرة، منذ نهاية حقبة الغستقلال في عقد الستينات، و، و، و.. الخ!. إلا أن حضوره الرمزي (أي المناضل) كان مازال فاعلاً في الكثير من التفاصيل على المستوى النفسي واليومي. حيث كنا قريبين من التجربة الشخصية المباشرة – ذات البعد النضالي، بحسها الإعتراضي والبلاغي والرومانسي العالي – لجيلين، أو ثلاثة أجيال سبقونا، وتفاعلوا مع هذه المشاريع والنظريات بحدة. بكل ما يتركه ضغط هذه التجربة من إرث عاطفي، وذكريات متباينة عنها، ومواقف سلبية وإيجابية. وبنموذجهم الشخصي والنفسي الملفت، والمتغاير عن قياس اجتماعي موحد لنموذج الفرد، وبتباينات محدودة فيه!. وطبعاً، بكل الإغراء " النضالي " المحبب فيه لنا، خصوصاً في فترة المراهقة المليئة بالاندفاع، والمشدوهة أمام فكرة المغامرة، والإعتراض على المجتمع، والأسرة، والتدين، والتربية المحافظة. وهو الشأن الذي ضغط بشكل كبير على تصورنا " الذهني " للفرد الذي نريد أن نكونه. وساهم أيضاً، وبشكل كبير، في صياغة موقفنا من العالم، ونمط تفكيرنا، وأشكال استجاباتنا، وطبيعة المفاضلات والإختيارات التي كنا نجريها. ورتب لاحقاً انتماء سياسياً – عاطفياً وليس تنظيمياً، فلم نمتلك الجرأة على ذلك في أول الأمر، نتيجة العديد من العوامل الأسرية والعامة!! – محكوماً بضرورة الانتماء للحزب الأكثر " ازدحاماً " بالمناضلين، والذي يسوق نفسه بشكل غير مُعلن اعتماداً على هذا الرأسمال المغري لفكرة النضال، والذي يحتكر الحق فيه، وفي قيمته الأخلاقية في المجال الرمزي، والمجال السياسي (يُمكن استحضار الحزب الاشتراكي اليمني، والتنظيم الوحدوي الشعبي الناصري، كأبرز فاعلين يتنافسان على استثمار النضال، وأدبياته، ورمزيته في المجال العام،استناداً إلى تجربتهم " التاريخية " في العمل السياسي، والأيديولوجي، والثقافي، ضمن نشاطهم في مواجهة السلطة في شمال اليمن قبل الوحدة –بالطبع ليس الحزب الاشتراكي بمجمله، بل تحديداً الامتدادات التنظيمية السرية منه في الشمال– والتي تضمنت تعميداً للنضالية بضريبة الدم. (وهي ضريبة شديدة الفعالية في تعزيز قيمة نضالهم، وتأكيد مصداقيته).

هذا الانتماء العاطفي للسياسي، وغير الملتزم تنظيمياً في الكثير من الأحيان، كان في أحد مستوياته رغبة في الانتماء لأب أيديولوجي خيّر، وإيجابي، ومتعاطف مع نزقنا وتمردنا، يُحرر الفرد " المراهق " الذي كنا، من " كراهيته " للأب البيولوجي، المحافظ والمهزوم في تجربته السياسية أو الحياتية، والذي قمع نزقنا واعتراضاتنا، سواء بالرعب الذي يحمله من السياسة، أم لتفضيلات براجماتيه دائمة الإلحاح عليه، وطويلة الأمد، ربما يُفسد هذا النزق، والتمرد غير " العاقل " حدوثها، وبالتالي التكسب منها؟!. ولهذا سيصبح نموذج الأب الإيديولوجي " المناضل " في الحزب، ذلك الأب الذي لم ترعبه السياسة، أو تهزمه ضريبتها الأمنية، والاقتصادية، والاجتماعية – في مستوى ما فقط لم تُرعبه، وليس بشكل مُطلق، فمامن فرد في هذا المجتمع لم يُصبه شيء من الذعر، ويُفسد اطمئنانه، بسبب المطرقه الأمنيه المتوحشه، التي هشمت الصيغة الوطنية في الجنوب والشمال، خصوصاً في عقدي السبعينات والثمانينات – والذي كنا مأسورين بنموذجه. هو تعويض عن الأب البيولوجي الذي حاصر شغبنا، وحيويتنا، وحرس علاقتنا معه بحذره، وتقريعه القاسي المتواصل. كما أن إعادة إنتاجه للمؤسسة والفرد الأمني اللذين قمعاه، والتسلط الاجتماعي المحافظ الذي حاصره سابقاً، وأفسد تطلعاته حينها، واحتكاره القطعي أيضاً لفكرة الصواب، وهو الإحتكار المحمي في جزء منه بالتأديب والقمع النفسي المتكرر في مواجهتنا، خربت علاقتنا معه، وعززت ذعرنا منه، ونفورنا من تقييماته، وعواطفه في بعض الأحيان!.

كان الأب البيولوجي أباً مُنفراً ومتسلطاً (بالنسبة لتلك المرحلة من المراهقة)، استعار الكثير من الأدوات القمعية للسلطة في إطار ما يظنها التربية الأسلم لنا، وتناغم بذلك مع كل ما كنا نظنه سلبياً، او هو كذلك بالفعل سلبي، ولم يستطع في الكثير من الأحيان تفهم احتياجاتنا البسيطه، أو الإنصات لها، كان مسكوناً بالصرامه، وبضرورة أن نتخلص من " سذاجتنا "، و" بلاهتنا "، وهو شأن سحقنا بالمعنى النفسي، وجعلنا هشين وضعفاء، مُربكين أمام الحياة، وخائفين منها، وهو أمر على نحو ما، وخارج إرادة هذا الاب البيولوجي، عزز من ولعنا بفكرة المناضل، واحتياجنا لها، لترميم ضعفنا بها، وتجاوز الواقع المحاصرين بإحساسنا بالهشاشة أمامه، نحو ذلك الرمز المطلق و " السوبر " الذي يُمثله المناضل والثوري!

الحرب والإستثمار!

مـروان الغفـوري*

thoyazan@hotmail.com

يذكر المؤرخ الأمريكي الشهير "وول ديورانت" في "قصة الحضارة، المجلد 21" حكاية المقاتل الفارسي "نادر قيلي" في النصف الأوّل من القرن الثامن عشر.. مشيراً، بخفة، إلى معاركه التي انطلقت من إيران، بقندهار، أذربيجان، الهند، وحتى أوزبكستان.. وقبل أن ينتهي من الإشارات إليه، يعلّق ديورانت على حروب قيلي التاريخية التي اشتعلت لأتفه الأسباب، وبلا أسباب أحياناً (مثل أنه تذكر بيعَه كرقيق للأوزبك، فغزا أوزبكستان) مرجعاً هذا الهوس المفرَغ واللانهائي بالحرب إلى حقيقة أن قيلي أدرك في منتصف الطريق أن الحرب أقل تكلفة من السلم، لما في السلم من متطلبات بناء عام، تستوجب طرح مشروع نهضة وإعمار وتنمية، وهي مشاريع لا يمتلكها أمراء الحرب، عادة.. أو على أقل تقدير: لما سيفرضه السلم من واجبات إعاشة لمعسكره الضخم، ورعاية لشؤون البلدان المستعمرة، وبلده الأصلي المتمدد على كل الجهات.

وبصورة عامة، فإن آينشتاين كان محقّاً، وأنا أردد هذا دائماً، حين قال: "لا يمكننا أن نحل مشاكلنا بنفس العقليات التي أوجدت هذه المشاكل". فالدخول في مشكلة كبيرة يعكس تورّط المشروع وأصحابه، في صناعة أخطاء جوهريّة. وفي الغالب، فتحوّل جهاز دولة، يفترض أن تكون مهمّته الأساسية توفير الجو العام الملائم للحياة، إلى آلة لصناعة المشاكل وإشعال الحرائق يكشف بجلاء انهيار شروط البقاء لدى هذا الجهاز. يصبح، حينئذ، انتظار أن يتحوّل الجنرال قيلي إلى رجل إعمار، ومؤسسة قانون يحمي الحقوق ويكسب الأمن (وهو الذي قتل مائة ألف هندي أعزل انتقاماً لمصرع بعض جنوده) لوناً من أحلام ما بعد اليقظة. ولكي تبدو مأساة الجنرال "قيلي" في حجمها الحقيقي، فمن الرياضي أن نشير إلى أن أجندته، قبل الوصول إلى عربة القيادة،كانت عسكرية صِرْفة. فلم ترد الإشارة فيها إلى أي نيّة مدنية، فيما يخص موقفه من العلوم والثقافة والتنوير والقضاء على الفقر والمرض. وإن كان يعد بعض المناوئين له،من وقت لآخر، بأحلام شبيهة في حال انضموا إلى معسكره لأجل حسم الخيار العسكري سريعاً والعودة إلى فارس باكراً.. كما أن نهايته كانت نتيجة طبيعية لاشتباكاته المتواصلة بأجندته، على نحو قريب تماماً من النهاية الدرامية لأكثر خصومه شراسة.

هي، إذن، ورطة الإنحشار في دائرة الحرب المفرغة. الدائرة الناتئة، بفعل الصيرورة، من فراغ أكبر: انعدام المشروع المدني الحضاري، والإستقواء الفطري بمناهضيه. وهو ما يجعل جهاز دولة، كاليمن – بوصفها مثالاً راهناً ونظيراً لحالة نادر قيلي، يستمرئ إشعال الحروب وحفر القبور كلما بدت أمامه الالتزامات الميدانية ملحة وجمّة. يقودنا إدراك معادلات هذه الدائرة المفرغة إلى استيعاب، وإن بشكل محبَط، معنى أن يتزامن إعلان جهاز الدولة في اليمن عن مؤتمر للاستثمار، مع انفجار حرب جديدة في صعدة. ومهما تكُن التبريرات السياسية لهذه الحرب، وأيّاً تخفت حقائقها الميدانية، فإنه من العبث الحديث عنها بمعزل عن الإشارة إلى غياب المشروع المدني الإصلاحي الشامل، وتورّط هذا الغياب في فتح جيوب عبثيّة بغية استهلاك الزمن والتحلل عن أي التزام أخلاقي تجاه الوطن. وبالمرّة: لخلق ذرائع فشل، يكون البكاء الرسمي على بوّابتها معقولاً، فيما بعد. وهي المظلة التي عمل تحتها الجنرال قيلي حين أدرك أن تكلفة الحرب أخف وطأة من تكاليف السِّلم. يدخل في هذا الإطار مشهد تصويري ناعم، وفيه يقف أحد تجار الحرب السعوديين فوق أكمة عالية في صعدة، وبجواره قائد عسكري يمني.. يومئ العسكري اليمني بيده إلى البعيد: مازالوا هُنالك بالآلاف، و.. سوى الروم خلفك فرْسٌ، فعلى أي جانبيك تميل! هذا المشهد ينطق بما آلت إليه الحرب في صعدة.. سوق للتكسّب، وابتزاز للجوار، وبالمرّة: الهروب من الالتزام الحضاري الجاد تجاه المواطن والوطن.

يأتي الحديث الديماغوجي عن مؤتمر للاستثمار ليجلي زاوية أخرى في مستطيل الكساد العام. فمثلاً، لنأخذ في الاعتبار هذا الكليب: في 19 مارس، 2005م افتُتح مستشفى جامعة العلوم والتكنولوجيا، صنعاء، بحضور جماعة المستثمرين وأعضاء مجلس الإدارة وأصدقاء لهم، بعد أن فشلت كل الوساطات في إقناع أي من قيادات الدولة العليا بالحضور. وكان التأويل السياسي لهذا الغياب هو الأكثر استهلاكاً. يتطور الكليب إلى فصل كامل: في 2 أبريل، 2006، أي بعد عام وأسبوعين من افتتاح المستشفى رسميّاً، يحضر الرئيس اليمني بصحبة وفد أنيق مليء بالغرباء، ليفتتح مستشفى جامعة العلوم.. فيما بدا أن الوساطات قد نجحت أخيراً، لكن بإقناع مجلس إدارة المستشفى بالفكرة، هذه المرّة!

وتال ليوم الافتتاح يطير الرئيس بصحبة نفس الوفد إلى الصّين، ليتحدث عن رعايته الخاصة للاستثمار، ومبشراً بعهد جديد من فرص النجاح الاستثماري في اليمن، وكأنه يقول لهم: منذ يومين فقط كنتُ أفتتح مشروعاً استثمارياً ضخماً، ألم تتابعوا الحدث؟. المستهدف واحد، في كل مشهد شعاراتي يحضره القادة في اليمن، خاصة حين يتعلق الأمر بمشكل التنمية. فنجاح رحلة الخريف للصين بحاجة إلى بروباجندا استباقية عن عناية جهاز الدولة بالمسألة الاستثمارية. كذلك، حضور مؤتمر لندن، وإنجاحه، يتطلب الحديث عن مؤتمر للاستثمار قبله وبعده. وفي خاتمة شبيهة انتهت الرحلتان بأحاديث عن مليارات الدولارات (مليار الصين العظيم وخمسة مليارات لندن). وفي الحالين أيضاً: لا يوجد مشروع حقيقي واضح، بينما تتكفل المصادفات بمفردها بتجلية المساقات الأصلية لكيف يعد نظام الحكم حلوله لإدارة المشكلة.وحين نقول "المشكلة" بينما نضع أصابعنا على اسم اليمن في الخريطة، فمن المستحسن أن نستحضر حقيقة أن اليمن تقع في خانة العالم الثالث للعالم العربي، الثالث عالميّاً!

حربٌ في صعدة ومؤتمر للإستثمار في صنعاء، أحدهما على وشك أن ينسف الآخر، أو هكذا تقول المشاهد. وللإفلات من هذه السقطة، ستكون محاولة ذكية تلك التي طرحتْ فكرة " التغيير الحكومي"، وإن بصورة عاجلة، فلا بد مما ليس منه بد للهروب إلى الأمام ولطمس الأثر السالب الذي ستتركه الحرب في رؤوس المشاركين في المؤتمر. فلا يمكن الحديث عن استثمار في وجود توتر سياسي عند درجاته القصوى " الحرب". معقول جدّاً، فمن أعراض إدارة الشأن العام بالأزمة والمصادفة: التغييرات الحكومية المفاجئة، والقرارات المفاجئة، والحروب المفاجئة، وارتجالات أخرى مشابهة. وكل هذه المفاجآت، القريبة من فكرة ألعاب الحواة (ويا ما في الجراب يا حاوي) بما تحمل من طابع الغرائبي وغير المتوقع، تعودُ بمتتبعها إلى مربع أساسي: واحدية المؤسسة. أيضاً، فإن واحدية المؤسسة، تلك التي يملك خيوطها بطريرك واحد، تفرّخ شكلاً تالفاً من أشكال الدولة: دولة الأوامر، بدلاً عن الشكل الحديث: دولة القواعد. الأولى،دولة الأوامر، تتشكل من مصرّف واحد للشأن العام، مهما قلّ أو كثُر (عضو في هيئة التدريس، في جامعة صنعاء، أكّد لي أنه اطلع على توجيه بإمضاء رئيس الجمهورية يقضي بتعيين موظف بسيط في الجامعة).. والثانية، دولة القواعد، هي بمفردها القادرة على إنجاح مؤتمر للاستثمار..فالمستثمر لا يريد أكثر من بيئة مؤسسية واضحة ومحسوسة، لإيمانه بعقيدة اقتصادية مفادها أن المؤسسية جرس إنذار يحرس رأس المال من الضياع.. ولا يمكن خديعة جوّابي الآفاق بالصورة الرخيصة المستهلكة في إعلامنا الداخلي. هذا التصنيف الاقتصادي لشكلي الدولة يساعدنا، بالتأكيد، على التغاضي عن مفردات المنابر الإعلامية الرسمية: أمر، وجّه، أعطى، etc.. فدولة الأوامر هي جهاز الرجل الواحد، المفضي بالضرورة إلى مؤسسة الرجل الواحد، ومنها إلى وعي الرجل الواحد بالمشكل.. وعليه يمكن فهم تورّط الرجل الواحد في كل ما من شأنه أن يصرف الناس عن التوقعات الكبيرة Great expectations ومحاولاته المستميتة للفرار بالمشكلة إلى الأمام في انتظار ما لا يأتي، وإنْ "على قلق، لأن الحربَ خلفي"!

يتعاضد مع الطرح أعلاه مشهد يمني حديث لا تبدو عليه أي من مظاهر التسلية. فأثناء الانتخابات الرئاسية الأخيرة، في اليمن.. يتحدث الرئيس الحالي عبر قناة الجزيرة: لم يتحقق لليمن أي إنجاز إلا في عهدي. وهُنا، والتعليق لي، تجوز الإشارة إلى أن تاريخ اليمن يتجاوز 6 آلاف سنة من الحضارة والإبداع، وتوجد في القرآن الكريم سورة اسمها "سورة سبأ". في الوقت نفسه يقف بن شملان، المرشّح المنافس، في مدينة إب، مخاطباً البسطاء والعقلاء في آن: قال شاعركم القديم "وفي البقعة الخضراء من أرض يحصب، ثمانون سدّاً تقذف الماء سائلا".. الأول يتحدث عن نفسه بوصفها مفرزة للتاريخ والمستقبل بصورة لا تقبل التكرار والنسخ.. بينما منافسه يشير إلى إمكانات الإنسان اليمني، وشواهدها الحيّة.. ويغازل آفاق المستقبل، عارضاً رمزاً تاريخيّاً دالاً "السدود"، متمنيّاً أن ينجح هذا الإنسان في إقامة مؤسساته، بكل تنويعاتها، و أن ينتظم في سلوك إبداعي حضاري، من جديد.

وبعد: هل وصل السادة الكبار إلى عقيدة " الحرب أقل كلفة من السلم".. ليكن الله رحيماً بالجنرال نادر قيلي، إذن!

* شاعر وكاتب يمني مقيم في القاهرة

وداعاً وريقة الحناء

سؤال المرأة في المحكي الشعبي* (الأخيرة)

أروى عثمان
arwaothman@yahoo.com

ثقافة العار:

ربما كانت كلمة " عاري " أو " عارنا " الأكثر تداولاً ووفرة في مجتمع تعود على الاستئصال، وإخراس الآخر/ المرأة، وما أكثر ما تتردد هذه الكلمة على ألسن الناس العاديين وذوي المقامات والمراتب المختلفة، و حتى ممن يُحسبون على المثقفين فأي حادث تتعرض له المرأة يعتبر عاراً على: الأب، الزوج، الأسرة، العشيرة، الوطن، طبقاً للبنية العقلية والذهنية القبلية والعشائرية، رسمياً وشعبياً، فلو حدث احتراب بين قبيلتين فإن مجرى العرف الكفيل بوقف القتال يتطلب مرور امرأة، وحتى عندما يريدون شيئاً ويكفون قليلاً عن الحرب يأتون بالمرأة في منتصف القريتين، أو القبيلتين المتحاربتين، فحسب الأعراف تتوقف الحرب مؤقتاً.

لأن المرأة ضعيفة لا حول لها ولا قوة، فجريمة أن تقتل ضعيفاً أو مريضاً أو ذمياً أو امرأة!

أذكر أنني كتبت أيام حادثة "أدم" قاتل طالبات كلية الطب العامل في المشرحة[14]، فكتبت مقالاً وجهته للرئيس علي عبدالله صالح بعنوان "وماخفي بان". (وقد قرئ بشكل واسع، ولقيت منه مدحاً يكفيني ألف سنة قادمة) وقد أستلهمت فيه حكاية شعبية، لأصل إلى أن المخفي سيظهر حتماً، وأذكر إنني كررت عبارات سمجة " احم عارك، أي بناتك، خواتك" وتكررت كلمة "عارك " لدرجة أنني عندما أذكر هذه الألفاظ أشعر بالضحالة.

وتكررت نظرية العار في حادثة شهيرة، قبل أشهر، هي حادثة رئيسة منتدى الإعلاميات اليمنيات الزميلة رحمة حجيرة، حينما تعرضت وزوجها الصحفي الزميل حافظ البكاري للقذف الشنيع من صحيفة ولدت حينها لتلبي غرض القذف، واشتعلت الصحف، ونقابة الصحفيين اليمنيين، والأقلام، نسائية ورجالية، والنسبة الكبيرة من حملة الأقلام الثقافية كانوا يكتبون عن: " عارنا "، "شرفنا المهدور"، "اليوم برحمة، بكرة بزوجاتنا، وبناتنا "، " لن نسكت، لن نحيد" أما الألقاب التي أطلقت على المستهدفة فكانت:"العفيفة"، " الطاهرة "، " الشريفة " وجرى الاستشهاد بحوادث من بطون الكتب التاريخية المنسجمة مع الحدث واستنجد البعض بما حصل مع السيدة عائشة زوجة الرسول في حديث الإفك... الخ.

وأصبحنا نحن أدعياء المدنية والحداثة قبائل، وعشائر "الرجوع للأصل" ظهر الطوطم، والتابو الذي كان غافياً في المحبرة، وفي غطاء الأقلام فقط، تسربلنا بلغة ما قبل القرون الوسطى، بل ما قبل الجاهلية الأولى "النار ولا العار وكأن ما حدث يطعن في الشخصية والعرض، ويدعو إلى إعلاء شأن العرف والدعوة إلى الثأر بدلاً من تفعيل دور القانون والانتصار لسيادته، وكان ذلك بعض ما برر للسلطة إفراغ القضية من محتواها المتعدي على حرية الرأي والإنسان، وإعادتها إلى بيت طاعة العرف كـ"مشكلة"، فالعرف دستور الدولة الذكوري ذو الحصان الجموح، ولا بد أن تحل القضية حسب العرف السائد تهجير " الأثوار" الثيران، وعفى الله عما سلف، وكفى المؤمنين شر القتال[15].

خرجت ثقافة العار والشرف من جنبية علي ولد زائد لتثأرمنا مثلما ثأر علي ولد زائد على ابنته في الحكاية الشعبية (بدرة) التي سنستعرض بعض أحداثها فيما بعد.

وأصبحت القضية ومادار حولها مثل خطابة شرحبيل حمير، وقبائل بني قحطان، فقد قام فيهم خطيباً ضد من سمي عمرو ذو الأذعار" وأنه كان يزني ببنات الملوك من حمير، فيؤتى بهن أبكاراً وغير أبكار فكن يشربن معه الخمر وكان ينادمهن على الخمر ويصيب منهن حاجته، وقال الخطيب: يا بني قحطان النساء هن الحمى فدون الحمى سفك الدماء هل جزعتم يسمكم بالنار فالنار ولا العار"[16].

وسواء أدركنا أم لم ندرك، من أوصاف سكبت على الزميلة من أنها" الشريفة "، و"العفيفة " يؤكد أن هذه الطريقة في الدفاع تصب في المجرى التقليدي الذكوري لحساب إهدار المعنى الأوسع والأنبل لقضية الدفاع عن زميلة تعرضت للتعدي والانتهاك بأقذع الصور وكان المطلوب إحالة المرتكبين إلى القضاء ومحاكمتهم، وليس بتصعيد الأمور وإذكاء نار ثقافة العار والثار، لإخراس الضوضاء وتوفير المبرر لإخراس الحق، وكأن أصحابه يثيرون الضوضاء، وكان ذلك ما حدث عندما أخرست القضية بفردة حذاء نسوي قَذفت به امرأة (صحفية) مفخخة بعقلية قبلية ذكورية، أطلقت بما فعلت رصاصة الرحمة على القضية..

ثقافة العار التي نسمع بها نفسها، ونشهدها من أقرب المقربين لنا، فنجد بعض الناس يتحرشون، أو يمارس المجون مع أي امرأة إلا من جيرانه، أو أقربائه، لأنها من عاره، أما بقية النساء فهن حلال عليه، إنه اللحم المباح الذي ليس له عاصم –أي الذي ليس له عار– الذي ليس لديه قبيلة، الذي ليس لديه أصل.. الخ.

وتنسحق الذات/ الأنا لدى المرأة في نظرية العار وتختفي، مثلما اختفى وجودها ككيان، وأصبحت مجرد عار، ملحق بذهنية الرجل، وتحت إبطيه، بل وتحت قدميه، وفي أسفل غمد الجنبية، وثنايا "سماطته"[17].

حكايا البروكست[18]

فرشان: أحدهما طويل، والآخر قصير، الفراش الطويل يفترشه القصير، والفراش القصير يفترشه الطويل، وتبدأ لغة القتل لقاطع الطريق، الذي قد يكون لغة، ثقافة، إنساناً... الخ.

بروكست أو الفراشان ما هما إلا مجتمع ودين بالنسبة للمرأة قاطعان للطريق، والمرأة بطولها، وقصرها، ونحافتها، وغلظتها ستنام على الفراشين لكن بطريقة بروكست.

ويظل التقتيل عل هذا النحو، ولو استطاعت في لحظة منسية أن تتساوى مع الفراش، ستموت، ستقتل تحت أي مبرر، والسؤال العبثي لماذا تساوت مع الفراشين دون إذن من بروكست (النص، اللغة، الثقافة، الكتابة... الخ).

لا تصالح مع المرأة لدى بروكست وفراشه فذهنية القتل حالة.

فنجد في معظم الحكايات الشعبية المثل: البروكست يلاحق النساء، ويعبث بحياتهن، الآباء الذين يعاقبون بناتهم، بالموت تارة، وبالطرد تارة أخرى مثل حكاية الرمانتين (الفتاة الصغيرة التي أتت برد لم يكن مثل رد أخواتها الست، فعندما يغدق الأب على بناته الهدايا والحلويات يسألهن من برزقكن، فكلهن يجبن أنت يا أبي، أما الفتاة الصغيرة، فتقول: الرازق هو الله)، وحكاية "ملح الطعام" أو حكاية "بنت الطلحة صابرة" والملحمة الشعبية الواقعية "الدودحية" التي حدثت في ثلاثينيات القرن المنصرم[19] والحكايات الثلاث التي في طيات هذا البحث "الجرجوف، جليد أبو حمار، صاحبة التويقات".

واحدية الوهم

عندما تجعلني النصوص أعبد من يقهرني، ويذلني، يعبث بحياتي كملكية خاصة لرجل بخيل – خلقته ثقافة البخل والشح والزكسحت حد التقتير العصابي، فتلك مجاعة الحضارة التي "تستجمع" كل الآخر في (المرأة).

إنها ثقافة تهولني باسم المقدس لأن أصلي خلف عجيزة سليل المقدس، الخيل والبيداء والسيف والناقة". وجهي وأنفي يتشممان رائحة أقدامه وغازاته، وعرقه، لتغدق علي عطايا أم المؤمنين، أم " الملوك، سيدة الناس وذات الحجاب المنيع والستر الرفيع"[20] أم الرجال، وأم العيال، ولا ينسى في غمرة من عطاياه أن يحيك لي ثياب الستر والعفة، وينطقني حروفه، يجعلني أسبح باسمه وترانيمه، أنهل من ثقافته الواحدة القاهرة، التي ألجمت حياتي بقبرين: قبر/ الآخرة، المسبوق بقبر الزوجية القبر الأكبر.

ثقافة المحرم، و "لاءاتها " شديدة الخصوبة المتغولة في كل زمان ومكان، أوامرها ونواهيها المفخخة يجب أن تتشظى إلى جزئية الجزئيات، لتتلاشى، أن "تكحت"، أن تختفي حروف الحاء (محرم) وحرف الزين (زانية) وحرف العين (عوراء) التي ألصقتها بنا حضارة البخل في إنسانيتها، شديدة العطايا بثكنات المقدس التي تحتفي بهذا الثالوث، وتتناسل من رحمه.

أخراق اللغة

أتغيا من هذا البحث: النسبية بما هي اختراق كل ثابت وساكن وقفز عليه، أو عجنه كما يعجن المدّار (صانع الفخار) الطين بأقدامه السمراء المتشققة، "أكحتها" كما "تكحت" الأمهات العصيد اليابسة الملتصقة أسفل الدست/ الطنجرة، كما تنخد الخبازة الفطيرة من وجه التنور، ذلك ما أتغياه.

لا وقت لدينا للتنميط، وعرض مفاتن الوعظ، في نسيج المحكي، ذلك النعيم الأبدي الذي يجب أن تتمثله المرأة كونها آتية من رحم الثالوث الآنف الذكر.

فلابد أن تنتهي جنة الوعظ والواعظين، وأضعف الإيمان، أن يشح وتجفف منابعه المستقوية على النص الديني، والإيديولوجيات الاجتماعية والثقافية.

لا وقت لبطولات الرجولة المطلقة، والأنوثة المطلقة، مطلق العبودية يجب أن يختفي، يزاح في هذا الزمن المتشظي، الواحديات والكليات تتفتت، أعتقد أنه انتهى عهد الراسخين في النص، الدائمين في المتن، الساكنين في المركز والمحيط.

لا ثابت في المتن والهامش

"فوق الهامش" يجب أن يجاور الشمس، ويتعلق بأهداب الأفق[21].

وحتى مصطلحات الموضوعية، الحيادية، الوسطية ميزان أرسطو الذهبي.. الخ هذه "البينيات"، و" التوفيقيات " لمصطلحات الوهم التي تتغذى من نفس شريان المطلقات، والنصية الأحادية، المصطلحات التي تشتعل، ويزبد رغاؤها في المؤتمرات والندوات التي تقوم من أجل المرأة، والتي هي في أغلب الأحيان ضد المرأة، وضد الرجل، لكن ضد المرأة مضاعفاً. فتصبح المرأة في تلك الأجواء ذاتيتين في ذاتية واحدة، وأحياناً ذوات كثيرة يظهر منها على السطح ما ظهر، وينطمرما بطن، بسبب تلك المصطلحات الخارجة من قلب اللغة تصلينا، ونصطلي بها إلى أن نكتب، ونناقش ضد أنفسنا، وضد الإنسان، فالمرأة "ليس لها مخزون حضاري يساندها"[22].

نريد جرعة صغيرة لأن نتحرر من الشعاراتية في خطابنا فـ"الخطاب قوة" كما قال فوكو، وكل من الخطاب والقوة، السلطة تؤنسنان بالمعرفة، حتى نستطيع أن نقول عكس ما قالته الدكتورة آسيا جبار: "لا أستطيع أن أكتب بالعربية لأنها لغة الرجال ولغة السلطة" وحتى لا نكتب بلغة، ونغني، ونصلي بلغة أخرى، مثل آسيا جبار التي تقول: "أكتب بالفرنسية وأحياناً أصلي بالعربية"[23].

سيقول قائل إن المرأة تجد نفسها في كتابة الرواية إذا كانت كاتبة، مثل المرأة خلف الجبال التي تحيا بالحكاية لمساحة البوح التي تجمع في هذا الجنس من الحكي، مساحة الحرية، وإطلاق العنان لأسفل "التختة" لتتسيد النص، وتتسيد الجسد " بينما أستطاع الفن القصصي، بسبب طبيعته الديمقراطية من ناحية وجدته في الثقافة العربية من ناحية أخرى، أن يمنح المرأة مدخلاً إلى النظام الرمزي، وأن يمكنها من أن تروي قصتها بنفسها بدلاً من رواية الرجل"[24].

صحيح هذا الذي يتم الآن فيما تشهده الكتابة في عالمنا العربي المعاصر، حيث تروي المرأة حكايتها، وسيرتها بنفسها، تتحرر عبرها من كل مطلقات الأبوية، والنصية الرسمية والمغمورة، لكنها تقع فيه من حيث لا تدري تصبح ذكورية، بل وأكثر ذكورية، روح المقاومة تحمل راية الخذلان تصبح يوسف، والرداء، والذئب من حيث لا تدري، تصبح " وريقة الحناء " والخالة الشريرة في الوقت نفسه، تصبح الدجرة، والجرجوف، وبطلتي الحكايتين اللتين لا تحملان هوية/ الاسم.

شرك شاهق ووعر لا تستطيع أن تتجنبه المرأة الكاتبة التي تعبر عن نفسها، فهي تكتب بلغة، وأدوات ذكورية، نصية، ثابتة، متجمدة فـ"اللغة ليست أداة للتعبير عن علاقات القوة بين الجنسين فحسب، ولكنها أداة صياغة هذه العلاقات وبلورة آلية تراتباتها. لأن اللغة هي أداة أساسية من أدوات الهيمنة الرمزية التي تنطوي استخداماتنا لها على أشكال متعددة من العنف الرمزي الذي تتحقق عبره تلك الهيمنة وتمارس فعاليتها في تحديد الهوية الفردية وتصورها لدورها في المجتمع وموقعها فيه"[25].

لعبة الكتابة
هذه اللعبة خطرة
أنا لم أجرب أن أكون شاعرة عمودية
وأنت لم تجرب أن تصبح قصيدة مفتوحة
لكنني لا أعرف ما الذي أكتبه
إلا بعد مضي عمر[26]

أخراق اللغة.. مرة أخرى

حتى عندما يقال للخروج من دائرة الثبات في اللغة، فيقال إعادة صياغة، إعادة إنتاج، تأويل، تجديد... الخ من هذه التعبيرات والصيغ التي تعج بها ثقافتنا العربية المستكينة، المناهضة للتغيير، والتغير، وما هي إلا أوهام تتشظى للمنتج الواحد في قالب تعبيري شكلي، حتى وإن بدأ يفكك في العمق – كما يبدو – فاللغة، وكل أدواتها هي ذلك الواحد المتحجر بكل حياتنا، فكيف نجدد، ونعيد، ونأول.. الخ والأداة هي الأداة نفسها، اللغة نفسها اللغة، هذا يذكرني بشيئين: بالسلطات القمعية الفاسدة التي تحت سطوة رياح التغيرات، تنادي بالتغير، والديمقراطية والتجديد، بأدوات من الجسد نفسه، من الذهنية نفسها، فتصبح هذه الألفاظ عديمة الجدوى والفائدة، بل هذاراً ثقيلاً جداً.

نفس ما كانت تفعله إحدى الخالات المشهورات بجمالهن في وقت مضى، فقد كانت تتجمل، وتتطيب بأجود المستحضرات والمنتجات آنذاك، فترى الوجه المسبوك، والثياب المزهنقة، لكن لو فتحت منديل رأسها أو "مقرمتها" يتكشف الرأس كمرتع للقمل والأوساخ، أما "شعبكة" الشعر الذي لم يمشط من أشهر، فيحتاج إلى فيالق من الماشطين). وكذلك هو الحال تحت الملابس المزهنقة حيث لا يختلف عن حالة ماتحت "المقرمة". إنها ذهنية تراكيب أسامينا نفسها التي تحمل نقيضها! الأمين لصاً، والقبيح جميلاً، والصالح فاسداً... الخ.

أعتقد أنه يكفي التشدق بإعادة المنتج، بصياغته، بل لا بد من منتج جديد، بصياغة جديدة، عدا ذلك سنجلس في الرقعة نفسها أو "الخزق" نفسه، المطب نفسه.

لذا نحن مازلنا، ليس فقط نحوم، بل نعوم داخل المنتج الشفاهي، ومنطق اللغة، حتى بعد أن تملكنا أدوات كتابة ليست لنا، وليست منا، وليست لغتنا بقوتها المؤنسة، وغير المؤنسنة، وبأدواتها الناضحة بأحرف الواحدية، والقهرية، فنصبح نساء نقاوم التهميش، ونمارسه كتابة، وسلوكاً، نقاوم ثقافة الذكورة ونكتب لغتها، بل أصبحنا أكثر ذكورية، نعارض الأبوية، ونحن نمارسها، حتى الأمومة نفسها نذكرها من حيث لا ندري.

لعبة المختلف
سألعب معك أمومتي "لأنني لم أكن يوما أماً تامةً"
وستلعب معي رجولتك "لأنك....."
ثم سنقلب الأدوار
سيتضح لي أنك أم خالصة..
وسيتضح لك أنني رجل من الدرجة الأولى..[27].

ذوات متشظية، مرض لم نصنعه بأنفسنا، أمرضتنا اللغة والتباث أدواتها التي تنخرنا شئنا أم أبينا، وعيناها أم لم نع، فالآخر يصبح " هو ما لست أنت وهو كوجود فيك، الآخر هو اللغة، فأنت لا تستطيع أن تفكر بنفسك ولنفسك لأنك تفكر بواسطة اللغة، هذه اللغة ليست لغتك، هذا الآخر يشبه الزنزانات المفتوحة، أنت فيها، وتستطيع الخروج، لكنك لا تخرج"[28].

لغة أعلتنا، جعلتنا مجرورات بأحرف علة معوجة، متكسرة، ينخرها السقم، وحتى وإن رفعتنا، ونصبتنا، فلن تخرج عن رقعة الجر والمجرور، السيد والمسود.

والسؤال:

هل سنتمكن في يوم ما أن نتحرر من عبوديتنا وننجز لغة جديدة، لغة إنسانية، لا نريد لغة أنثوية خالصة، ولا لغة ذكورية خالصة، بل لغة أفق تكون لنا ذكوراً وإناثا، إناثا وذكوراً "هويات مستقلة ومختلفة ومتحاورة في أن"[29].

من يجد الإبرة بين التبن

من خلال قراءتي عن المرأة لاحظت الكثيرمن المجندات يتهافتن على نبش كتب التاريخ، والذاكرة، والفقه، والكتب المقدسة، وكل كتب التراث، يبحثن عن لفتة، عن إشارة، عن رأي، عن إيماءة تنصف المرأة، أو تشيد بها، أو امرأة خرجت عن المألوف، وتظل الكتابات ترغي وتسيل، تستنزف الوقت والجهد والعمر، دوران مهلك، ونحن ندب في البحث للتنقيب والتنجيم عن جوانب مشرقة في هذه الذاكرة التي بلا ذاكرة فيما يخص المرأة، فتشحذ هممنا بالتأويل، وننحت في صور ونخرجها من اللازمن لنحاكيها في زمننا، ننبش هنا وهناك، ونكتشف "أنا" مثل الدجاجة التي تنبش لتهيل القاذورات فوق ظهرها.

ولقد رأيت أنه من العبط الاستمرار في إهدار طاقاتنا في التفتيش عن " شقفة" فعل، لامرأة غير تقليدية، أو امرأة أسندنا إليها ادواراً ووظائف خارج بيئتها آنذاك. إننا بذلك نقوم بالفعل نفسه الذي يقوم به المتزلفون "حماة الإسلام" الذين اتخذوا من عجزهم، وانهياراتنا السياسية، والاجتماعية، والثقافية، والدينية، لنعولم الإسلام، و"نكتلجه" (تكنولوجيا)، و"نؤنثره" بالأنثرة الإسلامية(الإنترنت) ليكون إسلامنا هو السباق إلى العلوم والمعارف قبل اكتشافها.

لا بد من تنحية الذاكرة قليلاً، لقد شبعت تنقيباً، و" تنجيباً"، وتفتيتاً، وقد استهلكت، بل وانتهى زمنها الافتراضي منذ قرون، وبالطبع لن تجود بشيء، أحسن مما نحن عليه.

فلنجعل ذاكرتنا التاريخية تسترخي وتنام أنفع لها ولنا، وإن أمكننا فلنجعلها تحاكي الفن والإبداع، ونبدأ بكتابة امرأة جديدة، وفعل جديد، وكتابة جديدة.

ما تقوم به كثير من الناشطات في مجال المرأة، والكاتبات، أزعم أن معظمه عدمي تهدر فيه أعمارنا وتضيع ونحن نبحث عن إبرة داخل جبال من التبن.

ذاكرتنا التاريخية مثل "حبوب مجذوب"[30] علينا أن نهدر قروناً أخرى لنفرز الحبوب المتشابهة، والمتجانسة. فعل كهذا يحتاج إلى ساحرة كالتي تحب وريقة الحناء لتفرز الحبوب المختلطة التي عملتها خالتها "زوجة أبيها" حتى لا تستطيع أن تذهب إلى حفلة ابن السلطان، بل وفي حالة قبول الساحرة، يجب أن نكون قد قمنا بأعمال لصالح الساحرة: أطعمناها من فطورنا، وأخرجنا القمل من رأسها ومشطناها، وأن نقارن بين "الكَنَم" (القمل)، هل يشبه ما في رأس أم وريقة الحناء أم لا.

أنه الممكن الذي لا تقدر عليه إلا الساحرات، وماذا عن عالمنا الذي انتهى منه عهد السحرة.

ما يزعج في الأمر أن نجد كثيراً من الأخوات يقمن بفرز حبوب المجذوب، وهن يعرفن مسبقاً أن الحبوب مسوسة –أي الذاكرة مسوسة.

تذكرني هذه العمليات لدى أخواتنا المشتغلات بنبش الذاكرة، ونفضها؛ للبحث عن حبة في الحقل الفلاني، وحبة أخرى في الوادي الفلاني، وأخرى في رأس الجبل العلاني، فعندما يجدن الحبة المضيئة يصرخن فرحات بصرخة تشبه صرخة أرشيميدس: "وجدتها.. وجدتها" هذه اللقية/الكنز علامة الغياب أو الإغماء الجماعي.

■ هوامش ومراجع الفصل الثاني:

(14) حادثة أدم، وهي حكاية شهيرة راح ضحيتها العديد من طالبات كلية الطب، حيث قام المدعو، مع كثير من المتنفذين، بقتل بعض الطالبات في مشرحة كلية الطب، ثم التصرف بجثثهن، وقد كتبت الكاتبة مقالا بعنوان "وما خفي بان" في صحيفة الوحدوي إبان تلك الحادثة/ الجريمة.

(15) تهجير الأثوار: تقليد يمني عند القبائل، حيث يقوم المتشاكلون بذبح الثيران، لإحلال السلام والوفاق بينهما.

(16) التيجان في ملوك حمير، لوهب بن منبه، تحقيق ونشر مركز الدراسات والبحوث اليمني.

(17) الجنبية: الخنجر الذي يتباهى به اليمنيون، ويفاخرون به كعلامة للرجولة، والشرف، والقوة. والسماطة: هي عمامة صغيرة يضعها اليمنيون على رؤوسهم.

(18) حكاية البروكست : الحكاية والتأويل، عبد الفتاح كليطو ص21 دارتوبقال للنشر الطبعة الأولى.

(19) الدودحية: حادثة وقعت في أواخر ثلاثينيات القرن المنصرم في وادي بنا في اليمن، أحبت الفتاة ابن عمها، وحملت سفاحاً، ثم أصدر بحقها حكم التعزير، وقضى بأن يجولوا (يدردحوا) بها المدن والأرياف، فيرجمها الناس، حتى تكون عبرة.

(20) المرأة اليمنية في الدراسات الغربية ص92 المعهد الأمريكي للدرسات اليمنية، ترجمة أحمد جراجات، مراجعة وتحرير : لوسين تامينيان.

(21) أروى عثمان، عمود "فوق الهامش" صحيفة الثقافية.

(22) هدى الصدة، المرأة وسلطة الكلمة، بلا رقم عن أبحاث المرأة العربية في مواجهة العصر، دار المرأة العربية – نور.

(23) آسيا جبار، أخبار الأدب العدد 626 ترجمة عن لوفيجارو 2005/7/10.

(24) صبري حافظ، ورقة عمل بعنوان "صورة الرجل في روايات المرأة العربية" ص213 عن أبحاث المرأة العربية في مواجهة العصر، دار المرأة العربية – نور.

(25) صبري حافظ نفس المصدر ص212.

(26) نبيلة الزبير، شاعرة من اليمن.

(27) المصدر نفسه.

(28) خالد آغه، اللغة السيرة المفتوحة للنصوص المغلقة، الجزء الأول 1980.

(29) المرأة العربية في مواجهة العصر ص216.

(30) المجذوب: هو الرجل الذي يعمل في مقامات/ أضرحة أولياء الله الصالحين، ويؤدي حركات بهلوانية سحرية، كأكل الجمر، والطعن، والمشي على النار، وعندما كان النساء يقمن بالزيارة، كانت كل واحدة تحمل حبوباً مختلفة، وكلها تجمع في كيس واحد، وقيل هذا التعبير للإنسان الذي يخلط كل شيء، ولا يستطيع فرز الأشياء..

* أجزاء من بحث مقدم لمنح اليونسكو/سوزان مبارك/ الصداقة اليابانية المصرية لتمكين النساء في دراسات السلام وشؤون المرأة – (دورة 2005–2006)

لجنة برلمانية: وزير العدل أقر بوجود 18 سجناً غير قانوني ومتنفذون في الدولة يتدخلون في شؤون القضاء

اعترف وزير العدل بوجود 18 سجناً غير قانوني تابع لمكاتب الأشغال بأمانة العاصمة وأن تدخلات من قبل متنفذين في الدولة في شؤون القضاء وعرقلة تنفيذ الأحكام والقرارات القضائية بالإضافة إلى خلل تشريعي في قانون النيابة العامة والذي أعطاها سلطة التحقيق والإتهام في الوقت نفسه مما يجعلها الخصم والحكم.

اعترافات الوزير كانت أمام لجنة العدل والأوقاف بمجلس النواب أثناء نزولها الميداني إلي وزارة العدل، وهيئة التفتيش القضائي، والنيابة العامة، وبعض المحاكم والنيابات في امانة العاصمة ومحافظات: صنعاء والحدية وحجة.

اللجنة في تقريرها أشارت إلى وجود قصور في أجهزة الضبط القضائي وإن بعض السجون لا توجد فيها المرافق اللازمة لإصلاح وتأهيل السجناء ولا تتوافر فيها الخدمات الصحية والإجتماعية.

وأضافت أن المحاكم والنيابات في أمانة العاصمة ومحافظة صنعاء تتراكم القضايا فيها نظراً لقلة القضاة، وأن المحاكم لا توجد لها لائحة تنظيمية تنظم أعمالها واختصاصاتها كما توجد قضايا لها اكثر من 14 سنة لم يبت فيها كقضايا جنائية افرج عن مرتكبيها، وقضايا لدى النيابة العامة لم تحيلها إلى المحكمة.

وأشارت إلى أن النيابة العامة لا تزال تعمل بالقانون الشطري وبسجلات لا تتوافق مع الواقع العملي.

كما اشارت إلى أن مكاتب الاشغال تقوم بالحبس والهدم للمباني غير المخططة من دون سند قانوني أو إذن من النيابة.

وذكرت اللجنة أن شروط التعيين في النيابة لا يتوافق مع قانون السلطة القضائية وإختلاف معايير التعيين من شخص لآخر.

السجلات الرسمية الخاصة بسجلات التوثيق في محاكم الحديدة وجدتها اللجنة ناقصة، وأن هذه الملفات معباة في أكياس وشوالات ولا توجد لها أماكن توضع فيها.

وبالنسبة لمحاكم ونيابات حجة، خلصت اللجنة في زيارتها إلى أن القضاة في المحكمة الاستئنافية غير كاف وكذلك في المحاكم الإبتدائية، وأن كثيراً من مديريات المحافظة لا توجد فيها محاكم ابتدائية ونيابات ولا محكمة ونيابة خاصة بالأحداث، كما أن الأرشفة القضائية غير موجودة ولا مصحة نفسيةلمعالجة السجناء.

ونظراً لغياب التنسق بين الجهات الأمنية في المحافظة وحرس الحدود يواجه الأطفال المنحرفون أو المعرضون للإنحراف القادمون عبر منفذ حرض إشكالية كبيرة.

ورأت اللجنة أن الحركة القضائية لا تتقيد بنقل القضاة حسب تخصصاتهم، وعدم تعاون الاجهزةالامنية مع القضاء في تنفيذ القرارات والأحكام القضائية، كما أن بعض القضاة لا يلتزمون بمواعيد الجلسات و التأخير في إصدار الأحكام.

بلغت قيمتها (33.5) مليون ريال

لجنة الزراعة: معدات تطوير المناطق الشرقية تعرضت للإستيلاء والسرقة من قبل بعض مشائخ مأرب والجوف

لم تكن عملية إستخدامات القروض من قبل الهيئة العامة لتطوير المناطق الشرقية «مأرب -الجوف» بعيدة عن التجاوزات القانونية اذ كشف تقرير للجنة الزراعة والري والثروة السمكية بمجلس النواب أن إجمالي قيمة هذه التجاوزات بـ468.197.606 ريالات بالإضافة إلى مخالفات وعيوب فنية.

لجنة الزراعة قالت إن تكلفة سد مأرب والتي بلغت (413.099.021) لم تشمل 160 مليون دولار والمقدمة من صندوق «أبو ظبي» للتنمية بالإضافة إلى إنفاق 165.339.779 على المرتبات والصرفيات بما نسبته 40٪ من إجمالي تكلفة المشروع.

وأضافت اللجنة أن العديد من قنوات السد الرئيسية والفرعية قد طمرت بالرمال المتحركة وجرفتها السيول منذ 11 سنة ولم يتم إصلاحها وصيانتها.

كما أضافت أن استخدام الهيئة للقروض الخارجية صاحبها تجاوزات بلغت 487.564.776 ريال بنسبة 70٪ من قيمة المبالغ المستخدمة، وأن نفقات الوقود وقطع الغيار والصيانة للآليات والمعدات التابعة للهيئة بلغت 81.692.676 في الوقت أن هذه المعدات تؤجر والتي بلغ إيرادها خلال الخمسة الأعوام الماضية (24.764.882).

وذكر التقرير أن الأصول الثابتة للهيئة تعرضت للإستيلاء والسرقة من قبل متنفذين كبار في محافظتي مأرب والجوف ومن موظفي الهيئة الذين انتقلوا إلى جهات اخرى أو تقاعدوا عن العمل. وتقدر قيمة الاصول المسروقة بـ33.649.459 ريالاً وهي عبارة عن آلات ومعدات ثقيلة وسيارات وحراثات وأراض.

وأشار التقرير إلى أن الهيئة انفقت 34.678.930 دولار في مشاريع وتوريدات لا وجود لها على أرض الواقع فضلا عن قبولها العطاء الخاص بمشروع سد الخادر بزيادة (10.804.082) عن تكلفته التقديرية، بالإضافة إلى زيادة قيمة الأعمال الإضافية للمرحلة الأولى والثانية لمشروع الحاجز التحويلي لوادي الخادر بـ(729.517) دولار وبنسبة زيادة 358٪.

بيع 800 كيس قمح مقدمة من برنامج الغذاء العالمي كمنحة لطالبات المدارس الريفية في مدارس تعز

كشف تقرير للجنة التربية والتعليم بمجلس النواب عن بيع 800 كيس قمح من قبل بعض مدراء مدارس محافظة تعز.

وقالت اللجنة إن هذه المواد مقدمة من برنامج الغذاء العالمي لطالبات المدارس الريفية وبلغ قيمة هذه المواد المباعة 1.440.000 ريال.

وفي تقريرها بشأن دراستها لتقارير الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة حول حسابات وزارة التربية والتعليم وبعض مكاتبها في المحافظات لعامي 2003 و2004 أشارت اللجنة إلى قيام مدراء هذه المدارس بأخذ 200 ريال من كل طالبة مستفيدة من برنامج الغذاء والتي وصلت إلى 266.000 الف ريال.

اخبار قصيرة

■ النائب علي عشال أشار إلى أن مرشحي هيئة مكافحة الفساد زكاهم مجلس الشورى من دون طلب بياناتهم، وأن مجلس الشورى طلبها بعد أن طلب مجلس النواب ملفات المرشحين.

■ النائبان عبدالرزاق الهجري وعبدالقوي جباري طالبا من الوزراء تقريراً عن ذمتهم المالية.

■ النائب عبدالملك القصوص يطالب بتشكيل لجنة تقصي حول ما تتعرض له الطالبات أمام بواية المدارس من تحرشات ومخاطر من قبل أشخاص.

■ تقرير اللجنة البرلمانية الخاصة بدراسة ملفات مرشحي هيئة مكافحة الفساد يرفض للمرة الثانية من قبل المجلس لعدم قيام اللجنة بدراسة وفصح ملفات وبيانات المرشحين.

■ النائب سنان العجي قال إن بيانات اسماء المرشحين لهيئة مكافحة الفساد ينقصها شهادات حسن السيرة والسلوك.

تنمية وعي المرأة

في البداية يجب علينا أن نعترف بأن الأمية هي سبب رئيس في عدم وعي المرأة وقد قام أخواناً الرجل بدور رئيسي في هذا الجانب سواءاً كان هذا الرجل أبا أم أخاً أم زوجاً أو حتى ابناً، فالمرأة بالنسبة له هي للبيت تطبخ وتغسل وتقوم بتربية الأبناء وخدمة الرجل، ومهما نالت من التعليم تظل نظرة الرجل للمرأة هي لا تتغير ابداً، بل على العكس تزداد عليها الأعباء من القيل والقال وكأن المرأة إذا خرجت إلى التعليم وإلى العمل تكون قد أذنبت.

وهذه الندوات وورش العمل التي تقوم من حين إلى آخر تدعو المرأة إلى الاشتراك في الحياة السياسية لا تنفع أو تفيد إلا إذا تحررت المرأة من سيطرة الجهل والتخلف وسيطرة الرجل.

فالمرأة عندما تشارك في الحياة السياسية وهذا طبعاً عندما تذهب إلى صناديق الإقتراع تكون قد أخذت الإذن من الرجل أياً كانت صفته بالنسبة لها في من تختار سواءاً كان المرشح شخصاً أو حزباً، بمعنى أن المرأة مسلوبة الإرادة وهي مُسيَّرة وليست مخيرة.وللأسف الشديد هذا يكون بإرادتها في اغلب الاوقات.

ويرجع هذا للأسف إلى عدم ثقة المرأة بنفسها. وقبل أن نطلب من المرأة المشاركة في الحياة السياسية يجب على المثقفين وقادة الرأي، وأخص بالذكر النساء المثقفات الأخذ بيد المرأة سواء في المدارس أم في الجامعات أم المساجد أو ربات البيوت أو الأحزاب السياسية المساهمة في تطوير وتوعية عقلية المرأة والرجل معاً من خلال النزول إلى أماكن تواجد المرأة وتوعيتها بالثقة بنفسها والحقوق والواجبات ا لتي عليها ولا يكفي ان تقال المقالات في الصحف؛ لأن معظم اليمنيين من الرجال والنساء لا يقرأ مما يكتب شيئاً ويجب على كل مناصر للمرأة ان يساهم في إعادة ثقة المرأة بنفسها وأنها ليست ناقصة لا ديناً ولا عقلاً وعندما تشعر المرأة بأهميتها، وأن دورها مثل دور الرجل وربما أكثر لأنها مربية الأجيال سوف تشارك في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية وفي كل المجالات عندما تفرض على الرجل أن صوتها وصورتها ليست بعورة.

إخلاص أحمد

البقاء لله

خالص العزاء وعظيم المواساة إلى:

د. أحمد عبدالرحمن شرف الدين

بوفاة المغفور له الأخ العزيز:

شرف عبدالرحمن شرف الدين

سائلين الله أن يلهم أهله جميعاً الصبر والسلوان، وأن يدخله الفقيد فسيح الجنان.

«إنا لله وإنا إليه راجعون».

محمد المداني، وسامي غالب

عزاء ومواساة

خالص العزاء وعظيم المواساة للاخ العزيز

نواف عبدالرحمن السقاف واخوانه

بوفاة المغفور له بإذن الله تعالى «والدهم»

سائلين الله أن يلهمهم الصبر والسلوان، وأن يدخله الفقيد فسيح الجنان.

«إنا لله وإنا إليه راجعون».

الأسيفون:

مدير عام مشروع تطوير الري وكافة العاملين

عبدالعليم مقبل، وعبدالرحمن المسني

نظم مكتب صحيفة «الخليج» الاماراتية في صنعاء ندوة عن واقع الاحزاب السياسية بعد انتخابات 2006.. «النداء» تعيد نشر الندوة التي انعقدت قبل أسبوعين، وذلك بالاتفاق مع الزملاء في صحيفة «الخليج».

في ندوة لصحيفة «الخليج» الاماراتية: (1-2)

التنافس على الرئاسة كان جدياً، واضطرار الأحزاب إلى خوضها حال دون استثمار نتائجها

تأثير ايجابي للخارج وسلبي للورقة الأمنية، وتعزيز الوحدة الوطنية أبرز المكاسب

■ صادق ناشر: نرحب في البداية بضيوف الصحيفة للمشاركة في هذه الندوة، المكرسة لمناقشة نتائج الإنتخابات الرئاسية التي شهدتها البلاد تزامناً مع الإنتخابات المحلية في شهر سبتمبر (أيلول) من العام الماضي، وهم الأساتذة محمد علي أبو لحوم رئيس دائرة العلاقات الخارجية بحزب المؤتمر الشعبي العام، محمد الصبري الناطق الرسمي للقاء المشترك وسامي غالب الكاتب والمحلل السياسي رئيس تحرير صحيفة «النداء».

ستكرس الندوة للحديث عن اليمن بعد انتخابات عام 2006، انعكاسات نتائج الانتخابات الرئاسية والمحلية على الحياة السياسية وبالذات فيما يتعلق بالأحزاب السياسية التي تعاملت وتعاطت مع هذه الانتخابات وكيف تقبلت هذه النتائج، سواء من قبل الحزب الحاكم أو أحزاب المعارضة؟ ثم كيف أثرت هذه الانتخابات على الحراك السياسي بعد الانتخابات الرئاسية والمحلية؟ وكيف تتعاطى الأحزاب السياسية اليوم في علاقتها مع بعضها البعض، بخاصة مع بدء الحوار السياسي في الآونة الأخيرة بين الحزب الحاكم وأطراف المعارضة الرئيسية؟ وماذا يمكن أن تفضي هذه الحوارات، والى أي طريق يمكن أن تصل الأطراف السياسية فيه، هل إلى طريق يمهد لإصلاحات سياسية ودستورية أم إلى قطيعة؟

نبدأ بالاستاذ محمد علي أبو لحوم ونطلب منه رؤيته لما شهدته اليمن في سبتمبر 2006 من انتخابات رئاسية ومحلية، وماذا كانت نتائج هذه الانتخابات على اليمن ككل وتاثيرها على حزب المؤتمر الشعبي العام بدرجة رئيسية؟

● محمد أبو لحوم: نتائج انتخابات 2006، تعد جيدة بكل المعايير، فما شهدناه في هذا العام من إعداد وتحضير ومشاركة فعالة في الإنتخابات لا يحسب فقط لحزب المؤتمر الشعبي العام بل لكافة أحزاب اللقاء المشترك (المعارضة) التي في تصوري كان لها دور أساسي في تعزيز وترسيخ التجربة الديمقراطية بغض النظر عن أن هناك بعض الملاحظات والمآخذ على الانتخابات التي تمت، لكن ما يهمنا من هذا كله أن الانتخابات تمت بصورة جيدة ونزيهة إلى حد كبير، مع الأخذ بالاعتبار الملاحظات التي تفضل بها الأخوان سواء في أحزاب اللقاء المشترك أو غيرهم، لكن الانتخابات تمت وكانت حرة ونزيهة وسلمية.

وفي تصوري انه علينا في هذه المرحلة والمرحلة القادمة أن نبني على ما كسبناه في الانتخابات الماضية ونعزز من التجربة الديمقراطية في البلاد التي لا يمكن لها أن تستقيم إلا بتعاون كافة القوى السياسية بدون استثناء، لان حصيلة الانتخابات لم يكن المستفيد منها المؤتمر الشعبي العام، بل كافة القوى السياسية، ومن هنا يأتي دورنا كقوى سياسية في أن ننظر إلى المستقبل لترسيخ هذه التجربة وتعزيزها.

■ الخليج: أستاذ محمد الصبري لكم في المعارضة آراء مختلفة فيما يتعلق لتقييمكم لنتائج الانتخابات؛ فهل أنتم مقتنعون بالموقف الذي اتخذتموه في ذلك الوقت من نتائج الانتخابات؟

● محمد الصبري: الانتخابات التي جرت كانت من حيث الاتساع والموضوع تجربة جديدة خصوصا فيما يتعلق بالانتخابات الرئاسية، فهذه هي المرة الأولى التي تخوض فيها الأحزاب منافسة بهذا الحجم على انتخابات رئاسة الجمهورية، وفي نفس الوقت خاضت الأحزاب منافسة ليست مع الحزب الحاكم، ولكن مع الدولة مضافة إليها الحزب الحاكم.

نتيجة هذا الخلط الذي جرى ما بين إمكانيات الدولة وإمكانات الحزب الحاكم، هو الذي أعطى مؤشراً على أن ما حصلت عليه المعارضة فيما يتعلق بزاوية الأرقام الانتخابية لم يكن يعبر حقيقة عن ما حصلت عليه المعارضة من أصوات في الميدان.

لدى أحزاب اللقاء المشترك رضا (حول) المضمون العام لما أفرزته الانتخابات سواء على صعيد تجربة أحزاب اللقاء المشترك بأنها لأول مرة تنافس على السقف الأعلى، وهذا لم يكن مطروقا. كانت كل الشكوك، قبل هذه الفترة، تقول إن المعارضة غير جادة وغير قادرة على أن تخوض مثل هذه التجربة، وحين خاضت أحزاب المعارضة هذا الأمر استطاعت أن تدرب أعضاءها وتختبر إمكانياتها ومشروعها على واقع الميدان فيما يتعلق بانتخابات رئاسية.

الرضا التام حول نتائج الانتخابات غير متحقق لدى

● صالح

● بن شملان

أحزاب المعارضة ولأسباب كثيرة، ذكرنا فيها أحد الأسباب، لكن السبب الثاني أيضا أن الحزب الحاكم لا يزال حتى الآن لا يتعامل مع الانتخابات من باب مسؤوليته في قيادة التحول الديمقراطي، هذه القيادة (تحتم عليه) أن يفصل ما بين واجباته في المنافسة كحزب ينافس على مواقع السلطة أو على المقاعد الانتخابية، وما بين واجباته في إدارة الدولة وقيادتها.

لا يزال هذا الخلط قائماً إلى درجة انه مثلا بعد الانتخابات تم التعامل مع المعارضة من قبل قيادة الحزب الحاكم ورئيس الجمهورية وكأنها قد ارتكبت جرماً بما يتعلق بخوضها للمنافسة، وبدأت السلطة تصدر أوصافاً مثل " إطلاق العفو العام على أحزاب المشترك " التي خاضت الإنتخابات، بالإضافة إلى الحديث عن عقوبات تتخذ بشأن قيادات وشخصيات موجودة في المعارضة لدور قامت به أثناء الانتخابات.

لا تزال حتى اليوم عملية نقل الموظفين وفصلهم وإيقاف مرتباتهم في مواقعهم الإدارية نتيجة لموقفهم الانتخابي، أي أن هناك آثاراً سلبية لهذه الإنتخابات، لكن لا تزال التجربة الديمقراطية والانتخابية، أوافق الأخ محمد أبو لحوم، توجد بها مظاهر إيجابية وجيدة على الصعيد الوطني، لكن لا تزال هناك آثار سلبية تزداد بين كل فترة وأخرى مع كل انتخابات، كل انتخابات نتوقع أن يقل هذا الأثر لكن نجد الآثار السلبية تنمو بشكل كبير.

■ " الخليج ": سامي غالب، هل تعتقد أن الانتخابات حدث فيها تنافس حقيقي بين الأحزاب التي شاركت بالعملية الديمقراطية، وهل عززت من النهج السياسي والتعددي والديمقراطي للنظام وراكمت إلى حد ما خبرات لدى الأحزاب في كيفية ممارسة هذه الانتخابات والتعاطي معها بشكل كبير؟

● سامي غالب: بالتأكيد، فانتخابات 2006 تشبه إلى حد بعيد انتخابات 1993 لأنها تأتي في سياق كتلتين كبيرتين تتنافسان على الرئاسة ولأنها انتخابات ليست نتيجتها محكومة سلفا. كان هناك بالتأكيد أرجحية واضحة لمرشح المؤتمر الشعبي الرئيس علي عبدالله صالح، لكن لم يكن واضحا تماما النسبة التي سيحصل عليها المرشح المنافس، وهذه ميزة بالنسبة للديمقراطية في اليمن.

لكن هناك مجموعة من المحددات اعتقد أن الأحزاب السياسية لم تتمكن من تجاوزها، على سبيل المثال، أحزاب المعارضة ذهبت إلى الانتخابات الرئاسية مضطرة، تماما كما ذهب الحزب الحاكم أو الحكم، وذلك يعني عدم إمكانية الأطراف المضطرة على استثمار الفرص المتاحة من هذا الاستحقاق، بحيث أنها تستشرف المستقبل، وهذا ما يحصل الآن.

لا أريد أن استطرد في موضوع كيف ذهبت مضطرة، لكن من الواضح أن الرئيس علي عبدالله صالح أعلن قبل عام و 4 أشهر من موعد الانتخابات عدم نيته للترشح ولم يقم المؤتمر الشعبي العام خلال عام بأي نقاش جدي داخله لبحث هذا الموضوع، كما أن أحزاب المعارضة وقفت موقف المتفرج في هذا المشهد، المثير للخارج وليس للداخل، وكأنها تريد أن توجه رسالة، سواء للرأي العام المحلي أو للخارج انه لا يوجد بديل للرئيس علي عبدالله صالح، ولم تتحرك المعارضة بشكل جدي إلا قبل 4 أشهر من موعد الاستحقاق الرئاسي، وهذا يعني أن الطرفين ذهبا مضطرين إلى الانتخابات الرئاسية على اعتبار أنهما لم يصلا إلى صيغة مثلى مناسبة لهما، ترضيهما الطرفين لخوض هذا الاستحقاق بدون الاضطرار إلى المنافسة.

هذا سبب لاحقا احتقانات عديدة تركزت في موضوع الحملات الإعلامية المتبادلة، والغريب الآن أن هذه الحملات الدعائية تبدو وكأنها مستمرة، في اللحظة الراهنة قد يفهم أن الانتخابات الرئاسية قادمة بعد أسابيع من الآن.

توجد مزايا للانتخابات الرئاسية السابقة، مثلا التموضع النهائي للخارطة السياسية.توجد سلطة ومعارضة وصار التقييم واضحا، والأوراق التي كانت تشوش في السابق قد انتهت، وبالنسبة للأوزان، بعد الانتخابات مباشرة كنت اعتقد أن وزن المؤتمر الشعبي سيتزايد داخل الأدوات الحاكمة أو مؤسسات الحكم، باعتبار أن المؤتمر حقق قدراً من الفاعلية في الانتخابات الرئاسية والمحلية في الأداء كآلية انتخابية.

كنت أظن أن هذا من شأنه أن يقوي أو يزيد من وزن المؤتمر الشعبي داخل المؤسسة الحاكمة. وهذا التقدير ربما لم يصدق حتى الآن، ولا يزال مفتوحا، أما أحزاب المعارضة فمن الواضح الآن أنه يوجد ضرر في موضوع حزب الحق، هناك حزب تم إلغاؤه، نعرف (أن حرب صيف) 94 لم يعقبها إلغاء لأي حزب سياسي معارض بهذه الطريقة، هناك الكثير من المرتبات للعملية الانتخابية ما تزال مفتوحة إلى الآن وتجر نفسها ولم يتحدد مصيرها بشكل نهائي، وهذه نقطة مؤسفة.

محمد الصبري:
بعض سفراء الدول الأوروبية نقلوا تحذيرات واضحة لنا وللحزب الحاكم، وقالوا لنا إنه إذا لم تصلوا إلى اتفاق ولو بالحد الأدنى بما يتعلق بمجريات العملية الانتخابية وإصلاح الإدارة الانتخابية فإن بلادكم سيقدم على مشكلة ستتحملونها انتم والعالم سيظل متفرجا عليكم

الترشيد السياسي

■ " الخليج ": هل يعتقد الأستاذ محمد أبو لحوم أن الانتخابات الأخيرة أضافت شيئا للحزب الحاكم، بمعنى آخر هل رشدت لديه الممارسة الديمقراطية بشكل اكبر وتعامل مع الحياة السياسية بشكل أكثر عقلانية مما كان يعتقد البعض؟

● أبو لحوم: هناك عبارة قرأتها للأستاذ محمد الصبري في موقع " نيوز يمن" (الأخباري) تقول إن الديمقراطية ما تزال في محطاتها الأولى، وهذه المحطات تحتاج من المشتغلين بالسياسية والأحزاب أن يتخذوا أحياناً من القرارات التي يمكن أن تكون فيها إساءة لنتائجهم كأحزاب.

عندما نأخذ هذه العبارة فإنها لا تنطبق فقط على المشترك وإنما علينا جميعا، الديمقراطية ممارسة وسلوك، وليس بالإمكان أن نحقق الديمقراطية في ليلة وضحاها، علينا أن نتقبل هدف الديمقراطية، واعتقد هنا أن المسؤولية لا تقع فقط على المؤتمر الشعبي العام. علينا كأحزاب سياسية أن نكرس لدى المواطن هذه التجربة، وان نعززها ليكون لها مردود إيجابي بحيث عندما تأتي أيه انتخابات في أي فترة من الفترات يكون المواطن متلهفاً فيها للتغيير.

في تصوري هناك شيئ طيب نتج عن هذه الانتخابات، وهو تجربة اللقاء المشترك، وهي ليست ميزة خاصة بالإخوان في المشترك أو للمؤتمر الشعبي العام، بل هي تجربة نادرة للشعب اليمني. لم يحصل في العالم العربي أو في المنطقة أن ترى تحالفاً للتوجه الإسلامي والناصري والاشتراكي والإتفاق بين أحزاب هذه التوجهات على مرشح واحد.

للأسف الشديد بعض الأخوان يعتقدون أن المؤتمر الشعبي يسعى إلى تشتيت هذا اللقاء، وأن أقول العكس إن هذا اللقاء من مصلحة الاستقرار في البلد، وعلينا أن نعززه ونحرص على استمراره، فاليوم عندما تنظر إلى اليمن، وما كسبناه من الانتخابات سواء داخليا أو خارجيا، علينا أن نبني على أن هذا الشيء لم يأت لأن المؤتمر لوحده تمكن من عمل شيء، هذه السمعة الطيبة والمردود الطيب من المانحين وغيرهم (سببهما) انتخابات جيدة شاركت فيها المعارضة وحزب حاكم، بغض النظر عن بعض سلبياتها، علينا أن نركز على أن تكون الانتخابات القادمة أفضل من الانتخابات التي مضت.

■ " الخليج ": ما ردكم على الاتهامات التي تحدث عنها الأستاذ محمد الصبري فيما يتعلق باستخدام الحزب الحاكم لموارد الدولة وإمكانياتها في ترجيح كفة الرئيس للفوز في الإنتخابات؟

● محمد أبو لحوم: أنا اتفق مع الأستاذ محمد الصبري وكلامه واقعي، وهو كلام معارضة، ومن حقهم أن يقولوا هذا الشيء، لكن في المقابل علينا أن نكون واقعيين، نحن في دولة في بداية مراحلها، دولة في عالم ثالث لا نفتكر أنفسنا في أوروبا، يوجد واقع وظروف نعيشها ونتفق جميعا بان هذه أول انتخابات حرة ونزيهة، فلتكن هناك أخطاء 40، 50، 60 %، كل ما يهمني أن تكون الـ 40% الأخرى هي صحيحة ونبني عليها في المستقبل.

أما بالنسبة (لوجود) عقوبات ضد معارضين؛ فانا لم أسمع بهذا الشيء، وأرجو من الأستاذ محمد الصبري أن يوضح لنا هذا الأمر ونتعاون على إيجاد الحل.

● محمد الصبري (معقبا): أنا اتفق مع محمد أبو لحوم، وهو موقف ليس جديدا بالنسبة لما نطرحه بشأن هذا الخلط القائم بين إمكانات الدولة وما بين إمكانات الحزب الحاكم، لا نريد أن نحمل التجربة اليمنية أكثر ما تحتمل فيما يتعلق بهذا الخلط، المسألة ليست قرار، بل ثقافة وإرث وممارسة في الميدان.

حين جاءت الانتخابات، احتشد عدد كبير من المشايخ ومراكز النفوذ الذين يخالفوا القانون لإجبار الناس على التصويت علنا لصالح مرشح الحزب الحاكم، لا يوجد عاقل يقول إن ذلك هو قرار من الحزب الحاكم، لكن واقع الميدان والممارسة السياسية تقول إن هؤلاء مرتبطون بشكل أو بآخر بالحزب الحاكم، وهم بذلك يسيئون للتجربة الديمقراطية.

ما يتعلق بالعقوبات التي فرضت على أحزاب المعارضة أبدى كثير من قيادات الحزب الحاكم مرونة في التعاطي مع مثل هذه العقوبات، لكن ظل هذا التعاطي من الناحية الحزبية لم يعكس بعد ذلك على سلوك المؤسسات أو الهيئات أو حتى الجهات الأمنية.

لو أخذنا نموذجا لما جرى، مثلا ما تعرض له الشيخ حميد الأحمر، ومع ذلك هذه القضية ثم معالجتها ودخلوا في تسويات ومصالحات، لكن الجانب العام إن ما اتخذ من مواقف تجاه الشيخ حميد بعد الانتخابات كانت بسبب الانتخابات.

هذا نموذج، النموذج الثاني، لا يزال حتى اليوم لدينا معتقلون، ولدي استعداد أن أعطي الأخ أبو لحوم ملفات بالمعتقلين على ذمة الأحداث الموجودة في شرعب، والمشكلة أنهم موجودون أمام القضاء، لكن القضاء لا يتعامل معهم بالطريقة التي تراعي هذا الجانب.

هذه المشكلة انتخابية، ولا يزال هؤلاء مسجونين إلى اليوم، وهم في حدود 11 شخصا أبرزهم الشيخ عبدالله قائد وهو الآن معتقل في السجن المركزي على ذمة أحداث المواجهات التي جرت في شرعب ما بين المؤتمر واللقاء المشترك.

هناك المئات ممن يتعرضون اليوم للنقل الوظيفي وخاصة في قطاع المعلمين، يتم نقلهم من مواقع إلى أخرى، لأن التعليم له تأثير، وحتى نكون أمناء في الموضوع نحن الآن في حالة فحص معلومات، هل أن النقل تم بناء على توجهات حزبية، لكن الغالبية، الآن 80% ممن تم نقلهم أو إيقاف مرتباتهم كلها بسبب الإنتخابات.

■ " الخليج " هناك تساؤل بشأن قضية المعارضة التي قررت خوض الانتخابات الأخيرة، التي بدت وكأنها تنتظر قراراً من الحزب الحاكم بمن سيخوض الانتخابات حتى تقرر من سترشح، لماذا تربط المعارضة دائما موقفها بمواقف الحزب الحاكم؟

● محمد الصبري: أنا اتفق مع التوصيف الجميل الذي قاله الأخ سامي من أننا دخلنا الانتخابات مضطرين، لكن

أين هو منطلق الاضطرار في هذا الأمر؟ القرار السياسي بالنسبة لأي مؤسسة سواء في الدولة أو الحزب هو مجموعة من الحسابات، أنت تحسب أين هو حجم الخسائر الذي ستخسره وأين هو حجم المكاسب الذي ستكسبه سواء كنت في السلطة أو المعارضة.

تقديرات المعارضة لم تكن تختلف كثيرا عن تقديرات السلطة: المنافسة الانتخابية في ظل الظروف الإدارية والقانونية والسياسية والاقتصادية العامة ستكون أشبه بمعركة وليست ميدان منافسة، أي أشبه بصراع وليس تنافساً سلمياً.

الواقع الاجتماعي في بلادنا نتيجة لتحول المجتمع والدولة من ثقافة المجتمع التقليدي إلى مظاهر الدولة الحديثة، يخلق شكلاً من أشكال التوتر والتطلعات والطموح في داخل المجتمع لقيادات ومراكز نفوذ تستخدم الانتخابات كوسيلة لإبراز قوتها، ونزولها إلى الميدان لكي تثبت وجودها خوفا من أن تأتي هذه التطورات فتزيحها عمليا، الانتخابات تمت في أجواء ثقافية واقتصادية كلها تبعث عن القلق.

لكل شيء جديد تهيب، أنت حين تقدم على انتخابات الرئاسة لأول مرة لابد أن تتهيب مثل هذا الحدث فمثلما نحن كنا متهيبين أن نتخذ قرار تسمية مرشح واحد، وهناك قضايا كبيرة جدا ارتبطت بموضوع اختيار المرشح.

نفس الشيء كان عند الحزب الحاكم بداية من الرئيس مرورا بقيادة الحزب الحاكم، حدثت المعركة هذه، حتى وإن كان فيه الجانب المسرحي الذي ظهر أثناء الانتخابات، لكن المتابع الحقيقي لما جرى داخل المؤتمر بما يتعلق بالانتخابات الرئاسية كان يستطيع أن يعرف أن هناك مشكلة حقيقية، ليس فقط جانب المسرح الظاهري.

الأمر المهم أن هذه الانتخابات ترافقت مع انتهاء الولاية الثانية للرئيس علي عبدالله صالح، يعني أن اليمن بأحزابها وقواها السياسية والاجتماعية وضعت نفسها في هذه الانتخابات أمام الاستحقاق الحقيقي في عام 2013، كيف ستنتقل السلطة في اليمن بعد أن تنتهي الولاية الثانية للرئيس علي عبدالله صالح؟

جردة حساب

■ " الخليج ": ثمة جردة حساب تتعلق بالانتخابات، ماذا حققت المعارضة برأيك أستاذ سامي غالب وماذا حقق الحزب الحاكم وأين خسر كل طرف؟

● سامي غالب: بالنسبة للمعارضة التي ذهبت مضطرة إلى الانتخابات الرئاسية، فإنها لم تذهب أصلا للربح وتعرف أن إمكانية الوصول إلى الموقع التنفيذي الأول ليست قائمة، ولكن بالتأكيد حققت الشيء الكثير، فيما بينهما، حققت لحمة أكبر وبالذات بين الاشتراكي والإصلاح على اعتبار خلفية تأريخ الصراع بينهما.

المعارضة توحدت أكثر قبل الانتخابات الرئاسية كان احد هواجس المعارضة أنها يمكن أن تتشرذم سواء بسبب قرار المشاركة من عدمه او بسبب المرشح، لكنها استطاعت تجاوز هذين العائقين، أولا قررت مجتمعة المشاركة واتفقت (تالياً) على أسم مرشح واشتغلت معا من اجل هذا المرشح.

■ " الخليج ": هل برأيك وفقت المعارضة في اختيار المرشح؟

● سامي غالب: أعتقد في ظروفها حينها وفقت تماما، وأظن أنها لو كانت قدمت مرشحا آخر غير الأستاذ فيصل بن شملان لكان حصل هذان العائقان وبالذات عائق الاتفاق على مرشح. فيصل بن شملان كان في لحظتها أفضل مرشح تقدمه المعارضة، وظهرت كتلة معارضة قوية، وهذا يخدم العملية السياسية في اليمن، كما أشار الاستاذ محمد أبو لحوم.

هناك مكاسب أخرى للمعارضة أولها أنها استطاعت أن تتكشف أخطائها، وكان واضحا قبيل عملية الاقتراع أو الأيام التي تلت يوم الاقتراع أن المعارضة ليست بالجاهزية، لا التنظيمية ولا الفنية ولا الإعلامية، التي تؤهلها للفوز في استحقاق قادم، وهذا سيتطلب منها الكثير من المراجعة وإعادة ترتيب أوراقها للانتخابات النيابية القادمة في 2009.

■ " الخليج ": فيما يخص الحزب الحاكم، أين كسب وأين خسر؟

● سامي غالب: الحزب الحاكم كان يفترض أن يزيد وزنه باعتبار أن الرئيس علي عبدالله صالح جاء بشرعية انتخابية وبشرعية شعبية، طبعا كانت هناك انتخابات رئاسية سابقة بطرق مختلفة، لكن هذه المرة كانت الأداة الرئيسية لتجديد شرعية الرئيس هي المؤتمر الشعبي، ويفترض على المؤتمر أن يزيد حجمه ووزنه داخل المؤسسة الحاكمة على حساب الجيش والاستخبارات والقبيلة، هذا يظل حتى الآن افتراضاً مفتوحا، لم يتضح لي انه تحقق.

أحزاب المعارضة يفترض أيضا أنها حققت لنفسها مكسبا كبيرا في كونها خاضت الانتخابات في مواجهة الرئيس علي عبدالله صالح وتحقق لها خبرة، وحالت بشكل أو بآخر، دون اللجوء مستقبلا إلى وسيلة عقيمة للتطور الديمقراطي (من حيث أسلوب نقل السلطة)، المعارضة تمكنت من تعظيم فرص اللجوء إلى معايير ديمقراطية (لحسم مصير) الموقع التنفيذي الأول وليس إلى الأساليب التي صارت معتمدة في كثير من البلدان العربية عبر ما يسمى بتوريث الحكم، يعني (أخضعت) الموقع الأول لتنافس حقيقي، هذا قد يساعد في منع أية انتكاسة في موضوع الموقع التنفيذي الأول داخل الدولة كما هو حاصل في بعض البلدان سواء بلدان تسلطية أو شمولية أو ما عندها ديمقراطية في المنطقة العربية.

. محمد أبو لحوم (معقباً): هناك نقطة أريد إضافتها، وهي أن أهم ما حققناه معارضة وسلطة وشعب أننا كسرنا حاجز الخوف، وبأننا دخلنا الانتخابات بدون خوف، المواطنون اليوم يتحدثون بحرية. إذا نظرنا إلى الحملات الانتخابية كيف بدأت وكيف جرت وكيف انتهت، (نلاحظ) نوعاً من الجرأة، صحيح أن أخطاء وقعت، لكن المهم هو كيف نتعاون على معالجتها.

محمد ابولحوم: كسْرُ حاجز الخوف أهم ما تحقق في الانتخابات، ولم يعد أحد قادراً على وقف العملية الديمقراطية، والمهم هو البناء على المكاسب التي تحققت لليمن

لدي ملاحظة بسيطة على الأخوة في المعارضة وكافة الأحزاب السياسية، والمؤتمر الشعبي العام في المقدمة، أن نزرع سلوك حضاري ديمقراطي لدى المواطن ونعزز من هذه التجربة ولا يمنع اليوم من أن المواطن يصوت للمؤتمر وغدا للمشترك، علينا أن لا نضع الناس في قوالب وكأنهم جاهزون ونحولهم إلى ترسانات أو قنابل موقوتة مستقبلا، علينا أن نخرج كأحزاب سياسية من هذه القوقعة.

نحن نعمل لتوسعة التجربة ونعطي المواطن الحرية، ونحاول العمل على أساس أن يكون للبرامج دور أساسي في العمل السياسي، قد لا تكون البرامج لعبت دورا أساسيا في المرحلة الماضية، ولكن في المستقبل علينا أن نغرس ونكرس هذا الجانب.

بالنسبة للأخوة في المعارضة، يجب أن يكون هناك نوعاً من الواقعية في التعامل مع الحزب الحاكم والاعتراف بما هو جيد ونحاول أن نبني عليه ونعالج الأخطاء وان نحفز الحاكم على إعطاء المزيد والمزيد في معالجة أخطائه.

الورقة الأمنية

■ " الخليج ": لكن أستاذ محمد، ألا تعتقد أن الحزب الحاكم استخدم الورقة الأمنية بشكل مبالغ فيه في الانتخابات، بمعنى آخر أعطى انطباعاً للمواطن بأنه لو لم يتم انتخاب الرئيس لدخلت البلاد في دوامة جديدة من العنف وعدم الاستقرار؟

● محمد أبو لحوم: فليكن أن الحزب الحاكم استخدام هذه الورقة، ما هو المانع بان تقول أنت كحزب أن مرشحي هو (مرشح) الأمن والاستقرار، لا يمنع على الآخرين أن يثبتوا بان مرشحنا ليس كذلك ويختاروا غيره، لكن نحن طرحنا الأمن والاستقرار والناس تجاوبوا مع هذا الشعار.

قد يكون هناك سوء طرح من بعض الأخوان، وأنا قد لا اتفق معهم، ولكن أنت في مرحلة الانتخابات أعمل ما أردت فيما هو مسموح لك في إطار الدستور القانون من أجل أن يصل مرشحك إلى منصب الرئيس.

هناك أخطاء حصلت في 2006، يجب أن لا تحصل في 2009 و2013، علينا أن نبني على ما هو صحيح ونعزز هذا الجانب.

■ " الخليج ": وهل تعتقد أن الناخبين صوتوا للمؤتمر الشعبي العام كحزب أم لتاريخ الرئيس علي عبدالله صالح؟

● محمد أبو لحوم: صوتوا لكليهما معاً، لان الرئيس بالمؤتمر والمؤتمر هو بالرئيس. والرجل له دور أساسي وفاعل في المؤتمر الشعبي، وهناك نظرة واقعية وجادة بان الرئيس علي عبدالله صالح لن يستمر في المؤتمر إلى ما لا نهاية، وعلى المؤتمر أن يهيئ نفسه ويعد كوادر وقيادات جديدة لتولي هذا الجانب.

اعتقد أن غالبية أبناء الشعب الذين صوتوا للرئيس هم متعاطفون مع المؤتمر، قد يكونوا صوتوا للرئيس علي عبدالله صالح لتاريخه المشرف منذ بداية الوحدة حتى يومنا هذا.

ضغوط الخارج

■ " الخليج ": أخ محمد الصبري الكثير يعرف بان موقف المعارضة من دخول الانتخابات كان بضغوط وبتأثيرات إلى حد ما من الخارج أو بالأصح من الدول المانحة والتي لها علاقة باليمن، هل تعتقد أن الخارج لعب دورا ما في تحفيز المعارضة لخوض الانتخابات؟

● محمد الصبري: دعني أتحدث أولا عن الورقة الأمنية واستخدامها في الانتخابات. هذه الورقة بمدلولاتها لا يجب أن نأخذها فقط على أنها كانت ذات بعد داخلي، بل كانت ذات بعد تفاوضي خارجي، يعني عندما استخدمها الرئيس والحزب الحاكم كانا بطريقة أو بأخرى يتفاوضان مع الخارج. و(الرسالة) هي أن هذه الأحزاب إذا ما فازت بالرئاسة فإنها ستخلق مشكلة للأمن والاستقرار في اليمن، وهذه المشكلة محط الاهتمام الخارجي بالنسبة لليمن على مدى فترات طويلة جدا.

أين يلعب الدور الخارجي في هذه القضية؟ أعتقد أن المكاسب التي حققتها المعارضة من موضوع مشاركتها في الانتخابات، رغم أنها ذهبت مضطرة، أنها استطاعت ولأول مرة أن تتعاطى مع العالم الخارجي بمؤسساته وبدبلوماسيته من زاوية أن هذه الديمقراطية في اليمن، ليست صدى مطلب خارجي فحسب، بل مصلحة وطنية حقيقية للشعب اليمني أن تكون هناك ديمقراطية وانتخابات حرة ونزيهة.

لقد خضنا نقاشات مطولة مع كل السفراء خلال فترة الانتخابات حول هذه القضية، وأنا أعتقد أن أي طرف وطني يتعامل مع الطرف الخارجي من هذه الزاوية هو ليس فقط بوصل الرسالة الوطنية لكنه أيضا يكتسب مهارات في التعامل مع الطرف الخارجي ويستطيع أن يقدر بالضبط ماذا يريد هذا الطرف.

هذه النقطة الأولى. أما الثانية فإن الطرف الخارجي لعب دور الموفق والمحذر والمنبه، وقد وصلتنا تحذيرات وتنبيهات مثلما وصلت المؤتمر الشعبي العام فيما يتعلق بقرار المشاركة أو المقاطعة في الإنتخابات.

ولا أخفي أننا في مرحلة من المراحل كنا قد وصلنا إلى خيارين لا ثالث لهما، الأول خيار المقاطعة الجادة، بمعنى لا نقاطع ونذهب إلى البيوت، بل ستقام المهرجانات والاعتصامات، والخيار الثاني هو خيار المشاركة الجادة والفاعلة، بمعنى لن نشارك بنعومة ولن نشارك بمرشح هامشي، ولن نعتبر أن مشاركة تنافي الرئاسة كأنها إسقاط واجب.

كانت التحذيرات الخارجية تقول لنا ونحن نتحدث عن إصلاح إدارة الانتخابات، أن هناك خطراً محدقاً باليمن، إذا أي طرف تمسك بموقفه، سواء السلطة بموضوع بقاء إصلاح الإدارة الانتخابية كما هو دون تعديل، فإنها ستدفع الطرف الآخر إلى أن يتخذ قرارا ربما يكون خطيراً، أو المعارضة بمقاطعة الإنتخابات بكل ما سيترتب على الأمر من أضرار.

واليوم علينا الإعتراف بأن الأطراف الخارجية تعاملت هذه المرة مع التجربة الديمقراطية والانتخابات بمسؤولية أعلى، نتيجة ما سبق الانتخابات من مؤشرات أزمة حادة ممكن أن تكون على الصعيد الوطني، فقدموا النصائح، والتحذيرات، بذلوا مساع كثيرة للتقريب بين وجهات النظر حتى وصلنا إلى اتفاق المبادئ (يونيو 2006) ونحن لا ننكر هذا لكن الأصل هو أنه طالما هناك طرفين وطنيين يمتلك كل منهما رؤية واضحة بماذا يريد، هنا لا يعود الدور الخارجي الدور الأمر أو المقرر عن الآخرين.

القوى الوطنية هي التي اتخذت قراراتها، الدور الخارجي كان حاضرا بالنصيحة والتنبيه والتعليم، في مرحلة من المراحل جاء مبعوث من واشنطن يمثل المعهد الديمقراطي الأمريكي ليقول: نحن لدينا استعداد أن نتوسط ما بين المؤتمر واللقاء المشترك في هذه الأزمة. إخواننا في المؤتمر قالوا لهم اذهبوا للقاء المشترك وسألوهم حول هذا، ونحن من جهتنا رفضنا، قلنا هذه قضية وطنية، أي خلاف موجود فيما بيننا، نحن أقدر على حله، موضوع الوساطة من طرف خارجي سيعقد الموضوع أكثر من اللازم. إذا كنا نسعى إلى تجربة انتخابات تكرّس قواعد العملية الديمقراطية، فإن أي وساطة خارجية ستدول حاجة إسمها الانتخابات اليمنية.

بعض سفراء الدول الأوروبية نقلوا تحذيرات واضحة لنا وللحزب الحاكم، وقالوا لنا إنه إذا لم تصلوا إلى اتفاق ولو بالحد الأدنى بما يتعلق بمجريات العملية الانتخابية وإصلاح الإدارة الانتخابية فإن بلدكم سيقدم على مشكلة ستتحملونها انتم والعالم سيظل متفرجاً عليكم.

بذلنا جهداً لمدة 4 أشهر متواصلة في التقييم وكان يختلف عن تقييم الانتخابات السابقة بشكل جذري لأهمية الانتخابات لأنها طالت موقع الرئاسة، وخرجنا بنتيجة أنه هناك مكسبين وطنيين حقيقيين تحققا من هذه الانتخابات، نحتاج نحن والمؤتمر وكل منظمات المجتمع المدني والصحافة والإعلام أن نراكم عليهما، المكسب الأول هو الوعي الجديد للعملية السياسية، فقد استطعنا من خلال هذه الانتخابات أن نجعل موقع رئاسة الدولة في اليمن حقاً لكل المواطنين اليمنيين، كسرنا كل المحظورات، تجاوزنا كل الثقافات القديمة، ثقافة المذهبية السياسية والمناطقية والجهوية، وأصبح من حق أي مواطن في أي منطقة من اليمن أن يفكر أن يكون مرشح للرئاسة.

المكسب الثاني هو الاندماج الوطني، فمرشحنا (فيصل بن شملان) وهو من حضرموت، خرجت ملايين من الناس في كافة محافظات الجمهورية لتؤيده، كذلك الرئيس علي عبدالله صالح خرجت ملايين من الناس في كافة المحافظات لإعلان تأييدها له.

استطاعت الأحزاب من خلال هذه الانتخابات أن تبني عليها وحدة وطنية ظهرت في الانتخابات بملايين من الناس الذين خرجوا لفعالية وهذا أمر غير عادي، هذا وعي جديد نكتسبه. الأمر المهم أن هذا الرجل العظيم الأستاذ فيصل بن شملان قدم درساً لكل اليمنيين، وهي أن كل يمني يستطيع إذا أمتلك الشجاعة والجرأة أن يقف أمام العالم وملايين من الناس ليقول أنا أنافس على هذا الموقع، هذا حقكم يا يمنيين، لا يوجد أحد يستطيع أن يحتكر هذا الأمر.

■ " الخليج ": تحدثنا عن دور مرشحي الحزب الحاكم والمعارضة، لكن تناسينا دور 3 مرشحين آخرين، لعب بعضهم بشكل أو بآخر أدواراً متفاوتة لصالح أحد المرشحين أثناء الحملات الإنتخابية، هل نجحت الحملات الانتخابية للمرشحين الخمسة بإيصال فكرة المنافسة الشريفة للناخب؟

● سامي غالب: الانتخابات الرئاسية عملت نوعاً من التحديد، ربما النهائي، للخارطة الحزبية بين السلطة والمعارضة. وهي ضبطت المواقع والأوزان لكل طرف بصرف النظر بعد ذلك عن تشكيك المعارضة بالنتائج.

أعتقد أن الثلاثة المرشحين الآخرين الذين دخلوا العملية الانتخابية لم يكن لهم دور مؤثر، ربما إلى حد ما بالنسبة لفتحي العزب الذي قام بدور دعائي يخدم أحزاب المعارضة، ولكن دخوله العملية الانتخابية كان أصلا ضار، تماما كما دعم المؤتمر الشعبي مرشحين وهميين. هذه كانت مثلبة على الطرفين، مثلما نأخذ على المؤتمر الشعبي العام أنه قدم مرشحين وهميين للتشويش أو لا أعرف ما هو الهدف تحديدا، كذلك اللقاء المشترك لم يكن موفقاً بتقديم مرشح آخر، ذلك قلل من جدية المنافسة.

على العموم كانت الحملة الانتخابية ناجحة جدا. وأعتقد أن المعارضة فوجئت في لحظة معينة بأن الشارع كان يسبقها، وكذلك الحالة كانت مع الحزب الحاكم. بن شملان كنت أشاهده في الكثير من المراحل أسبق من المعارضة حتى في إدراك معنى خوض انتخابات رئاسية، فهو من اللحظة الأولى قال انه ليس ذاهبا إلى الفوز، وكان يعرف ويقدّر تماما (اللحظة). بصرف النظر عن تصريحاته، كان يعي تماما حساسية هذه الانتخابات على مستقبل اليمن، والتاريخ سيذكر بن شملان باعتباره قام بواجب وطني وساهم في دفع العملية الديمقراطية في اليمن.

بالنسبة للرئيس صالح، نحن في اليمن، دولة في العالم الثالث بل في منطقة مجدبة من الناحية الديمقراطية، وفي هذه المنطقة سلطات أبوية، والورقة الأمنية وظفت خارجياً، والجانب الخارجي لم يكن محتاجا كثيرا لهذه الورقة (ليقرّر). صحيح ربما راهن طرف داخل اليمن أن الخارج يمكن يتأثر كثيرا بالورقة الأمنية، ولكن ما يخص الانتخابات أعتقد أن هذه الورقة حيال الخارج لم تكن مؤثرة كثيرا لأن هذا الخارج كان قد حسم أموره، والمجتمع الدولي كان يريد أن يعود علي عبدالله صالح إلى الرئاسة، لم يكن يطمح أو يتطلع أو يراهن على تغيير في السلطة.

شخصيا لمست من دبلوماسيين غربيين بعد إعلان ترشح بن شملان سعادتهم ان هناك منافسة وكان تقديرهم أنه سيكون من الجيد للديمقراطية اليمنية لو حصل بن شملان على 30% من الأصوات وكذلك كان الإقليم. الورقة الأمنية لم تكن حاسمة بتحديد مواقف الخارج من الانتخابات.

لكن في الداخل لعبت الورقة الأمنية دوراً حاسماً، وكان لها دور مؤثر جدا بالذات في الأيام الأخيرة، قبل يوم الاقتراع، وهذا له علاقة بطبيعة السلطة في اليمن، سلطة أبوية، يعني الرئيس صالح بصرف النظر إن كانت المعارضة تحبه أو لا، أو كان معلقاً سياسياً يحبه أو لا، صار بمثابة الأب بالنسبة لنظام سياسي قائم من 3 عقود أو على الأقل منذ 16 سنة بعد الوحدة، أرتبط هذا الرجل بموضوع الاستقرار بصرف النظر عن ما هو الاستقرار المقصود من كل طرف.

كان من الصعب جدا أن تستخدم هذه الورقة وألاّ تكون مؤثرة. بالضرورة كانت مؤثرة، وهنا أوجه نقداً شديداً للمؤتمر الشعبي العام فيما يخص فيصل بن شملان الذي اعتمد لغة مهذبة جدا في حملته الانتخابية ولم يتعرض لأحد بالتجريح وبالذات لمنافسيه، وفوجئ بحملة قاسية للغاية لاتتسق مع الخطاب الذي كان يقدمه، ما كان هناك ما يبررها، ووصلت إلى حد استخدام الورقة الأمنية بخصوصه هو شخصيا، فعشية الاقتراع للأسف الشديد ساهم الرئيس صالح شخصيا في هذه النقطة عندما عرض صورة لمرافق بن شملان وهو يقف خلفه. وهذه ستكون المثلبة الكبرى بالنسبة للاستحقاق الرئاسي، أتكلم هنا عن الجانب الشخصي. بالطبع توجد مثالب أخرى، (لكنني) اعتقد أنه بعد سنوات عندما نتذكر هذا الاستحقاق وهو وطني ومهم، ستذكر هذه القضية باعتبارها نقطة سوداء في الانتخابات الرئاسية.

الحملات الدعائية

■ " الخليج ": أستاذ أبو لحوم لماذا كانت الحملة الدعائية مركزة بشكل كبير على فيصل بن شملان بشكل كان جارحا في كثير من التصريحات، حتى بالنسبة لقيادات المؤتمر، ألا تعتقد أن الرجل خدم النظام بقبوله خوض هذه التجربة؟

● محمد أبو لحوم: اتفق مع ما تفضل به الأخ سامي من أن الخطاب كان فيه نوع من النقد على الأستاذ فيصل بن شملان. أنا لا اتفق مع الخطاب الحاد، ولكن في نفس الوقت هذا يعزز من القناعة أن المؤتمر كان جادا في العملية الانتخابية وانه فعلا نظر إلى هذا المرشح بأنه جاد.

هذه طبيعة الانتخابات ولكن حتى النقد يجب أن يكون له حدود لا نتجاوزها، وبمجرد انتهاء هذه الانتخابات في تصوري يجب أن نطوي صفحة الانتخابات والنقد.

حُمّى الانتخابات للأسف لا تنتهي بمجرد إعلان النتائج، لكنها تستمر فترة وإذا ما نظرنا إليها من سبتمبر إلى اليوم، فإننا نرى أن الخطاب والحدة والنقد من المشترك والحزب الحاكم بدأ يخف مع الوقت.

■ " الخليج ": هل تعتقد أن الحملة التي خاضها المؤتمر ضد خصمه كان سببها شعوره بان الانتخابات هذه يمكن أن تفوز فيها المعارضة، أو بالأصح أن هذه الانتخابات كانت بالنسبة لكم بمثابة حياة أو موت؟

● محمد أبو لحوم: المسألة ليست انتخابات حياة أو موت. سبق وأن خضنا استحقاقات سابقة وكانت شبه انتخابات، لا توجد فيها نوع من المنافسة. الانتخابات الأخيرة فيها منافسة، وفي كل الأحزاب يوجد هناك الجناح المتشدد والجناح المعتدل وأجنحة أخرى، لكن الانتخابات تمت وأخذها المؤتمر على محمل الجد، وحرص أن يكون هو الفائز.

لم نخض الانتخابات ونحن واثقون بأن كل شيء سيسير على ما يرام، خضنا الانتخابات الرئاسية في ظل وجود قلق فعلا، لان هناك مصداقية من المؤتمر، كنا نتوقع أي شيء، دخلنا الانتخابات المحلية ولم نكن نتوقع حتى النتائج التي حصلنا عليها في هذه الانتخابات، وهذا يدل أن هناك توجهاً صادقاً ومصداقية ولا توجد أي شكوك أو أوهام لدى المؤتمر.

■ " الخليج ": ما يؤخذ على الحزب الحاكم انه استعان بشخصية وتاريخ الرئيس علي عبدالله صالح، فإذا كان الرئيس صالح ستنتهي ولايته في عام 2013 فكيف سيخوض الحزب الحاكم الإنتخابات وعلى أي تاريخ سيستند؟

. محمد أبو لحوم: بالنسبة للمؤتمر الشعبي العام اعتقد أنه ما زال أمامه من الوقت ما يكفي حتى 2013، وعندما يأتي هذا العام سيكون لكل حادث حديث، والمؤتمر الشعبي العام غني برجالاته، وعلي عبدالله صالح تاريخه مشرق في المؤتمر الشعبي العام. ولم يتم انتخاب الرئيس إلا بالاستعانة بالرجال الصادقين والأوفياء المتواجدين داخل المؤتمر وخارجه، وفي هذا الجانب لا قلق عليه، اليمن غنية برجالاتها الأكفاء في كافة الجوانب، فلا نجعل من هذا عقبة أمامنا.

وردا على حديث الأستاذ محمد الصبري حول ماذا استفدنا من هذه الانتخابات فأنا اتفق معه اتفاقاً كاملاً من أن قضية الوعي الجديد للعملية السياسية نقطة أساسية والاندماج الوطني نقطة مهمة، وهنا يجب أن يوجد نوع من الإتزان، وإعطاء المؤتمر حقه بأنه ساهم وعمل على ترسيخ هذه التجربة.

المؤتمر الشعبي العام الذي له فترة طويلة في الحكم تجرأ وأقدم على هذه الخطوة التي هيأت البلاد الآن إلى انتخابات جادة وحقيقية، ولن يقبل المواطن في 2009 أو 2013 بأقل مما حققه في 2006، والذي يراهن بان نعيد الأمور إلى الوراء فهو مخطئ، لان العملية الديمقراطية في اليمن انطلقت ولا يمكن لأي جانب مهما كان أن يوقفها.

واتفق مع الأستاذ الصبري فيما يخص الجانب الخارجي، والشيء الطيب أنه عندما نلتقي نحن والأخوان توجد نقاطاً اتفاق كثيرة جدا، وعندما نأتي لقضايا الاختلاف. نجدها نقاط فرعية وليست أساسية، ولهذا فإن الأمل قائم بأن نتجاوز الكثير من هذه الاختلافات واتفق معه فيما تطرق إليه بأن الخارج تعامل معنا بمسؤولية أعلى.

في تصوري أن الدور الخارجي هو دور مهم، ولكن الأهم هو الدور الداخلي، وأنا من الذين يؤمنون بأنه لا مانع أن نستغل الطرف الخارجي أو أي طرف إذا كان لمصلحة البلاد وليس العكس، فالخارج بقدر ما هو محتاج لليمن، اليمن أيضا بحاجة للخارج، ونتعامل معه بعقلانية وإتزان بما يعزز ويكرس العملية الديمقراطية.

سامي غالب: تمكنت المعارضة من تعظيم فرص اللجوء إلى معايير ديمقراطية (لحسم مصير) الموقع التنفيذي الأول وليس إلى الأساليب التي صارت معتمدة في كثير من البلدان العربية عبر ما يسمى بتوريث الحكم

المسمار.. الذي آلم الخشبة فعضته

■ الإهداء: إلى المسمار الذي كَبُرَ بالرغم مما ينتظره..
تحاشياً من أن تُرتَقَ به الأحذية..

■ سيرة ذاتية..
في البداية كان المكان هادئاً
إلا من ضجيج المسمار الذي آلم الخشبة.
فعضته...

المسمار
النحيف
والصلب
المسمار... الذي يستهدف رأسه
دائماً
المسمار
الذي انتعل فردة حذاء واحدة...
أعاقته عن السير
المسمار المظلوم من المطرقة
والظالم للخشبة...
المسمار الذي لا يحتاج من أحدٍ
أن يعلمه معنى الصبر...
المسمار الذي تزوج بخشبة
لم يكن يعلم أنها من فصيلة الكلاب...
المسمار الذي رتق فرج خشبته
هرباً من كمين التناسل
المسمار الذي رفض أن يخلع قبعته

جميل الكامل

بالرغم مما يواجهه من عنف
المسمار الذي يطالب بابتكار طريقة أخرى
للتعامل معه...
غير إرهاب المطرقة
المسمار الذي يساعد الآخرين على دَفْنه...
المسمار الذي طالما تشبث بأشياء المارَّة...
ليلفت انتباههم إليه دون جدوى...
المسمار الذي لا يرغب في أن يكون مقص أظافر...
المسمار الذي صنع من نفسه
قضية...
المسمار الذي لن يكتب عنه أحد...
المسمار الذي يطالب بتسوية وضعه...
المسمار الذي سيحترمه التجار حين ينحني...
المسمار الذي يليه...
أخيراً...
قال الراوي:
حين أعيا النجار نزع المسمار
الذي غاص في الخشب حتى رقبته...
رفع مطرقته إلى الأعلى...
وسوَّى وضعه بضربة أخيرة
حسمت الموقف...

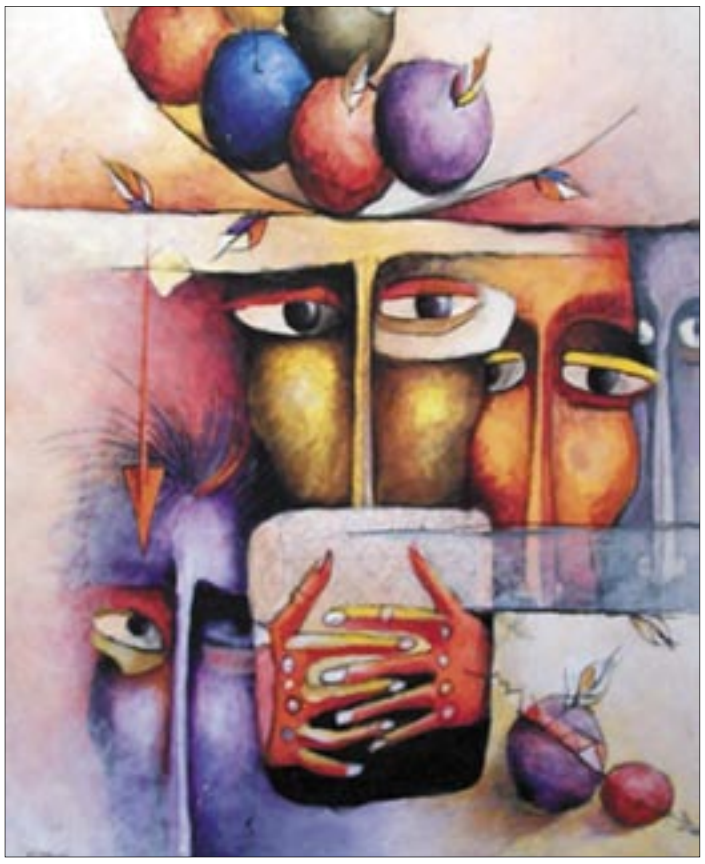

أيام لا أتذكرها في مصحة

محمد عبيد

في مصحة نفسية
لم أعد أتذكر
عنوانها
أو حتى رقم الغرفة
أو الطبيب المعالج
حاولت تذكر
رقم موبايلك
أيتها الفراشة
شعرت بالتشتت
لم أعد أشعر بذاكرتي
فتشت أوراقي وكتبي
عليَّ أجد
رقماً أهتدى منه عليك
لم أجد سوى
زهرة مضى عليها
أشهر
في رواية «وردة»
لصنع الله ابراهيم
كانت زهرة محنطة
لوحة بين دفتي كتاب
آه..
تمنيت
لو أن الكون فراشة
وقلبي كتاب
أو حتى
دليل هاتف!!

أظافر من نحاس أو رشيد الحريبي*

أحمد زين

بالخفة ذاتها، لطائر تصطفق جناحاه عاليا في سماءات صافية، كان ينهال على مسامعهم، خلال الفسحة الصغيرة، لصق نهايات الباب، أو يبرده الهواء في ثقب المفتاح، ذي السنون الدقيقة، يترنحون قليلا، كأنما عنيفا يرتطم بهم، فيتهاوون وئيدا، نافرة نظراتهم من حدقات هالعة. وقع الخطوات، تحدثها أقدام تحث مشيا، إلى غايات غائمة فوق أرصفة مجهولة، تغمرها أثقال لغبار وكراتين وأوراق وأشياء متسخة، يرتبك، فتسكت الأرجل. كما لو انه كاتم، يقضم صوت الخطى. بطيئا يتخللهم،يصلهم في تموجات هوائية، يقلبها الفراغ تجاههم. الهرهرات، دفيئة، تنفلت من قطيع الكلاب إذ تتلوى متقافزة، عاضة الوبر الناعم

لبعضها،فتقعي هذه ملتذة على أقدامها الخلفية، أن يمسها من بعيد، تنفرط عواء مباغتا ثم تصمت فجأة ودفعة واحدة.فيما هو، وبعد أن تفري طراوة قدميه، بنعلين أزرقين قديمين، شوارع المدينة كاضة أغبره وعري مجانين لاتني المنعطفات

تضيق بهم، لصيقا لحافة البناية إذ عاليا تنمو كل يوم،

تضمدها أخشاب طويلة مثبتة بحدائد نحيلة، نابتة في رأس تقاطع، رويدا يدفع عنه ضجيج الظهيرة، إلى استطالة فوهة لقناة مكشوفة.مثلما كائن يهبط من الأعالي أو يطفر من أسافل ظليمة،ينحني فوق آلته الغريبة، تفصلها عن جسده، قطعة كرتون بكتابات ملتوية،باهمة،وحوائج مصرورة في خرقة معقودة إلى منكبيه. دونما ريش أو أظافر من نحاس كانت أصابعه ليّنة تعابث دخائل تلك الآلة، طويلا ينكفئ بصره، كأنما بنظراته لا بأصابعه ينز ذلك الصوت، جارحا، شائقا. ما أن يسيل هنيهة تجاه الأرض، حتى تحفه أجنحة صغيرة، تطيّره بعيدا في ظلال خفيفة، لظلام يتدافع رويدا،

● رشيد الحريبي

من جهات عديدة. يحوّم الصوت، تخفضه الأجنحة آنا وتعليه حينا، إذ تتخافق به، حتى لايصطدم بزاوية بناية، أو في صلابة عمود فولاذي فيهوي متشضيا. مرات قليلة، تكاد تكون نادرة، ينهّض فيها بصره، فقط إذا ماعبره أحدهم ولا تختلج أنفاسه أو تشرق خطاه، حال يحزها رهافة الصوت، ويغيب مضمدا عينيه، برموش طويلة متكاثفة، مجهدا أصابعه العابثة أبدا، حين يحتد اصطخاب الأصوات أو التواؤها في مسامعه، إذ يلمسها النغم، تنزفه الآلة تلك، كما لو نذيرا يخضهم،سهما يجرحهم..

* من مجموعة «كمن يهش ظلا»

أقاصيد

بشير زندال

قلم
كان يرقص على الورقة كما تشاءون، و يقفز ، و يقفز يرش النقاط على الحروف كما تشاؤن ، و اليوم هذه جثته تسحقها أحذيتكم.

وردة
نبتت وردة بين بيوت القبيلة ، فداستها أقدام الرجال.

نهر
يجري النهر ليوزع الماء العذب إلى أفواه الجميع و لا يعرف المسكين أنه سيشرب في نهاية عذابه من ماء البحر.

فراشة
تلك الفراشة ، تطير بتكبّر ، نسيت أنها كانت دودة.

طلقة
خرجت الطلقة الحاقدة من الفوهة ، تتمنى لو تعود إلى وجه من أطلقها.

مدينة أشباحك

أضجّ بالحب كصداع
ولم يسعفني القمر كحبة أسبرين.
لامسي أذني اليسرى الطرية
قبّلي حلمتي اليمنى الناعمة.
ضمّيني سنجاباً لجذعك
لاعبي شعري الذي يتوجع.

أضج بالحب كصداع
اغمريني.
وإلا سأقطع رأسي بيدي
وأسلّمه
إلى أبي مصعب الزرقاوي

لا أخافك
التذّ بعينيك مدينة أشباح

يحيى جابر

دوّخيني.
لأبتهج برعب القبلات
في ملاهي سرير.

الاربعاء 30 ربيع أول 1428هـ الموافق 18 ابريل 2007 العدد (99)
Wed. 30/3/1428 - 18 Apr. 2007 No. (99)

عن المركز الثقافي الفرنسي ودوره في حماية الأخلاق والفضيلة!

جمـال جبـران
jimy34@hotmail.com

(1)

يلعب المركز الثقافي الفرنسي بصنعاء دوراً كبيراً وحيوياً في أمر حماية وصون أخلاق الناس في هذا البلد، الذين لهم علاقة باللغة الفرنسية على وجه الخصوص.

كأنه كان ينقصنا مشائخ وخطباء ودعاة فضيلة وأخلاق جدد فوق الذي لدينا من زمان، حتى يأتي المركز الفرنسي ليسد هذا النقص. وقد اكتشفت هذا مؤخراً.

بعد كل هذا الوقت والعمر الذي مر عليَّ، اكتشفت أن للمركز الثقافي الفرنسي بصنعاء، والذي عملت فيه لفترة تزيد عن الثلاثة أعوام كمحاضر للغة الفرنسية، أكتشفت أن له دوراً كبيراً في صيانة وحماية الأخلاق وبالتالي مطاردة ومقارعة الرذيلة، حصرها وخنقها في منطقة ضيقة.

اكتشفت المركز وقد برز لي في لحظة مباغتة قائماً كمصنع فتوى ودار للدعوة، يخشى أصحابه عليَّ من السقوط في بئر التردي الأخلاقي على كافة مستوياته وأشكاله. اكتشفت أنهم ينظرون إليَّ على اعتباري كائناً جاهزاً للتهييج والإفتتان في ديني. مجرد كائن مستثار جنسياً ولا يفصل بيني وبين الوقع في شباك الرذيلة سوى أمر استعارتي فيلماً من أفلام المكتبة البصرية الملحقة بالمكتبة التابعة للمركز. هو ذاته المركز الثقافي الفرنسي سابقاً أو مركز هنري دومنفريد حالياً بحسب تسميته المستحدثة أو التي فُرضت عليه من قبل الملحق الثقافي السابق آلان جولي وذلك احتراماً لصداقة خاصة تربطه بأحد أقرباء الأديب الفرنسي الراحل هنري دومنفريد. ما علينا. هذا شأن داخلي يخصهم وهم أحرار فيما يذهبون إليه من تسميات، هذا شأن داخلي يخصهم ولن نعترض حتى ولو راحوا في إطلاق تسمية «قلعة الباستيل» على ذاك المركز. هو مركزهم. وكل واحد حر في مركزه.

(2)

وأعود لأقول:

اكتشفت فجأة أن المركز الثقافي الفرنسي يلعب دوراً كبيراً في صيانة وحماية أخلاق الناس في هذا البلد. اكتشفته وقد أصبح منارة للتوجيه والإرشاد الديني وصار ينبغي لزوماً على وزارة الأوقاف والإرشاد الإستفادة من خبرات القائمين عليه و ذلك بهدف حل إشكالية الحوار مع الشباب المؤمن أو من ضل منهم وراح في درب التطرف والغلو. كما يمكن الاستفادة من المركز الفرنسي عن طريق اتخاذه مركزاً لتأهيل الدعاة وخطباء المساجد.

هذا إضافة لإمكانية إشراك القائمين عليه وتسهيل انخراطهم ضمن لجان وزارة التربية والتعليم التي تعمل على إعادة صوغ المناهج التعليمية والمساهمة في تنقيحها كما وتنقيتها من النصوص والمواد التي من شأنها دفع النشء اليمني إلي طريق التطرف والغلو. المركز الثقافي الفرنسي مهيأ لكل هذا وأكثر. وهنا أسبابي فيما ذهبت إليه.

(3)

ذهبت الاسبوع الفائت إلى مكتبة المركز الثقافي الفرنسي بغرض تجديد اشتراكي فيها وإعادة الأفلام المتأخرة التي بحوزتي. وهي المكتبة التي بدأ فيها اشتراكي في نهاية العام 1994، اشتراك موقوف على الكتب والمجلات الفرنسية وحسب.

ركن الأفلام السينمائية المدمجة وألبومات الاغاني والموسيقى الكلاسيكية تم استحداثه في وقت متأخر، قبل عامين تقريباً. وهدف لتعميق علاقة المتلقي الفرنكفوني بأصول لغته وقواعدها وجعله على علاقة دائمة معها. هي أداة تعليمية فعالة تعتمد على المرئي والمسموع في تعليم اللغة، وتتعاظم هذه الفعالية بسبب امتلاك تلك المواد المرئية على تقنيات تسمح باستخدام وسائل قراءة متعددة؛ إذ يستطيع المتلقي استقبال تلك المادة بمتابعة مكتوبة على الشاشة باللغة الفرنسية، بمعنى أن المتلقي يتابع الفيلم بلغة فرنسية محكية عن طريق المثلين إضافة لكتابة لها ظاهرة على الشاشة بشكل متواز بما يمنح المتلقي فائدة لغوية مضاعفة.

لكن، عندما ذهبت لاختيار ما أريده من أفلام وقع اختياري على فيلم قد شاهدته في السابق، لكن على أداة مشاهدة رديئة. وددت أن اغتنم فرصة وجوده على قرص «دي في دي» له أن يمنحني متعة مشاهدة قصوى. «عازفة البيانو» هو الفيلم الذي وقع اختياري عليه، المأخوذ عن رواية بذات الإسم للروائية النمساوية الحاصلة على نوبل للآداب العام 2004 الفريدة يلينيك. وكانت سعادتي كبيرة بعثوري على ما عثرت عليه. لكنها سعادة لم تدم طويلاً.

وهذا لأنها انتهت عند المفردات الخارجة من فم الموظفة المهذبة الواقفة على باب المكتبة: «عفواً مسيو جبران لا تستطيع استعارة هذا الفيلم» قالت مشيرة إلى إشارة حمراء ملصوقة على غلافه. «لماذا؟!» قلت.

«هذا فيلم خاص للفرنسيين فقط» قالت. هي قصدت ان الفيلم يحتوي على مشاهد خادشة لحيائي. هممت ان أقول لها إني أبحث دائماً عن الأشياء التي لها أن تخدش بل وتكسر حيائي، ولكني لم أفعل.

قلت لها إني شاهدت هذا الفيلم أكثر من مرة وهو فيلم عالمي عالي المستوى وحاز على جوائز رفيعة إحداها سعفة مهرجان كان السينمائي الذهبية.

لم تفهم ما قلته. أضفت قائلاً: «إني ما قمت بالاشتراك في هذه المكتبة من أجل عثوري علي صورة فتاة عارية هنا أو لقطة فيلمية ساخنة هناك. هذه الاشياء يمكنني العثور عليها في أماكن أخرى وهي كثيرة لو تعلمين!!».

لم تفهم الموظفة أيضاً أو كأنها لا ترغب ذلك. اكتفت فقط بقولها إن هذه هي الأوامر ولا تستطيع غير تنفيذها والإلتزام بها. قلت لها إني محاضر سابق في هذا المركز وكنت متابعاً دائماً للعروض السينمائية الاسبوعية التي كانت تتم فيه ولم يدفعني هذا لارتكاب أي فعل شائن أو مريب تجاه أي شخص. قالت هي الأوامر. قلت لها إني شخص بالغ عاقل وقد أخذت جرعات التطعيم عندما كنت طفلاً بما يعني خلوي من أمراض الطفولة السبعة التي ربما كان لها أن تدفعني كبيراً لارتكاب أي فعل شائن تجاه فتاة متأثراً بلقطة شاهدتها من فيلم استعرته من مكتبة المركز الفرنسي. قالت هي الأوامر وتقضي أن هذه الأفلام خصصت للفرنسيين فقط. يعني هذا انها أفلام مخصصة لمن هم فوق سن الـ18. يعني هذا أننا نحن اليمنيين الناطقين بالفرنسية تحت هذا السن إذ لا يُسمح لنا إستعارة هذه الأفلام.

يعني أننا، كلنا، مجرد مراهقين تحت الـ18. مجرد مراهقين ويُخشى علينا الوقوع في الفتنة وشرك الإغواء بما يؤدي لطردنا من الجنة. جنة المركز الثقافي الفرنسي بصنعاء!!

(4)

ولكن هي غريبة هذه العبارة التي تقول «للفرنسيين فقط»!! ما حاجتهم وهم الذين أتوا من هناك وقد شاهدوا تلك الأفلام، شاهدوها كلها وأكثر منها!!

ثم إن المركز ومكتبته معمول ومفتوحة أبوابه لكل الناطقين بالفرنسية وبلا فواصل مفرقة بينهم، وبلا تحذيرات مكتوبة تقول بهذا!!

«للفرنسيين فقط»!! يعني التفريق والتمييز هنا أنهم عاقلون وممسكون بزمام تصرفاتهم ونحن لا. مجرد كائنات فالتة، مجرد عبوات مفخخة بالتهييج وجاهزة للإنفجار مع أقرب شرارة منطلقة من مشهد في فيلم فرنسي.

وأكرر ثانية: ثم إن المركز ومكتبته معمول ومفتوحة أبوابه لكل الناطقين بالفرنسية. ولكنهم قالو: «للفرنسيين فقط»!! التفريق هنا يعني أنهم عاقلون ونحن لا، حتى وإن تساوينا وكنا على نفس اللسان وذات اللغة. نتكلم الفرنسية مثلهم أو تقريباً بينما هم لايتحدثون العربية مثلنا. هذه نقطة لصالحنا وتقول مؤكدة أننا كائنات بالغة عاقلة وتستطيع ان تفهم وتفرق بين ما يجب وما لا يجب. بين ما يصح وما لا يصح. بين ما ينبغي ان يكون وبين ما لا ينبغي أن يكون.

«للفرنسيين فقط»!! التفريق هنا يعني أنهم عاقلون ونحن لا حتى وإن تساوينا وكنا على نفس اللسان وذات اللغة.

يعني ان ذلك البيان الذي قام بتوقيعه اكثر من أربعين كاتباً ومثقفاً فرنسياً ونشرته صحيفة «اللوموند» في 15 مارس الفائت، ويقول إن اللغة الفرنسية وثقافتها ليست للفرنسيين فقط، ولكن لكل الناطقين بها وبالتالي يجب التخلي عن كلمة «فرانكفونية» لما تفعله من تقييد وحصر وتصنيف. يعني أن هذا البيان لم يصل بعد إلى القائمين على أمور المركز الثقافي الفرنسي هنا ولذلك ما يزالون ممسكين بأسنانهم على عبارة «للفرنسيين فقط»!!

(5)

«للفرنسيين فقط» أعيدها مرة أخرى، ولكن أسأل نفسي: هل هذا من الثقافة وجزء رئيسي منها كما ويقع من ضمن أهداف وغايات المركز؟!

«للفرنسيين» فقط» ويحدث هذا في زمن الانترنت والفضاء المفتوح، زمن حظر الحجاب والرموز الدينية في المدارس الحكومية الفرنسية، زمن محاولتهم إيجاد قاعدة ثقافية موحدة بينهم وبين الكائنات القادمة إليهم، كائنات الضواحي على وجه الخصوص.

زمن الفضائيات وأفلام القناة الفرنسية الخامسة الـ TV5 والتي يشاهدها اليمنيون كافة، ناطقين بالفرنسية وغير ناطقين بها، القناة الفرنسية الخامسة التي تعرض ما هو أكثر جرأة وتقدماً من الأفلام الموجودة في مكتبة المركز الفرنسي ذاتها!!

وإلى هذا سوق الأقراص المدمجة المنتشرة في هذا البلد وتنافس ما هو موجود في مكتبة المركز وتفوقه حداثة وجدة زمنية. عليهم فقط النزول إلى ذلك السوق ومشاهدة ما يمكن لهم مشاهدته حتى يتأكدوا من وجهة الطريق التي يسيرون عليها وتقول إنهم بلا شك سيبدون خارج الزمن والعصر، خارج السياق الفرنسي ذاته. عليهم النزول فقط الى الشارع حتى يعثروا على فيلم «عمارة يعقوبيان» المأخوذ من رواية الكاتب المصري علاء الأسواني وهي الرواية التي ومن المصادفة، قام بترجمتها للفرنسية السفير الفرنسي الحالي وحققت في العام الفائت مركزاً متقدماً في سياق الروايات الأكثر قراءة في العام 2006 لدى الفرنسيين. هل إذا تم إلحاق هذا الفيلم، المعروف بجرأته، إلى مكتبة المركز الفرنسي، هل سيتم حجبه عنا وذلك تحت عبارة «للفرنسيين فقط» أسأل فقط.

(6)

وأسأل أيضاً ولمصلحة المركز هنا:

هل تقع عبارة «للفرنسيين فقط» ضمن ثوابت المركز ولا يمكن العدول عنها أو إعادة التفكير في جدواها وما تذهب إليه في ضوء ما تقدم؟! إن كانت هذه العبارة من الثقافة ولا يمكن ان تنفصل عنها بأي حال من الأحوال، لا يمكن تحرير المركز من أثقالها ومن خطورة التلوث الذي تفعله وبقوة؟ هل تقع عبارة «للفرنسيين فقط» علامة تفوق وجوده وامتياز تشير باتجاه كائنات عاقلة (هم) وأخرى غير ذلك (نحن)؟! إذا كان الأمر كذلك فليعلنوها صراحة ومكتوبة بشكل بارز وناصع حتى يزول الشك وتتضح الأمور على ما هي عليه تماماً.

(7)

تبدو «للفرنسيين فقط» كعبارة وضعت دون اكتراث وفي لحظة ضيق وضجر. يبدو أنها هبطت في غير مكانها وتوقيتها. إنها وضعت على عجل وبلا تفكير وصار ينبغي على سادة المركز الفرنسي لزوماً إعادة النظر فيها.

خلعها أو قصفها ووضعها بعد ذلك في أقرب سلة مهملات.

alnedaa_yemen@yahoo.com

النداء

اسبوعية.. سياسية.. عامة

عنوان النداء على شبكة الانترنت
www.alnedaa.net

الاربعاء 30 ربيع أول 1428هـ الموافق 18 ابريل 2007 العدد (99) Wed. 30/3/1428 - 18 Apr. 2007 No. (99)

إعـــلان

يعلن الدكتور راغب القرشي
أخصائي طب وجراحة الفم والأسنان
عن إستئنافه إستقبال زبائنه الكرام في عيادته بعد إستكمال دراسته العليا في هولندا وعودته إلى اليمن

للحجز والاستفسار: منتصف شارع هائل - فوق مركز الشعاع للعطوات - تلفون: 470868 موبايل: 733514146

اتهمته بالتخابر مع الحوثيين والتواصل مع الديلمي ومفتاح

تنكيل نفسي بالسجين الأغبري ورجال أمن يصادرون رسائله الخاصة

أبرز سجين سياسي في اليمن، يحظى بمعاملة استثنائية في السجن المركزي في العاصمة!

قبل أسبوعين دهم مجموعة من رجال الأمن عالم «بجاش الأغبري» في عنبره بالسجن وقاموا بتفتيشه ثم انصرفوا حاملين معهم كل أوراقه بما فيها رسائله، العائلية، ومذكراته الشخصية التي تحتوي على تفاصيل عائلية خاصة.

بعد ثلاثةأيام ذهب وعد بجاش (13 سنة) إلى مدير السجن آملاً في استعادة مذكرة والده السجين، لكن محاولته فشلت.

بجاش الأغبري محكوم عليه بالسجن 20 سنة، و كان حوكم منتصف التسعينيات بتهمة التخطيط لقلب نظام الحكم.

ويمضي عامه العاشر في السجن المركزي بصنعاء، وفي حين أفرجت السلطات عن العشرات من المحكومين في جرائم خطف وإرهاب، أخفقت كافة المساعي لإطلاق سراحه أو العفو عنه.

مساء الاثنين قدم إلى مكتب الصحيفة نجل السجين وعد بجاش وشقيقه معاذ (10) سنوات، لإبداء قلقهم على وضع والدهما.

وطبق سجين أفرج عنه مؤخراً، فإن الأغبري تعرض خلال الشهور الأخيرة لمضايقات متكررة من قبل جهات أمنية، بلغت في إحدى المرات حد مصادرة جميع ملابسه لعدة أيام.

وبحسب رواية المصدر، فإن رائد من جهاز الأمن السياسي يرافقه ثلاثة جنود دخلوا إلى العنبر الذي يتواجد فيه السجين، واخذوا حقيبة ملابسه ومتعلقاته الشخصية واقتادوه إلى جوار غرفة الإستقبال. وأضاف بأن الأغبري تعرض للتنكيل النفسي، إذ قام أحد الجنود المرافقين للرائد، بفتح وقراءة كل مراسلاته العائلية والخاصة بذريعة البحث عن رسائل متبادلة بينه وبين الحوثيين.

● وعد ومعاذ الأغبري أثناء زيارة لمكتب «النداء» (ت: بشير السيد)

السجن الكبير

محمد الغباري
malghobari@yahoo.com

بإصرار عجيب يواصل الزميل علي الضبيبي نضاله مع نزلاء السجن المركزي وقضاياهم بوتيرة مشابهة لمسار تتبعه قضية عمالة الأطفال.

ومع ندرة الجهد الصحفي الميداني في الصحافة المحلية فإن تحويل قضية المعسرين إلى قضية رأى عام وتشكيل هيئة للدفاع عن قضاياهم أمام تراخي الجهات المعنية انجاز مثير للإعجاب، إلا أن الإحباط ما زال سيد الموقف عندما لا يتمكن الزميل من تحقيق أمنيته بالإفراج عن عبده شوعي الذي يقبع في السجن منذ سبعة عشر عاماً. وقصة هذا الرجل تعود إلى بداية التسعينيات حيث أدين بتهمة التقطع، مع أن الشيخ الذي كان وراء هذه التهمة قد فارق الدنيا منذ عدة سنوات، لكن النيابة تطالب منه دفع تعويض ومضبوطات لم ينص عليها الحكم.

أن تكون داخل سجن كبير كما هو الحال مع هذه البلاد التي لا تجد فيها غالبية عظمى من الناس ما يحتاجون إليه من الغذاء والدواء يصبح الحديث عن السجن الصغير أقل مأساة مما هو لدى البلدان الأخرى، لكن أن يفقد شوعي زوجته، وأن يحرم من رؤية أبنائه بسبب الفقر المدقع الذي تعيشه الأسرة وعدم قدرتها على تحمل نفقات السفر إلى صنعاء، فإن ذلك يبرز حجم المأساة وغياب العدالة وبشاعة المجتمع بأسره.

صدر في حق الرجل حكم إبتدائي ورُفض طلبه للاستئناف. ووكيل نيابة السجن الذي يعيش تفاصيل المأساة لا يمتلك حق انصاف آدمية شوعي، الذي ألف حياة السجن، بات يتلذذ بخدمة السجناء لتعويض حرمانه من حقه في الحياة مع عائلته.

وإذا كانت حالة شوعي هي تعبير صارخ عن حجم الظلم والمعاناة التي يتعرض لها الإنسان في هذه البلاد، فإن عشرات آخرين رُمي بهم خلف ذلك السور المرعب بسبب عجزهم عن تسديد مبالغ مالية حكم بها عليهم، بعضها لا يزيد عن مائة ألف، ومع ذلك فقد أمضوا في السجن أكثر من سنتين.

احدهم ألزم بإعادة مسدس ومبلغ أربعين ألف ريال وحكم عليه بالسجن ثلاث أشهر، وحتى الآن امضى في السجن عاماً ونصف، فلا هو خرج منه ليعمل ويعيد ما عليه، ولا كفته العقوبة شر تدمير حياته وأطفاله.

آخر أمضى في السجن أحد عشر عاماً بعد أن أدين بمبلغ أقل من مليون ريال، واليوم لم تكتف النيابة بهذه المدة ولا تحملت الخزينة العامة مسؤولية سداد ما عليه حتى يعود لممارسة حياته الطبيعية، وبات الآن يقف على أعتاب محطة الانتقال إلى عالم آخر أكثر حرية.

ضحايا غياب العدالة والفساد بالآلاف والإنغماس في القضايا السياسية جعل هؤلاء على هامش الإهتمامات مثلهم مثل قضايا التعليم والصحة والفقر والبطالة.

خلال الأشهر الخمسة الماضية تمكنت «النداء» من تحقيق نجاحات هامة في تبني قضايا السجناء، وهي مستمرة في إبراز معانات اللاجئين الصوماليين الذين يتعرضون أيضاً لإنتهاكات وممارسات غير قانونية.

ليس على صديقي إلا المثابرة.

تضم في صفوفها برلمانيين ومثقفين وإعلاميين

منظمة حقوقية تُشهَر خلال الأيام القادمة

يعتزم عدد من الناشطين في المجال الحقوقي الإعلان عن منظمة مدنية حقوقية خلال الأيام القادمة يطلق عليها منظمة «التغيير» للدفاع عن الحقوق والحريات.

وتهدف المنظمة إلى لعب دور توعوي في مجال الحريات وحقوق الإنسان، ورصد الانتهاكات الحوقية وتعميق مبادئ و مفاهيم المحكمة العادلة وإستقلال القضاء وسيادة القانون.

قائمة المؤسسين تضم اكثر من 60 شخصية بينهم برلمانيون وأساتذة جامعيون وإعلاميون ومثقفون وتتكون اللجنة التحضيرية للمنظمة من 11 عضوا، هم النائب أحمد سيف حاشد، والنائب سلطان السامعي، وأحمد صالح الفقيه، عبدالله محمد الفقيه، محمد أحمد مفتاح، رضية عبدالملك المتوكل، علي حسن الديلمي، سامية عبدالرحمن الأغبري، عبدالله علي صبري، عبدالله عبدالوهاب ناجي، ومحمد صالح البخيتي.

نافذة

منصور هائل
mansoorhael@yahoo.com

العدد القادم..

نوع من تحد مريض بين القبيلي والسيد

محمود ياسين

ألأجل هذا الأحمق يُسقط شباب صعدة في الطريق إلى الجنة؟!

ومن يراهن على وعود رجل يتفوه بالترهات.. ويحاول فقط مقارعة علي عبدالله صالح مقلداً حركة يده في كتابة الأوامر.

ولم يغفل يحيى الحوثي في ذلك اللقاء الشهير التأكيد عن كونه ابن الهادي ابن ابراهيم ابن... إلخ، إلخ. وأن إخوته وأولاد اخوته يقودون معارك الكرامة ضد جحافل علي صالح.

لا قضية، ولا ثقافة ولا لغة.. ولا احترام لمن صدَّق أو تورط. كان يتباهى كأيٍّ منفّر عالمي ينحدر من أصول عريقة. وبالمقابل تورط النظام الرسمي في مستنقع صعدة مكتشفاً أن المستنقعات لا تخلو من مزايا المناجم.. بقيادة عسكر ينحدرون أيضاً من أصول عريقة.

نوع من تحد مريض بين القبيلي والسيد. يسقط فيه ابن الأرملة متسائلاً: من أين جاءت الرصاصة؟

وعندما لا يلتفت فذلك لأن في أعماقه صدى يردد: من الجهتين..

وقعتم بين قاتلين يتسابقان على من يسحب أولاً..

بين وجيهين من علية القوم من حقبة «صراع السفهان».

لم يتذكركم الحوثي وهو يبارك بطولات عائلته، ويدفع بكم إلى خنادق ضحيان من مقر إقامته على ضفة الراين.

هذه الطريق لا تقود إلي الجنة حتماً، هي تقودكم إلى أسفل الجبل حيث تجابهون رفاقكم المخدوعين كما أنتم، وهم يعتقدون المشاركة في عملية «نسيج العنكبوت». ما من عنكبوت يا رجال، هذه في مغامرات «الشياطين الثلاثة عشر» أما أنتم فملائكة ذوو وجوه مشققة.. ولا شيء مجيد في الموت.

أرسلتم غلماناً مؤمنين إلى الموت بذات القدر الذي أرسلوه منكم، ولم تتبادلو الجثث فبقيت أرواحها تتألم باحثة عن ملاذ من عفن الخندق ولا جدوى النهايات.

تلك الارواح التي تنتظركم في الجانب الآخر هامسة في العتمة: مرحباً يا أخي.

في العالم الآخر حيث يكتشف الإنسان متأخراً أنه ما كان عليه التخلي عن حياته بتلك السذاجة. وأنه كان بوسعه ان يرفض ترميل زوجته لأجل حفنة من الترهات.

وأنه لا أفدح من إزهاق روح إنسان أيا تكن الدوافع، وأن الشرف ليس سقوطاً مدوياً في الميدان ولا قماشة توضع على الكتف بقدر ما هو دفاع عن الحياة ابتداءً وعن من لا يستطيعون الدفاع عن أنفسهم.

مدير مدرسة في مدينة إب يعتدي على طالب

■ إبراهيم البعداني

لم يرتكب ذنباً يستحق الإعتداء والضرب من قبل مدير مدرسته سوى أنه قام وبطريقة حضارية بجمع توقيعات من زملائه تناشد محافظ إب ومدير التربية الإفراج عن والده.

الطالب بليغ عبدالسلام قاسم (17 عاماً)، تعرض للإعتداء والضرب من قبل مدير مدرسة خالد بن الوليد محافظة إب أمام زملائه المشاركين في أداء البروفات الخاصة باحتلافات عيد الوحدة، وكذا تمزيق المذكرة الموقعة من الطلاب وسبه.

سبق للمدير ان أرسل (والد بليغ) عبدالسلام قاسم، مدرس اللغة العربية إلى زنزانة في الأمن السياسي بعدما وشى به بأنه حوثي.

الأستاذ عبدالسلام لم يكن يعرف أن اعتراضه على إجبار الطلاب من قبل إدارة المدرسة على مشاهدة فيلم في المدرسة يظهر الشيعة في العراق أنهم منفذوا الأعمال الإرهابية وتفجير المنشآت وقتل السنة سوف يستغلها مدير المدرسة ويتهمه بالحوثية والوشاية به عند الأمن السياسي.

كان اعتراض عبدالسلام على عرض الفيلم من باب أنه يحرضهم على العداء للشيعة وأنها لا تخدم العملية التعليمية وتجر الطلاب إلى الإنحراف والكراهية.

مدرسون قالوا لـ«النداء» إن مدير المدرسة دائماً يقوم بتصرفات بعيدة عن الأسلوب التربوي والتعليمي، ويقوم بمضايقة المدرسين في أعمالهم، ويوجه له الإتهامات الباطلة آخرها اتهام أحد المدرسين بشرب الخمر بغرض نقله من المدرسة.

التجربة الموريتانية: المسؤولية والإرادة في ندوة

ينظم، غداً، منتدى التنمية السياسية ندوة عن «التجربة الموريتانية المسؤولية والإرادة» وذلك بمناسبة تسليم السلطة في موريتانيا من رئيس المجلس العسكري إلى رئيس منتخب ديمقراطياً.

وتقام الندوة في فندق تاج سبأ بصنعاء الساعة التاسعة والنصف صباحاً.

تهديد للزميلة بشرى العنسي جراء تحقيق عن مصنع «بفك»

الهدف كان تحقيقاً صحفياً حول تأثيرات مفترضة لمصنع بفك في منطقة سكانية.

تلقت الصحيفة بلاغاً من بعض الأهالي عن اضرار بيئية وملوثات ناجمة عن المصنع الواقع في «بيت بوس».

الزميلة بشرى العنسي محررة البيئة في الصحيفة زارت في اليوم التالي (الاثنين) الحي لغرض المعاينة الميدانية والاستماع إلى الأهالي وإدارة المصنع.

وصباح أمس توجهت الزميلة إلى إدارة المصنع في شارع تعز لمعرفة موقف الإدارة حيال الشكاوى المقدمة من الأهالي، والإطلاع على أية وثائق بحوزتها كانت الإدارة قد أبلغت رئيس التحرير بوجودها، مؤكدة أنها تدحض مزاعم الشاكين.

لم يكن لدى الصحيفة حكم مسبق في القضية، لكن مالك مؤسسة جار الله الذي تم تقرير الموعد بالاتفاق معه، كان شديد التوتر، وقد ابتدر الزميلة مهدداً: هل تظنين اننا سنتركِ إذا كتبت ضدنا؟

وتابع: لو كنت -رجلاً لكان لي معك تصرف آخر».

كان سبب هذا العنف اللفظي من رجل أعمال تجاه صحفية، أنها عرضت عليه شهادات لسكان، ومشاهداتها هي للمكان موضوع المشكلة، ولم تفلح محاولات نجله أنور لتهدئته وإثنائه عن متابعة التهديد والإساءة للزميلة.

مالك المصنع، لم يعتد على ما يبدو على التعامل مع صحافة مهنية تعتمد الموضوعية والتوازن والإنصاف، ولعل ذلك مبرر ثورة غضبه وانفعالاته تجاه صحفية زارته لأخذ رأيه في موضوع يؤرقه، حرصاً منها على عدم الإخلال بحقه كطرف في القضية. غير أنه سارع إلى اعتبارها طرفاً من دون أي مبرر، ثم قرر بأنها شخص غير مرغوب فيه داخل مكتب إدارته.

وصحيفة «النداء» إذ تجدد التأكيد بعدم وجود أي موقف مسبق لها حيال أي طرف في التحقيق الذي ستنشره «العدد المقبل»، فإنها لتعبِّر عن أسفها لأسلوب مالك المصنع في التعاطي مع الزميلة بشرى العنسي، وتحتفظ بحقها في اتخاذ الإجراءات القانونية والنقابية لمنع أي إعتداء على الزميلة أو على الصحيفة.